ترجمة كتاب

الملك المفترس





الفهرس

توطئة

مقدمة الترجمة

هذه الوثيقة الرقمية ترجمة جماعية من الفرنسية للعربية لكتاب Le roi prédateur الذي كتبه الصحفيان الفرنسيان كاترين غراسيي Catherine Graciet و إريك لوران Eric Laurent والذي نزل للمكتبات الفرنسية يوم فاتح مارس 2012،عن دار النشر لوسوي Le seuil والممنوع في المغرب في صيغته الورقية. إنها ثمرة عمل جماعي انخرط فيه مواطنون مغاربة لنشره على شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، بغية تعميم الفائدة والمساهمة في نشر الوعي الذي كان دوما وسيظل أقوى سلاح ضد الظلم والاستبداد والفساد بجميع أنواعه.

عنوان الملك المفترس قد يبدو للوهلة الأولى مستفزا إلى درجة التحامل أو مبالغة إعلامية لجذب القارئ! لكنك عندما تفرغ من قراءة الكتاب تقتنع بأن العنوان ليس مبالغة ولا تحاملا، بل هو الحقيقة الصادمة لواقع المغرب، والترجمة الصادقة لهيمنة الملك محمد السادس على خيرات البلد، لذا يغدو مصطلح المفترس مناسبا، علما أن بعض الحيوانات تترفع عن الافتراس عندما تشبع.

لقد بدأ محمد السادس مشواره ملكا للفقراء، في دعاية رسمية اجتهدت في إظهار صورة الملك الإنسان الزاهد في البروتوكول والمال. بعد 12 سنة من الحكم تحول إلى مفترس! الكتاب يرصد هذا التحول من الملكية الاجتماعية حيث الملك الشاب يوزع قفة رمضان أو"الحريرة الملكية"، إلى ملك بيزنيس مان يهيمن على الأخضر ويترك اليابس للآخرين. لقد تحول من

ملك للفقراء إلى ملك على الفقراء، وتحول المواطن إلى زبون من زبائن الشركات الملكية التي لم تترك قطاعا اقتصاديا إلا واقتحمته عنوة! مع التفنن في سن قوانين بالمقاس تصب في مصلحة تنمية الثروة الملكية. ولأن المهمة قذرة! فقد كان لا بد أن يتصدى لها أشخاص لهم مواصفات القذارة والجشع والتكالب على جمع المال وتكديسه باسم الملك وللملك وبالملك. في نفس الوقت، وبينما تتضخم ثروة الملك، تتراجع تصنيفات المغرب في المؤشرات الدولية: لقد تخلف سنة 2011 مقارنة مع 2010 من الصف 135 إلى 138 في حرية الصحافة ومن 116 إلى 119 في مؤشر الديمقراطية ومن 114 إلى 130 في سلم التنمية البشرية.

لقد برز اسم منير الماجيدي الذي ورد في الكتاب أكثر من مئة مرة، فقد حَدَّد أو حُدِّد له مهمة تمليك اقتصاد المغرب وتفويته للملك والسهر على تضخيم الثروة الملكية إلى درجة الجنون و بكل الأساليب! لا يبالي أن يمتلك أمير المؤمنين أكبر متاجر للخمر، ولا يتورع أن يشتري له أسهما في الكازينوهات بالداخل كالذي كان بمنتجع مازاكان السياحي قرب مدينة الجديدة، قبل أن يتخلص منها بعد أن كتبت في الموضوع أسبوعية لوجورنال الموؤدة، أو بالخارج حيث نشرت إحدى الدوريات الاقتصادية الأجنبية خبر خسارة الملك لملايين الدولارات في كازينوهات بجزيرة ماكاو أقصى جنوب شرق آسيا. كما استحوذ الرجل باسم الملك على ميادين الثقافة والرياضة لأجل تحويلها إلى أرقام و صفقات.

لعل القارئ يلامس أيضا هذا الجشع وهذا الإرهاب المالي عندما يفرض الملك ميزانية القصر على البرلمان القديم والجديد، من دون نقاش حول المبالغ المقدسة، ثم بعد ذلك يتعامل القصر مع شركات تابعة للأخطبوط الملكي من أجل تمويل رغبات القصور التي تستنزف 7 مليون درهم يوميا من المال العام والحرص على ضخ أموال من صندوق المقاصة للشركات الملكية، ناهيك عن إعفاء بعضها من الضرائب مثل تجميد الضريبة على الأنشطة الفلاحية، أو سن قانون للضرائب يصب أولا في مصلحة الشركات الملكية المحظوظة، ويبلغ الافتراس مداه عندما يصبح التلاعب بسوق البورصة سبيلا للاغتناء وإثراء الأصدقاء والرفاق.

إن قيمة الكتاب تكمن في أنه شهادة بالأرقام على حجم فساد المؤسسة الملكية واستبدادها المالي، شهادة معززة بالأمثلة الملموسة فلا تترك للقارئ أدنى فرصة للتشكيك في مصداقية المؤلفين، ينضاف إليها شهادات المحيط القريب من مطبخ الأحداث، بعضها تسربت خلسة للرأي العام، وبعضها ملأ الجرائد ولا يزال، ومنها ما انتقلت فضائحه للقضاء في الخارج، وبعضها الأخر اقتفاها المؤلفان، بعدما ضجر المقربون من المخزن من تصرفات الماجيدي وفريقه.

أضف لذلك خبرة إريك لوران الذي دخل القصر الملكي من أوسع أبوابه حينما كتب مذكرات الملك الحسن الثاني مما أتاح له فرصة الرصد من الداخل، ولمسة الصحفية والمحققة البارعة كاثرين غراسيي التي عملت في أسبوعية لوجورنال المتخصصة في النبش في تداخل المال والسياسة مما جعلها في مرمى نيران الماجيدي، فلم يرف له جفن إلا والأسبوعية مغلقة الأبواب. علاوة على خبرة غراسيي في تناول الزواج غير الشرعي بين الحكم المستبد والمال العام المنهوب، حيث سبق لها و أن فجرت قنبلة في كتاب "حاكمة قرطاج" المشترك مع الصحفي نيكولا بو، والذي تناول الهيمنة الطرابلسية لعائلة زوجة الرئيس التونسي المخلوع.

إن فريق الترجمة يتقدم بالشكر الخالص إلى كل منهما على الشهادة الموضوعية التي تكشف حجم الخرق وهول الفساد، كما يعتذر لهما على ترجمة الكتاب دون إذن منهما أو من دار النشر لوسوي، ولكن ما من سبيل آخر لكي يستطيع القارئ المغربي - والعربي عموما- الاطلاع على الوثيقة بعدما كان من الصعب جدا ولوج الكتاب وتداوله داخل المكتبات المغربية. علاوة على وجود مئات الآلاف من المغاربة المبحرين على الشبكة العنكبوتية من شأنه كسر الموانع.

وفي الأخير نترك للقارئ أن يتأمل هذه المعطيات ويتساءل هل هذه المنظومة قابلة للإصلاح من الداخل كما يزعم الزاعمون؟...

فريق الترجمة يتمنى قراءة ممتعة للجميع.

11 مايو 2012

مقدمة الكتاب

يصف كتابنا هذا افتراسا ملكيا. منذ توليه العرش في عام 1999، أحكم محمد السادس سيطرته التعسفية على الاقتصاد المغربي ضمن استراتيجية الاستحواذ التي يطبعها الفساد المستشري بين المقربين منه.

يواصل النظام الملكي في المغرب، ونحن في عام 2012، فرض الصمت والسرية على تصرفاته، وهذا جعل تحقيقنا محفوفا بالصعوبات.

على مدى عدة أشهر، التقينا أكثر من أربعين شاهدا على التراب المغربي ولكن أيضا في الخارج، توخياً للحذر.

ولتجنب التسريبات، لم نكشف في بعض الأحيان لمخاطَبينا إلا جزءاً من مشروعنا. ينقسم الذين وافقوا على الحديث إلى ثلاث فئات: رجال من الدائرة الأولى المحيطة بالملك أو من المقربين من القصر، باستطاعتهم وصف آليات اشتغاله وعاداته ومؤامراته؛ ثم الخبراء الذين لهم الكفاءة اللازمة لفك طلاسم التصرفات والقرارات الملكية في ميادين مثل الزراعة والشؤون المالية وغيرها؛ وأخيراً السياسيون الذين يعرفون بعض المواضيع الحساسة التي أردنا تناولها.

لقد وافقوا على الحديث، لكنهم اشترطوا ضمان عدم الكشف عن هويتهم وتغيير بعض التفاصيل التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف عليهم، عدا خمسة منهم قبلوا ذكر أسمائهم.

لقد أسست الملكية في المغرب لدى النخب المسيِّرة لمفهوم "ثقافة الطاعة والانصياع" وأضافت إليها ثقافة الخوف: عندما يصيب الغضب الملكي أحداً فإنه يدمره اجتماعياً ومالياً ومهنياً.

نود أن نشكر كل من ساعدنا وهم واعون أن التجاوزات الملكية التي قمنا بوصفها تستحق الكشف.

إنهم يعرفون مشاعرنا الصادقة إزاء المغرب وشعبه. لقد عمل كلانا كصحفيين في هذا البلد. عملت كاثرين جراسيي ضمن هيئة تحرير صحيفة لوجورنال الأسبوعية المعارضة البارزة، والتي أغلقتها السلطات فيما بعد، فأمضت سنة بالمغرب في الدار البيضاء. لقد مكنتها هذه الإقامة أن تتعرف على كواليس السياسة والاقتصاد في المملكة، والاحتكاك بالجهات الفاعلة. أما إريك لوران فقد أتيحت له الفرصة في عدة مناسبات ليلتقي الحسن الثاني رأسا لرأس في قصوره المختلفة، وذلك لإنجاز كتاب من الحوارات معه تحت عنوان "ذاكرة ملك"، وقد نشر هذا الكتاب في عام 1993. هذه التجربة كانت فرصة استثنائية سمحت له بالرصد الدقيق لعادات القصر وتصرفات أهل البلاط.

تظل المؤسسة الملكية السلطة الوحيدة في المغرب. إنها ماضية في تعزيز سيطرتها حيث استطاعت على مدى عقود أن تحول الحياة العامة والمؤسسات إلى مسرح ظل فقط. إن تعسفات الملك يحميها جدار صمت رهيب قررنا تكسيره بهذا الكتاب. لقد قمنا بتفكيك آليات هذا النظام دون إغفال العوامل النفسية الداخلية التي جعلت هذا الذي يُلقب "ملك الفقراء" يتحول في الحقيقة إلى "ملك مفترس".

الفصل 1
محمد السادس ملك من ذهب

في شهر يوليوز سنة 2009 أحدثت مجلة فوربس المفاجأة حين نشرت قائمتها السنوية للشخصيات الأكثر ثراء في العالم. ففي الترتيب المخصص للملوك سجل ملك المغرب محمد السادس ظهورا ملفتا بحلوله في الرتبة السابعة بثروة قُدرت ب 2.5 مليار دولار متقدما على مُنافسين يتوفرون على وسائل ثراء أكثر مثل أمير دولة قطر التي تتوفر بلاده على باطن أرض زاخر بالغاز والبترول، أو أمير الكويت الذي تقل ثروته بست مرات عن تلك التي يمكلها ملك المغرب.

في سنة 2009 كانت الأزمة المالية العالمية، التي اندلعت عاما قبل ذلك، قد ضربت بقوة مجمل العائدات المالية ولم يفلت منها الأغنياء، غير أن محمد السادس، الذي تضاعفت ثروته في ظرف خمس سنوات، بدا أنه أفلت بشكل غامض من هذا المصير ما دام أن مجلة فوربس وضعته على رأس قائمة الشخصيات الذين نـمَّوا ثرواتهم خلال سنة 2008.

يوجد بطبيعة الحال بَون شاسع بين وضع القمة الذي ينتمي إليه العاهل المغربي وبين الرُتب الدنيا السحيقة، حيث تراوح بلاده مكانها. ففي التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بنود PNUD والذي غطى الفترة ما بين 2007 و 2008 احتل المغرب الرتبة 126 من بين 177 بلدا فيما يخص التنمية البشرية، بينما وصلت نسبة الفقر فيه إلى 18.1%[1].

[1] Fédoua Tounassi, « Mohammed VI, un roi en or massif », *Courrier international*, n° 975, 9 juillet 2009.

الأكثر من ذلك أن أزيد من خمسة ملايين مغربي يعيشون بعشرة دراهم في اليوم أي أقل من أورو واحد[1]. والحد الأدنى القانوني للدخل اليومي لا يتجاوز 55 درهما أي خمسة أوروات. وما يزيد الطين بلة أن المديونية العمومية للمغرب سنة 2008 قفزت من نسبة 10 بالمائة إلى 11.9 مليار أورو أي بنسبة 20 بالمائة من الناتج الوطني الخام في ظرف سنة واحدة.
إن ترتيب مجلة فوربس لم يرفع سوى ركن من الستار، وبشكل محتشم، عن ضخامة ثروة هائلة هي في الواقع أكبر من تلك الأرقام، كما أنه تجاهل الحديث عن الوسائل المستعملة لمراكمتها. كما ربطت المجلة تنامي ثروة الملك بارتفاع سعر الفوسفاط الذي يجعل المغرب واحداً من أوائل منتجيه في العالم، وهنا لم تكن فوربس موفقة.

انقلاب اقتصادي

على مدى فترة طويلة في عهد الحسن الثاني، تعرضت نسبة مهمة من أرباح المكتب الشريف للفوسفاط، بلغت 50% حسب التقديرات، للخصم من الميزانية العامة لأجل تغطية نفقات الملك، مما جعل الأمر شططا شبيها بذاك الذي تمارسه العائلة السعودية التي تستحوذ على قسط وافر من الحصيلة البترولية.

"بلادي هي في مِلكي" هكذا كان ينظر الحسن الثاني للأمر، وقد عمد إلى تطبيق قناعته بحذافيرها. كان أسلوبه في الحياة يطبعه الإسراف المفرط، إذ كان يحب الترف والإنفاق المبالغ فيه، ومع ذلك فإنه لم يسبق أن ظهر أبداً ضمن قائمة الشخصيات الغنية. وإذا كان ابنه قد حقق هذه القفزة الكمية في ظرف عشر سنوات فذلك لأنه انغمس في ضرب من السَّطو حيال اقتصاد بلاده عبر الهيمنة على القطاعات المهمة، أي ما يمكن اعتباره انقلابا اقتصاديا صامتا، حيث تم استخدام ظاهر قانوني لإخفاء شطط جسيم

في كل مكان عبرالعالم يعمد قادة مُتسلطون أو ديكتاتوريون إلى تحويل قسط من الثروات الوطنية لمنفعتهم الشخصية، وفي جل الأحيان يكون

[1] Le taux de conversion des dirhams en euros étant soumis à des variations, nous avons opté pour un taux moyen de 1 euro = 10 dirhams

الأمر متعلقا بمواد أولية مثل البترول، غير أن هدا النهب غالبا ما يكون خارجا عن القانون.

أما سوء استعمال السلطة في المغرب كما سنكشف عنه، فهو يتخذ طبيعة من نوع آخر تماما، ينتسب لوضعية غير معهودة، وبشكل غير مسبوق. فهذا البلد يتوفر بالفعل على كل مظاهر نظام اقتصادي عادي، بل وفي بعض جوانبه يبدو مُتطوراً جدا: أبناك، مقاولات، قطاع خاص. لكن في الواقع هذه الصورة تنتمي للماضي، ففي المجال الاقتصادي المغربي الآن، كل شيء مزيف لغرض إخفاء الافتراسات الملكية.

في بداية القرن العشرين تحدث ويندِيل Wendel الاختصاصي الفرنسي في ميدان الحديد والصلب عن مبدأ مضمونه : "الخير لا يصنعُ ضجيجا والضجيج لا يصنعُ خيراً". يبدو أن محمد السادس ورفاقه يعتمدونه. الملك هو الآن المصرفي الأول المؤمِّن، والمصدِّر الأول والفلاح الأول في بلده. كما يتحكم في مجالات الصناعة الغذائية والمتاجر الكبرى والطاقة في إطار هيمنة اكتملت بهدوء. لكن اغتناءه المفرط هو وبعض حاشيته قد تكون له عواقب سياسية وخيمة في الوقت الذي يتأثر السكان بأزمة تفقرهم وتجهز على الطبقات المتوسطة. ولهذا السبب فإن حاشية السلطان تفضل الصمت والتجاهل.

المعطيات التي كشفتها مجلة فوربس تبعتها إجراءات رقابة سخيفة. في يوليوز 2009، مُنعت الأسبوعية الفرنسية Courrier international من التوزيع بالمغرب بعد أن نشرت مقالا بعنوان "ملك من ذهب خالص" للصحفية فدوى التوناسي سبق نشره في صحيفة لوجورنال الأسبوعية. هذا الحماس المبالغ فيه يعكس الهلع الشديد الناجم عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالثروة الملكية، لأن الموضوع من بين الطابوهات كما هو الحال مع كل ما يتعلق بشخص الملك.

لدى اعتلائه العرش عام 1999 أطلِق على محمد السادس لقب "ملك الفقراء." بعد عشرسنوات اكتشف الناس أنه أصبح "ملك الصفقات المربحة". كما أن ما يثير الاستياء أكثر هو كونه يحب أن يُعتبر كرجل

أعمال، والواقع أن احتكاره للسلطة المطلقة يسمح له بسحق كل ملامح المنافسة وبالتالي فإن مصطلح رجل الأعمال يصبح فارغا من كل معنى.

إن مقارنة سريعة مع ملكيات أخرى ولو ذات طابع دستوري تظهر بجلاء أننا أمام وضع تغيب عنه أخلاقيات الديمقراطية. هل نتصور ملكة إنكلترا أو ملك إسبانيا على رأس أكبر المؤسسات المالية والصناعية والزراعية والمؤسسات في بلدهم، تعمل في حالة احتكار لا تكاد تخطئها الأبصار؟

عرفت ثمانية وثلاثين عاماً من حكم الحسن الثاني محاولات انقلاب وأزمات مختلفة، ولكن الرجل كان كائنا سياسيا شرسا وله غريزة بقاء هائلة. في سنوات الستينيات والسبعينيات عندما كانت معظم البلدان المستقلة حديثا تختار النهج الاشتراكي، تشبث بذكاء باختيار اقتصاد السوق وقام في نفس الوقت بتنفيذ استراتيجية للاستحواذ على الريع.

حديقة الملك السرية

إنطلاقا من اهتمامه بمصالحه، حرص الحسن الثاني دائماً على أن يحصل هو والأسرة المالكة كلها على إيرادات مالية كبيرة. ولكن حضوره الدائم في الحقل السياسي أبعده عن الشؤون الاقتصادية. أما خلَفه فإنه يظل لغزا سياسية حقيقيا: إنه غيرموجود على الساحة الدولية وغائب كثيرا عن الساحة الداخلية، لم يوافق أبدا على إجراء مقابلات مع صحافي مغربي ولم يعقد أبدا ندوة صحفية. الخلاصة أنه يبدو قليل الاهتمام بالسياسة وببلده أيضا. على النقيض من ذلك فهو شديد الحضور فيما يتعلق بأنشطته التجارية الخاصة بل يبدو وكأنه ينظر إلى المغرب كسوق خُلقت أولا وأخيرا لكي تمتثل لإرادته.

إن طعم الصفقات والمشاريع المربحة هي الحديقة السرية للملك، سرٌّ دأب على حراسته مستشاروه وأصفياؤه منذ مدة طويلة، ولكن الحديقة لا حدود لها إلا حدود المملكة. هذا الافتراس المنغلق على ذاته ينمُّ عن نوع غريب من العمى بينما يتحرك التاريخ في العالم العربي. لقد كان استنكارالفساد ورفضه في صلب الشعارات التي رفعتها الشعوب التي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا. في المغرب تندد المظاهرات التي

تجري في هذه المرحلة بالرجُليْن المقربيْن أكثر من الملك لكونهما من يضع وينفذ استراتيجية الهيمنة على الاقتصاد والسياسة في المملكة.

وبما أن المناخ العام بالمغرب تحكمه الرموز والإشارات فإن هذا التنديد يستهدف في الحقيقة شخص الملك لأن مهاجمته بصفة صريحة يعتبر انتهاكا غير مألوف. ومن هنا ندرك لماذا اشتد غيظ المقربين للملك عندما نشرت مجلة فوربس في عام 2009 مبلغا مفترضا لثروته.

يوم فاتح غشت 2009 أقدم وزير الداخلية بأمر من القصرعلى مصادرة وتدمير آخرعدد من المجلة المستقلة تيل كيل TelQuel ونسختها العربية نيشان، والسبب هو نشر استطلاع للرأي على المستوى الوطني لمعرفة رأي المغاربة في الملك. إنها رقابة بغيضة وسخيفة خاصة أن الشعب عبَّر عن تقييم إيجابي للجالس على العرش منذ عقد من الزمن. حاول الناطق الرسمي باسم الحكومة استعمال صيغة حاسمة: "الملكية لا تخضع لأية معادلة." ربما تزعجها المعادلة ولكن المؤكد أن الأرقام تتحدث عن نفسها وتفصح من مدلولها، ومن هنا نفهم قلق المكلفين بتنفيذ أوامرها.

المبدأ الأساسي الذي أفرزه النظام في المغرب هو كالتالي: كل من له جزء من السلطة هو متملق يسعى بكل ما أوتي من قوة أن يدافع عن الملك لكي يحمي نفسه أفضل. عندما نشرت جريدة Le Monde نتائج الاستطلاع تم حظرها في المغرب يومين بعد ذلك. ثم خضعت لنفس الحظر بتاريخ 22 أكتوبر 2009 لأنها نشرت على صفحتها الأولى رسما كاريكاتوريا للرسام المشهور بلانتو Plantu يظهر فيه شخص يرتدي تاجا وأنفه يشبه أنف المهرج وأمامه هذه العبارة: "في المغرب تجري محاكمة الرسام الكاريكاتوري خالد كدار لأنه تجرأ على رسم الأسرة الملكية المغربية[1]."

الآن أصبح الرأي العام يُسمِع صوته في البلدان العربية وهو تغيرغير مسبوق يعرقل استراتيجية وأهداف رؤساء تلك الدول، إلا في المغرب حيث لا زال الملك وأعوانه منهمكين في الافتراس دون خشية.

[1] Le Monde, 22 octobre 2009

المخزن كلمة تعني جهاز الدولة المحيط بالملك. رجال المخزن لهم مبدءان: الطاعة العمياء لأوامر الملك، وإطلاق العنان لتلبية الرغبات الشخصية التي يسمح بها الوضع في التسلسل الهرمي، فالمغرب بالنسبة لهم يشبه منجما مفتوحا ينبغي استنزافه في اطمئنان نظرا لوجود ضمانة الإفلات من العقاب.عالم لا توجد فيها معاني المصلحة العامة والمصلحة الوطنية. هكذا تحولت السلطة بين يدي الملك المغربي وخاصته الأوفياء إلى شطط مستمر وممارسة دائمة لاستغلال النفوذ.

الفصل 2
ملكية تعيش على نفقة رعاياها

حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2009، يبلغ الدخل السنوي الفردي في المغرب 4950 دولاراً، أي نصف دخل التونسيين والجزائريين[1]، في حين أن هذا البلد الفقير (المغرب) المحكوم من دولة ضعيفة هو معين لا ينضب لتلبية رغبات الملك ونزواته. لقد منح لنفسه الهيمنة على اقتصاد البلاد مما يسمح له بمراكمة ثروة شخصية هائلة، ناهيك عن كون ميزانية الدولة المتواضعة أصلا تتكلف بكل مصاريفه. القاعدة الأولى: العاهل وعائلته لا يدفعون أي ضريبة، والقاعدة الثانية: الغموض والصمت ضروريان فيما يخص تحمل الدولة أعباء مصاريف الملك وعائلته، إذ لا يمكن أن يثار حولها أي نقاش.

الدستور الأول الذي أعده الحسن الثاني سنة 1962 يذكر بأنه (للملك قائمة مدنية)، خمسون سنة بعد ذلك حافظ الدستور المعد من طرف محمد السادس على نفس العبارات المصقولة في الفصل 45. إنه موضوع حساس بالنسبة لأعضاء البرلمان حيث أن كل الفرق السياسية تصوت على ميزانية القصر كل سنة دون نقاش، وبالإجماع. لمزيد من الشرح لهذه السلبية الغير عادية، قال أحد النواب لجريدة تيل كيل المغربية العدد 156 و 157: "عموما، عندما نكون بصدد نقاش قانون المالية لا نتجرأ حتى بالنطق بعبارة ميزانية القصر[2]".

هكذا يتلقى محمد السادس راتبا شهريا قدره 40.000 دولار، راتب ملكي بكل ما للكلمة من معنى فهو يساوي ضِعف راتب الرئيس الأمريكي

---

[1] Banque mondiale, 2009. Liste des revenus par tête d'habitant.
[2] Driss Ksikes et Khalid Tritki, «Enquête. Le salaire du roi», *TelQuel*, n° 156-157.

والرئيس الفرنسي. إن المصاريف والرواتب الملكية تبلغ 2.5 مليون أورو سنويا وتشمل الرواتب المدفوعة إلى أخ الملك وأخواته إضافة إلى بعض الأمراء الأقربين[1]. لا يعرف أحد كيف يتم توزيعها. مع العلم أن كل أفراد العائلة الملكية يتوفرون على قوائمهم المدنية الخاصة مقابل نشاطاتهم الرسمية رغم تواضع هذه الأخيرة.

إن كرم دافع الضرائب المغربي لا يتوقف عند هذا الحد، بل إنه يمول بدوره السخاء الملكي، وذلك تحت قائمة "مخصصات السيادة[2] " والتي تبلغ 310 مليون درهم أي 31 مليون أورو تخصص من ميزانية الدولة للملك كي يعيد توزيعها على من يشاء في شكل هبات ومنح. مبلغ ضخم لا يمكن مراقبة استعمالاته بأي حال من الأحوال لكونه معلقاً بالإرادة الملكية فقط. لكن المعروف أنه في عهد الحسن الثاني كان يستعمل لتمويل صندوق أسود من أجل شراء ولاء بعض الشخصيات السياسية المغربية والأجنبية ومكافأة بعض الفرنسيين "أصدقاء المغرب"، منهم صحفيون وأكاديميون وأطباء ومحامون...

كل سنة كان هؤلاء "الضيوف" يتوصلون ببطاقات دعوة من القصر للمشاركة في عيد العرش إضافة الى تذاكر الطائرات ذهابا وإيابا في الدرجة الأولى. في ساحة القصر حيث تتجمع كل الهيئات الرسمية يشكل هؤلاء الفرنسيون فئة خاصة، يزينون ملابسهم بالنياشين وتبدو عليهم علامات الرضا، ينتظرون دورهم من أجل الانحناء للملك وتقبيل يده.

ومع ذلك فهذه الشرذمة لا يعوزها الغرور ولا الحذر، تتشبث بامتيازاتها ولكنها تتردد في الدفاع عن الملك. عندما يتعرض للانتقاد يغمرهم الحرج ويفضلون الصمت. الوحيد الذي كان يدافع بشجاعة عن ملك المغرب هو الصحفي جاك شانسيل Jacques Chancel. على النقيض من ذلك، فإن موريس درويون Maurice Druonالكاتب الدائم للأكاديمية الفرنسية، الذي كان مسرورا بلقائه مع الملك، ولكنه كان يلتزم الصمت والحيطة.

---

[1] Ibid
[2] Ibid

اثنا عشر قصرا ملكيا

تنتشر القصور الملكية في أنحاء البلاد وعددها 12، إضافة إلى ما يزيد عن 30 إقامة يعمل فيها أزيد من 1200 شخص كلهم على نفقة الخزينة العمومية بما مقداره مليون دولار يوميا[1]. من بين هذه القصور لا يتردد محمد السادس كما كان الحال بالنسبة لأبيه سوى على ثلاثة منها أو أربعة، كما أن هناك عددا من هذه القصور لم يقم بزيارتها قط ولكن تتم صيانتها بنفس الدقة والاهتمام: البستانيون والخدم والطباخون يعملون وكأن الملك سيباغتهم في أية لحظة، حتى وإن كان معروفا أنه مقيم في نفس الفترة في قصر آخر أو في سفر من أسفاره الطويلة إلى الخارج.

العاملون المستخدمون من قبل القصر يكلفون ميزانية الدولة حوالي 70 مليون دولار سنويا. بنية هرمية تبدأ من أبسط خادم في القصر حتى أعلى الجهاز المشكل من الديوان الملكي (300 موظف مداوم) والسكرتارية الخاصة بالملك والديوان العسكري والمكتبة والمدرسة الملكية والمصحات، ناهيك عن صيانة ضريح محمد الخامس حيث دفن جده ووالده[2].

حظيرة السيارات من جهتها تستفيد من ميزانية قدرها 6 ملايين أورو تخصص لتجديد الأسطول ولكن أيضا لصيانة السيارات الفاخرة التي يملكها العاهل. في عهد الحسن الثاني كان الزائر يفاجئ عندما يشاهد كثرة السيارات من قبيل رولس رويس وكاديلاك و بيتنلي والعديد من الموديلات الفاخرة وهي مركونة بعناية في مرآب القصر الملكي. خلَفه محمد السادس لم يتردد في استعمال طائرة عسكرية مغربية من صنف هيركوليس من أجل نقل سيارته Aston Martin DB7 إلى إنجلترا حيث مقر الشركة المصنِّعة من أجل إصلاحها في أقصر الأجال[3]. يعتبر الملك أيضا زبونا مميزا لشركة فيراري Ferrari التي اشترى منها العديد من الموديلات.

أهواء الملك في اللباس من جهتها تكلف ميزانية الدولة 2 مليون أورو كل سنة. إذا كان والده يستمتع بتغيير ملابسه ثلاث مرات يوميا مساهما بذلك في

[1] Devon Pendleton, « King of Rock », *Forbes*, 17 juin 2009.
[2] Ibid
[3] Neil Syson, « King flies Aston 1,300 miles to fix it », *The Sun*, 24 septembre 2009.

صناعة ثروة الخياط الباريسي سمالتو Smalto، فمحمد السادس من جهته مولع بالأثواب النادرة حيث قام بحياكة معطف من وبَر اللاما لدى خياط من لندن بفاتورة بلغت 35.000 جنيه استرليني[1]، كما تخصص ميزانية مليون دولار لرعاية حيوانات القصر[2].

تكلفة أخرى خصصها قانون المالية تتعلق بتنقلات الملك ورجال بلاطه خارج المملكة حيث أفردت سنة 2008 ميزانية قدرها 380 مليون درهما (38 مليون أورو)[3]. رغم أن الملك له العديد من الطائرات فإنه غالبا ما يحجز طائرات الخطوط الملكية المغربية من أجل سفره مع مرافقيه وأمتعته وأثاثه الخاص. البوينغ الملكي[4] يتوفر على معدات الترف الفاخرة ويضم غرفة للنوم وقاعة للاجتماعات وأجهزة رياضية وأجهزة للموسيقى من آخر صيحة.

في سنة 2006 كانت ساعة واحدة من الطيران لطائرة Boeing 747 تابعة للخطوط الملكية المغربية تكلف 18.000 دولار، والملك غالبا ما يكون مرفوقا بـ 250 إلى 300 شخص يركبون طائرة بوينغ 747 وطائرتي بوينغ 737-400 إضافة الى ثلاث طائرات هيركوليس Hercule C-130 لنقل الأمتعة والأثاث. إذا استغرقت الرحلة ثلاثة أسابيع وبمعدل 60 ساعة طيران أسبوعيا، تناهز الفاتورة 3 ملايين دولار بالإضافة إلى فاتورة يومية قدرها 1.8 مليون دولار لمصاريف إقامة الوفد.

من 24 نوفمبر الى 7 ديسمبر 2004 قام محمد السادس مرفوقا بوفد من 300 شخص بزيارة إلى المكسيك والبرازيل والبيرو والأرجنتين[5]. خلال هذه الرحلة أقام لمدة ثلاثة أسابيع هو والوفد المرافق له بمنتجع سياحي بجمهورية الدومينيكان كأنه الفردوس. زياراته الرسمية تتبعها غالبا عطل مطولة. في باريس ينزل في إحدى إقاماته الخاصة أو في فندق Crillon

[1] « Le roi de la sape », *TelQuel*, n° 361, du 20 au 27 février 2009
[2] Ibid
[3] Fadoua Ghannam et Souleïman Bencheikh, TelQuel, n° 400, décembre 2008.
[4] Nicolas Beau et Catherine Graciet, *Quand le Maroc sera islamiste*, Paris, La Découverte, 2006
[5] Fadoua Ghannam et Souleïman Bencheikh, « La machine des dépla- cements royaux », *TelQuel*, n° 400, décembre 2008.

بساحة الكونكورد، أما في نيويورك فيختار إقامة فاخرة بمحاذاة حديقة سنطرال بارك.

الدولة تنفق على الملك بسخاء

كي نفهم إلى أي حد أصبحت الدولة المغربية بقرة حلوبا للملكية علينا أن نعود خمسة وثلاثين سنة إلى الوراء في سنوات الثمانينيات.

عند اعتلائه العرش سنة 1961، كان الحسن الثاني لا يملك سوى أربعة قصور قابلة فعلا للإقامة: قصر الدار البيضاء الذي رمم وتمت توسعته وقصرالرباط وقصر إفران في الأطلس المتوسط، إضافة إلى الإقامة الملكية دار السلام بنواحي الرباط. ونظرا لاهتمامه براحته وترفه الشخصي بدأ الحسن الثاني في بناء قصر في الشمال في مرتفعات طنجة تحديدا، لكن لم يزره إلا نادرا جدا، ثم قصر آخر في جنوب المملكة بمدينة أكادير، القصر الذي أقام به 24 ساعة فقط خلال 38 سنة من الحكم، والكلفة الإجمالية هي 160 مليون دولار.

في عهده اشتغل ثلاثة آلاف عامل تقليدي على تجديد قصر مراكش وتوسيع قصر فاس الهائل أصلا، ثم على إعادة تنظيم وتزيين قصري مكناس وتطوان. قصر ثان سيتم بنائه أيضا في أكادير هو الآخر سيكون تردده عليه نادرا. ثم قصر آخر في مدينة أرفود. في الصخيرات على جانب البحر قام الحسن الثاني بتشييد قصر صيفي تحيط به حدائق وارفة، وعلى بعد 40 كيلومترعن الرباط قام بإنشاء ضيعة ملكية ضخمة مخصصة للخيل، حيث يمتلك عددا من الخيول العربية الأصيلة الرائعة قام بشرائها من جميع أنحاء العالم، أو تسلمها هدية من الملك السعودي أو من الشيخ زايد الذي كان يترأس دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحسن الثاني كان قد أوكل كل هذه الأشغال الى المهندس المعماري الفرنسي أندري باكارد André Paccardالذي اغتنى على يده قبل أن تسوء علاقتهما. لكن تلك الأهواء المعمارية كانت لها كلفة ضخمة لم تكن للحسن الثاني أي رغبة في تحملها مما جعله في بداية سنوات الثمانينات (وهنا بيت القصيد) يقرر إنشاء وزارة جديدة ستظل مستقلة تماما عن الحكومة سماها وزارة

القصور الملكية والتشريفات والأوسمة وأسندها الى أحد خدامه الأوفياء هو الجنرال مولاي حفيظ العلوي، حيث ستظل القصور في ملكية الملك لكن إدارتها ستسند إلى هذه الوزارة الوهمية أما تمويلها فهو من خزينة الدولة.

ولتوفير المزيد من الامتيازات للقصر قام الجنرال مولاي حفيظ العلوي بابتكار استراتيجية جديدة تقضي بجعل خدم وموظفي القصر موزعين على مختلف الوزارات من حيث الراتب كما تم نقل العديد من أطر وزارة المالية والضباط السامين للعمل في القصر.

بمبادرة من عبد الفتاح فرج الكاتب الخاص للملك، سيتجرأ الحكم الملكي على زيادة امتيازاته، وهو الذي تنفق عليه الدولة بلا حدود. هو رجل مهذب غير مزعج و مطلع على كل الأسرار المالية للملك. يُقال إنه كان كثير الولع بالخمور وكان يسكن بالرباط في فيلا رائعة تتوفر على مسبح هوليوودي والذي لم يستعمله إطلاقا، لكنه وضع بجانبه ثلاجتين ضخمتين مليئتين بقارورات الشامبانيا الفاخرة. فكرة عبد الفتاح فرج كانت بسيطة: بما أن أموال دافع الضرائب تنفق على الملك فلم لا اغتنام الفرصة من أجل تحقيق المزيد من الامتيازات للملك على حساب الدولة، لكن ما لم يكن يدركه هو أنه بفعله هذا كان كمن يلعب بالنار: هذا الاستراتيجية المستعملة على مستوى القصور الملكية حينها هي نفسها التي سينتهجها محمد السادس عشرين سنة بعد ذلك لكن على مستوى المغرب بأكمله لأن ولي العهد كان له الوقت الكافي لمراقبة ومتابعة مزايا النظام بكل سهولة وبساطة.

عبد الفتاح فرج كان يدير الهولدينغ الملكي المسمى Siger، فأصبحت فروع هذه المجموعة الاقتصادية هي الممون الحصري للقصور والإقامات الملكية، كانت ولا تزال شركة Primarios المزود الوحيد فيما يخص الأثاث والتزيين، إضافة الى أن كل المواد الغذائية المستهلكة في القصر تأتي من شركات الملك ومزارعه التي تقدر رسميا بـ 12.000 ألف هكتار من أجود أراضي المغرب، ويحتمل أن المساحة في الواقع تفوق الرقم الرسمي بعشر مرات. على كل حال فهي تشمل أجود مزارع المملكة، التي توجه منتجاتها أساسا للتصدير على حساب غيرها من المنتجات المغربية.

كل هذه الطلبات التي يرغب فيها القصر يشتريها بأسعار مرتفعة وتدفع الدولة ثمنها من خلال وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة.

تظل الزراعة في عام 2011 إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد في البلاد، وهي خاضعة لتقلبات الطقس ولذلك فتأثيرها السياسي بالغ الأهمية حيث قال الحسن الثاني يوما: "إذا كان عليّ أن أختار بين نشرة أحوال الطقس وتقرير صادرعن الشرطة، فإنني أفضل الأولى لأنها قد تكون متبوعة بتوترات". في الواقع، كان يولي نفس الاهتمام للاثنين على حد سواء. على سبيل المثال، لقد قرر يوما مغادرة قصر إفران في سفوح الأطلس والعودة إلى الرباط بالسيارة. كان موكبه الطويل يمتد على هذه المسالك الجبلية كأنه عرض مستفز لأصناف النعيم والترف. بعد بضع عشرات من الكيلومترات قرر الحسن الثاني أن ينزل من سيارة رولز رويسRolls-Royce ويركب سيارة كاديلاك Cadillac فتوقف كل الموكب بسياراته الأربعين أمام مجموعة من الفلاحين الفقراء المشدوهين، فانزعج كاتب الملك وقال "صاحب الجلالة أحبَّ السفر بدون إثارة الانتباه، لست أعرف من الذي أخبر السكان بمرورنا". هذه بلاد الكذب بلا حدود.

يعرف كل أفراد الحاشية أن الملك لا يطيق أن يجد نفسه وحيدا ولا يكون محاطا ببعض الرعية حوله، ولذلك يصدر الأمر لعمال الأقاليم وعناصر السلطة لتحشد المواطنين على عجل وتصففهم في التجمعات السكنية ينتظرون الساعات الطوال حتى يمر أمامهم الموكب بسرعة البرق. جميع المساهمين هذه المسرحية تجرعوا يوما شيئا من الغضب الملكي وتقلبات مزاجه التي قد تعصف بمستقبلهم، لأن الملك يميز بنظرة سريعة حجم الحشود ومنها يستنتج حجم الجهود المبذولة من رجال السلطة. فالمساعد الذي أعطي الأمر يخشى غضب الملك والموظفون المحليون المكلفون بالتنفيذ يدركون أن مسارهم المهني قد يتوقف فجأة.

قطرات المطر كأنها سبائك الذهب

خلال هذه الرحلة بين إفران والرباط تتكرر نفس الطقوس في كل قرية أو مدينة يمر منها الموكب الملكي حيث يتوقف الموكب في الضاحية وتنتشر

قوات الأمن فيغادر الملك سيارته التي يقودها ليمتطي سيارة مرسيدس 500 مكشوفة حيث يكون واقفا في جزئها الخلفي و يحيِّي الحشود المتراصة أثناء عبوره .

في ذلك اليوم، ما كاد الملك يفتح ذراعيه للتعبير عن الحب والإخلاص المتبادل مع "رعاياه الأوفياء" حتى بدأ المطر يهطل بسرعة وغزارة. توقف الموكب مباشرة بعد مغادرة القرية، فانتقل الحسن الثاني وقد تبلل وجهه بالمطر إلى سيارة كبيرة كأنها منزل متحرك حيث كان ينتظره خمسة من أفراد حاشيته حاملين الفوطات في أيديهم وهم يتساءلون في قلق: من سعيد الحظ الذي سيختار الملك فوطته؟ أمسَكَ الملك واحدة دون انتباه وجلس على أريكة مريحة من الجلد رسِمت عليها رموز المملكة وبدأ يمسح وجهه. سأله أحدهم بتواضع مفرط والفوطة في يديه:

- صاحب الجلالة، لقد بللكم المطر كثيرا ...

فأجابه الملك بابتسامة عريضة:

- لا أبدا. ليست قطرات المطر التي تسقط الآن بل هي في الحقيقة سبائك الذهب. هطول المطر يبشر بموسم حصاد جيد وهذا يعني السلم الاجتماعي[1] فلنفرح به...

المزارع والضيعات الملكية تستفيد من السقي بعناية وبالتالي لا تخضع لتقلبات الطقس، ولكن الحسن الثاني كان قد مرر قانونا عبر البرلمان واحتفظ به خلفُه، يعفي من الضرائب جميع المزارعين، ومن ثم المزارع الملكية. هذا الإجراء الذي قد يبدو نبيلا لا يعني في واقع الأمر أغلبية الفلاحين في المغرب لأنهم لا يمارسون إلا اقتصاد الكفاف، ولكنه يسمح لمزارع الملك أن تجني أرباحا دون أن تؤدي الضرائب للدولة.هذا التصرف الملكي المزاجي، الذي نعطي عنه فقط بعض اللمحات، لازال مستمرا اليوم في بلد حيث الحد الأدنى للأجور الرسمي هو 200 أورو شهريا، بل قد يكون في الواقع أقل من ذلك على الرغم من احتجاج النقابات.

[1] Propos recueillis par l'un des auteurs, Ifrane, 1993.

أنجز المهندس المغربي أحمد ابن الصديق مقارنة سريعة انطلاقا من الأرقام الرسمية[1]. في سنة 2009 بلغ الناتج المحلي الإجمالي المغربي 90 مليار دولار، والفرنسي 2750 مليار دولار. وعلى الرغم من هذه الفجوة الهائلة بلغ إجمالي ميزانية القصر الملكي التي تنفقها الدولة المغربية 228 مليون أورو، بينما بلغت ميزانية الرئاسة الفرنسية - قصر الإليزي- 112.6 مليون أورو. إذن فالمبلغ الموضوع تحت تصرف رئيس الجمهورية الفرنسية يساوي نصف مبلغ محمد السادس. إن هذه المقاربة لافتة للانتباه في حد ذاتها ولكن عندما نقسم الرقمين على الناتج القومي الإجمالي لكل من البلدين نرى أن الملكية بالمغرب تكلف 60 مرة ما تكلفه الرئاسة الفرنسية لميزانية الدولة.

هناك مقارنة أخرى تكشف أن المستقبل في هذه البلاد يحيط به القلق. وفقا للأمم المتحدة 51% من السكان يقل عمرهم عن 25 سنة. ورغم ذلك فلو راكمنا ميزانيات أربعة وزارات - التجهيز والنقل، والشبيبة والرياضة، والثقافة، والسكنى والتعمير- سنحصل على مبلغ 2.26 مليار درهم (226 مليون أورو) أي أقل من ميزانية القصر الملكي وحده والتي تبلغ حوالي 2.5 مليار درهم (250 مليون أورو).[2]

خلال السنوات الأولى من حكم محمد السادس شكل الحرمان والفقر والتخلف المزمن الذي تتخبط فيه عدة مناطق من البلاد حقلا متميزا للتحركات الملكية.

ولأجل شرح المغزى من كثرة التنقل، كان محمد السادس يستشهد بوالده الذي كانت تعجبه العبارات الرنانة من قبيل "عروش الملوك العلويين توجد فوق صهوات جيادهم". في العصر الحاضر تحولت الخيل بقدرة قادر إلى مواكب ملكية ضخمة تتحرك ضمن ماكينة لوجيستية معقدة وباهظة الكلفة لكي يقضي الملك لحظات قصيرة في الميدان. لأجل زيارة إلى مستشفى أو افتتاح مدرسة أو مركب للسكن الاجتماعي (يشيده غالبا منعشون عقاريون يحصلون على امتيازات من الملك ويدفعون مبالغ محترمة إلى حاشيته)

---

[1] Ahmed Benseddik, « Le coût du roi au Maroc en 2010 » (source des chiffres : loi de finances 2010), www.lakome.com.

[2] Ibid

كثيراً ما تكون التحضيرات متسرعة وسطحية.

أولاً يجب العناية بالديكور: السلطات المحلية تعيد طلاء واجهات المنازل وتصلح الأرصفة المعطوبة وتأتي بالزهورللحدائق ويصيح السكان:"عاش الملك" و هم يقولون في أنفسهم " بفضله هو نحصل على ما تعجز الحكومة عن تقديمه لنا." وبطبيعة الحال يجهل الشعب أن الدولة تتحمل تكلفة كل التنقلات الملكية.

في عام 2008، من ضمن 1.9 مليار درهم (190 مليون أورو) التي استأثر بها، تم إنفاق 380 مليون درهم (38 مليون أورو) على تنقلات الملك داخل البلد وفي الخارج. عندما يقررالمكوث لبضعة أيام في منطقة ما ينتقل إليها الآلاف من عناصر الشرطة والدرك لتأمينها. وإذا لم يوجد هناك قصرملكي تتم مصادرة المساكن الراقية هناك لضمان إقامة الملك وحاشيته من مستشارين ووزراء ومتملقين. ثم تتحرك مواكب السيارات من القصر الملكي في الرباط أو مراكش حاملة الأثاث والأطباق والطباخين والمطابخ والخدم. في بعض الأحيان يتكلف الممون المعروف رحال بتحضير الأطعمة. في جميع الإقامات التي يقطنها محمد السادس يوجد نظام تكييف الهواء يُبقى مستوى الحرارة مستقرا عند 15 درجة.[1]

إن هذا الإحسان الملكي الظاهر إن لم نقل المزيف يبقى ذا آثاراً محدودة: المحيط الملكي والسلطة المحلية يجتهدان للحصول أولا وقبل كل شيئ على الرضى الملكي ولو استدعى الأمر اللجوء للغش. على سبيل المثال لقد دشن الملك في الجنوب مستشفى جديداً بمعدات طبية حديثة، و بعد التدشين فورا أغلِق المستشفى لأن المعدات الطبية كانت مستأجرة فقط للمناسبة [2]...

هكذا يقوم محمد السادس بإبراز جانبه الإنساني الرحيم بأقل كلفة، بينما الثروة الملكية لا تساهم في التخفيف من معاناة الفقراء. هذه الأسفار المكلفة عبر المملكة والتي تتحمل الحكومة نفقتها تترك آثارا سلبية عند العامة البسطاء الذين يشكلون الدعامة الأساسية للملكية. هؤلاء لا يدركون أن الملك يعيش على حساب تلك الأميرة الذابلة الملامح التي تسمى الدولة ويتوهمون

[1] Ibid
[2] Ibid

أن انعدام الكفاءة والفساد لدى الطبقة السياسية والمنتخبين، وهذا واقع فعلا، قدر مقدور وأن الأمل الوحيد هو النظام الملكي، حتى لو طال انتظار منافعه الملموسة وحسناته. وهكذا وطبقاً لخبراء البنك الدولي، فقد تطور المغرب خلال السنوات الأخيرة من عهد الحسن الثاني الذي اكتمل في عام 1999 أحسن مما تطور خلال 12 عاماً من حكم محمد السادس، حيث الهوة بين الأغنياء والفقراء ما فتئت تتفاقم.

الفصل 3

من شابه أباه فما ظلم

محمد السادس يحكم منذ اثنتي عشرة سنة. لقد تميز حكمه في نفس الوقت بالاستمرارية والقطيعة مع ثمانية وثلاثين سنة من سلطة والده، فقد اجتهد الحسن الثاني لبناء نظام ملكية محترمة وقوية بما يكفي لتكون مهيمنة على المؤسسات وعلى الشأن السياسي. لازال الابن محافظا على هذا الطابع المطلق والاستبدادي الذي حرص عليه الأب ولكن يبدو أنه يمارسه في مجالات مغايرة.

كان الاستبداد الملكي زمن الحسن الثاني سياسيا بامتياز ويهدف إلى ضمان استمرارية النظام الملكي المغربي. ينعكس الاستبداد زمن محمد السادس أساسا في مجال الاقتصاد ولا تواكبه أية استراتيجية سياسية لضمان مستقبل الأسرة الحاكمة التي يجسدها.

لأجل فهم الانقلاب الاقتصادي والمالي الذي أحدثه محمد السادس يجب أولاً فهم شخصيته والعلاقات المتشنجة التي نسجها مع والده. هذا يعني أيضا اختراق الكواليس المحيطة بهذا العالم الخاص غير المكشوف للأعين، عالم السلالة العلوية.

كثيراً ما يكون القرب مضلِّلا لأنه يعطي للمرء انطباعاً بالفهم. إن النخب الفرنسية سواء من اليسار أو من اليمين تعتقد أنها تعرف هذا النظام الملكي لأن البلد يقع على بعد ثلاث ساعات بالطائرة من باريس. بعضهم يُدعى بانتظام إلى قصور وإقامات مراكش وفاس ويستمع لمعلومات سرية مزعومة من طرف أشخاص يُفترض فيهم القرب من الملك، ولكن خلف الجدران المرتفعة المحيطة بالقصر، لا زالت تُنسج المؤامرات وتُحاكُ الدسائس بعناية رغم تعاقب الملوك. تتناسل الشائعات ولكن تغيبُ الحقيقة.

في بداية فترة حكمه، فكر محمد السادس أن يفتح للعموم عددا من القصور الملكية، إلا أن التفجيرات القاتلة بالدار البيضاء عام 2003 والتي أسفرت عن مصرع خمسة وأربعين شخصا عصفت بالفكرة، فتحصَّن كوالده في تلك القلاع الفاخرة، المليئة بالخدم الصامتين، وبدأ محمد السادس وكأنه يتقمص شيئا فشيئا شخصية أبيه.

هذا الأخير كان كلما طرح عليه أحد هذا السؤال: أي مهنة كنت ستفضل لو لم تكن ملكا؟ سارع بالجواب: "مؤرخ." والسبب واضح، فلقد واجه منذ سنه المبكرة تقلبات التاريخ وتعلم أكثر من غيره أن السلطة كانت سوف تفلت من يديه لولا مساعدة الأقدار.

ابتداء من عام 1912 خضع المغرب لنظام الحماية الفرنسية. في عام 1953 أقدمت فرنسا على خلع السلطان محمد بن يوسف - الملك محمد الخامس لاحقا ووالد الحسن الثاني - ثم نفيه عقوبة له على مواقفه الإيجابية من المطالبة بالاستقلال. هذه الأحداث أثرت في الابن تأثيرا عميقا.

في مكان السلطان المخلوع نصبت السلطات الفرنسية من أبناء عمومته سلطانا ضعيف الشخصية، محمد بن عرفة. اضطرت باريس بعد ثلاثة سنوات لإعادة محمد بن يوسف إلى عرشه تمهيدا لاستقلال البلاد. محمد الخامس هوالحاكم الحادي والعشرون من السلالة العلوية التي تحكم المغرب منذ 1659، والتي يقال أنها تنحدر بدورها من نسل الرسول محمد عليه السلام. أصبح محمد الخامس أول ملك للبلاد في عام 1957.

في نفس السنة، عيَّن ابنه البالغ 29 عاماً والرجل القوى في النظام وليا للعهد، وهو قرار أوعز له به هذا الأخير كما أوعز به أيضا مستشاره المهدي بن بركة، فكان أول انحراف عن التقاليد يقدِم عليه الأمير الذي سيصبح مستقبلا الحسن الثاني لأن اختيار السلطان الجديد كان دوما بيد العلماء. بعد أربعين عاماً عن الأحداث صرح قائلا: "لقد أمضيتُ معظم أيام ملكي أجتهد لتقليل الأخطار المحدقة بالنظام الملكي"، وهذا معناه بالواضح: لقد تخيلتُ وفكرتُ وهندستُ هذا النظام الملكي في كل عنصر من عناصره لجعله مستداما وغير خاضع للنقاش.

لقد أصبحت السلطة الملكية تحت قيادته سلطة مطلقة لأن الملك له فيها السلطة الروحية والسلطة الزمنية وكل قراراته تعتبرمقدسة.

أما شغفه بالتاريخ فقد دفعه للاقتناع أن هذا الأخير ليس له بناء موضوعي مستقل. كان الحسن الثاني معجبا بألكسندر دوما Alexandre Dumas لدرجة أنه دفع شخصيا نفقات ترميم منزله. هذا الكاتب هو من قال: "التاريخ ليس إلا كمشجب أعلق عليه أحداثي وأحمِّله قصصي". ربما كان باستطاعة الحسن الثاني أن يعيد الصياغة هكذا: "التاريخ هو المشجب الذي يحمل الرموز والمؤسسات التي اخترتها لإضفاء الشرعية على سلطتي وتعزيزها".

بعد وقت قصير من اعتلائه العرش، سوف يتنصل من الحداثة ويسعى جاهدا لإعادة إنتاج التقاليد في المملكة ماضيا على نهج المستعمرين الفرنسيين، ويا لها من مفارقة. في هذا الصدد يقدم المفكر المغربي عبد الله العروي وهوالذي لم يخف تأييده لبعض أعمال الحسن الثاني، تحليلاً منيرا:

لقد خضعت الإصلاحات الناجمة عن الحضور الأجنبي للإزاحة واحدة بعد الأخرى رغم أن أكثرها كانت رمزية، [...]. انتهى عصر تدريب العقول على استيعاب الحداثة وغاص أمناء الوثائق والمؤرخون في المصنفات القديمة كما فعل الوطنيون من قبلهم ولكن لأغراض مختلفة تماما، لقد اجتهدوا في إحياء البروتوكول العتيق كما وصفه بالتفصيل العديد من السفراء والمسافرين الأجانب وأعادوا لبنة بعد لبنة تشكيل صورة ذلك "المغرب الذي مضى"، والذي ادعت الإدارة الاستعمارية الاستناد إليه لإضفاء الشرعية على إصلاحاتها [1] .

من عصاني فقد عصى الله

يشير العروي أيضا إلى أن إعادة تشكيل المخزن "يتبع نفس المنطق الذي اتبعه نظام الحماية كما بدأه ليوطي: هناك نفس الدور التنظيمي للجيش، نفس التشبع بالتقاليد القديمة ونفس الاحترام للإسلام الشعبي،

[1] Abdallah Laroui, Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Paris, La Découverte, 1977

ونفس الريبة إزاء سكان الحواضر وكأنهم غرباء، ونفس الكراهية للقومية العربية وللمذهب الوهابي [...]، كذلك تشجيع الركون والابتعاد عن السياسة، والتساهل مع من يسعى لربح المال".

عام 1994 وجَّه الحسن الثاني رسالة ملكية إلى المساهمين في ندوة وضمنها هذا الحديث النبوي: "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله". وهكذا فقراراته لا تخضع للنقاش أوالتحفظ. ولكي تكون سلطته مطلقة وشرعيته لا جدال فيها فقد ارتكزعلى ثلاثة أسس :

- الأول هو البيعة. يوم اعتلائه العرش يأتي زعماء القبائل، وكبار الجيش والشرطة وأعضاء الحكومة والأعيان لتجديد الولاء للملك بالانحناء أمامه وهو على صهوة الفرس. هذا التقليد الفريد أصبح طقسا سنويا ليرمز إلى إعادة تأكيد الطاعة.
- الثاني هو إدراج فصل في الدستور وهو الفصل 19 الذي يمنحه صلاحيات كاملة بصفته الممثل الأسمى سواء في الميدان الروحي أو السياسي. لقد كتب بنفسه المواد الأخرى من الدستور، ووزع صلاحيات الأطراف الأخرى وقيدها باستثناء سلطته. وقد كرس الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأضاف سلطة رابعة هي سلطته التي تجعله فوق كل الآخرين.
- الثالث كون جميع النصوص الرسمية، سواء أكانت من الدستور أو المراسيم الملكية أو حتى إصدار قانون المالية الجديد، تتصدرها دوما الإشارة لأمير المومنين، هذا اللقب السياسي والديني والاجتماعي الذي يجعل منه القائد الأعلى للمسلمين.

فالفصل 19 من الدستور الأول الذي سطره الحسن الثاني بنفسه ينص على ما يلي: "الملك، أمير المومنين، الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، يسهرعلى احترام تعاليم الإسلام واحترام الدستور. وهو حامي حقوق وحريات الأفراد والجماعات. وهو الضامن لاستقلال الأمة وضامن الوحدة الترابية للمملكة في حدودها الحقة." يرجع هذا اللقب "أمير المومنين" إلى تقليد يتيح بالإضافة إلى السلطة الدينية والروحية أن يبقى سيد اللعبة السياسية. إنه يسيطر على السلطة التنفيذية،

ويقوم بتعيين الوزير الأول والحكومة وهما مسؤولان أمامه ويترأس مجلس الوزراء. كما أنه يحسم في اختيار رجال القضاء وفي قرارات المشاريع وله سلطة حل البرلمان كما تخضع له كل التعيينات الحساسة.

كل هذا الاهتمام بالماضي وتقاليده ساعد الملك الحسن الثاني في تدعيم شرعية المؤسسة الملكية ومكنه من أداة لفرض الطاعة المطلقة التي يلتزم بها كل فرد من الرعية.

بعد ظهر يوم خريفي وممطر من عام 1996، كنتُ (إيريك لوران Eric Laurent) برفقة الحسن الثاني في أحد الصالونات المجاورة لميدان الخيل، فإذا به يفاجئني بمكاشفة غريبة: "في السياسة كما في الحياة عموما، عامل الحظ مهم للغاية. خذ مثلاً أسرتي العلوية. لقد هاجروا من العربية السعودية وقدموا إلى منطقة تافيلالت بالمغرب ولم يكن لهم نفوذ بارز. في إحدى السنوات جاءت أسراب الجراد فأتلفت المحاصيل، فغضب الناس وأكثروا من الدعاء ولكن الجراد عاد في الموسم المقبل، فلجأ الناس آنذاك إلى أجدادي لكونهم أشرافا من سلالة الرسول عليه السلام وطلبوا منهم أخذ زمام السلطة ففعلوا." سكت قليلا ثم أضاف ووجهه مبتهج: "فتوقفت غارات الجراد لحسن الحظ" [1].

كان يتصرف بصرامة كبيرة كلما تعلق الأمر باحترام صلاحياته التي حددها بنفسه ليتحكم في كل الخيوط. ذات يوم في قصر إفران، كان عشرون شخصا ببذلهم الداكنة اللون ينتظرونه في الصالون. البعض كان يتحدث ولكن الأكثرية كانت صامتة.

كانت الساعة تشير إلى الثانية بعد الزوال، انتظم الجميع في صف طويل صامت. خرج الحسن الثاني بعد ذلك بقليل ليستقبل الجموع، فوقف منتصبا ويده اليمنى ممدودة وبدأ الحضور يمرون الواحد تلو الآخر فيقبلونها في خشوع. فجأة رآني الملك فقال: "آه، أنت هنا، سوف نقوم بجولة في السيارة، ستركب إلى جانبي"، ثم استدار وأشار على ثلاثة من الحشد الواقفين في صمت قائلا: "أنت، وأنت، وأنت، اركبوا خلفي. أنتم بدينون

[1] Entretien avec Éric Laurent, Bouznika, 1996

لكن حاولوا أن تتزاحموا".

كنا يوما في إحدى الضيعات الملكية، وكان الحسن الثاني قد جهز المكان بصهريج اصطناعي لتربية السمك، وقرر في ذلك اليوم أن يقوم بصيد بعض سمك "لاترويت" السلمون المرقط. قدم له أحد الخدم قصبات الصيد وهو يرتعش.. بعد خمس محاولات، طلب منه أن يأتيه بقصبة الصيد السوداء. حاول مرة أخرى لكن دون نتيجة.. وكنت أسمعه يتمتم: "آه، السمكات لا تريد أن تطيع[1]".

عشرة أيام بعد ذلك، وهذه المرة في قصر مراكش، كان هناك خمسة عشر جنرالا ينتظرون جالسين وهم واجمون في قاعة فخمة مجاورة لمكتبه. كان الحذر يطبع العلاقات التي كانت للحسن الثاني مع جيشه منذ المحاولتين الانقلابيتين اللتين استهدفتاه... فجأة فتح الباب وخرج الملك ثم اقترب من رجل في عمر الخمسين ذي شارب كثيف.. وضع الملك يده على كتفه ثم ربت بسرعة على وجنته وكأنه يداعب طفلا صغيرا ثم قال: "إذن هذا هو الجنرال الصغير الذي يرغب أن يذهب في زيارة لأسرته.. حسنا، موافق، إني أسمح لك بالذهاب". انحنى الرجل على ركبتيه وقبل يده. حينها قال الحسن الثاني لمرافقيه: "سأراكم فيما بعد"[2]. ساعتين بعد ذلك، كانوا دائما في نفس المكان ينتظرونه ولكن هذه المرة في ظلام دامس حيث لم يتجرأ أحد منهم أن يلامس زر الكهرباء ما دام الأمر السامي لم يصدر بذلك...

الانتظارالذي كان يفرضه عادة الحسن الثاني على ضيوفه، كان يفهم كرسالة ملتبسة موجهة لمن يعنيه الأمر. فإذا كانت المدة قصيرة، أي أنها لا تتجاوز ساعتين، فمن الواضح أن الضيف المعني لا يزال يحظى بعطف الملك. ثلاث أو أربع ساعات من الانتظار كفيلتان بإفهام المعني أن الملك ليس راضيا عنه تماما، لكن إمكانية العفو تظل قائمة.. لكن عندما تفوق مدة الانتظار الأربع ساعات، فالرجل يوجد حتما في خانة المغضوب عليهم.

هذا ما حدث أحيانا مع الجنرال أوفقير الذي كان يعتبر ذراعه الأيمن، حينما كان ينتظر يوما كاملا، وكذلك خليفته الجنرال أحمد الدليمي، الذي اغتيل

[1] Propos recueillis par Éric Laurent, Ifrane, 1992
[2] Propos recueillis par Éric Laurent, Marrakech, 1992.

مباشرة بعد ذلك. لا أحد كان يفلت من هذا النوع من المعاملة بما في ذلك ولي العهد.

كنا يوما في قصر الرباط، وكانت الساعة تشير إلى الواحدة زوالا.. دخل الحسن الثاني بوجه مكفهر إلى مكتبه متبوعا بمستشاريه. ومن دون أن يتوجه بالتفاتة أو بكلمة للشاب الصغير الذي كان ينتظر واقفا أمام باب المكتب مرتديا جلبابا تقليديا.. ويتعلق الأمر هنا بمن سيصبح محمد السادس. أربع ساعات بعد ذلك، كان ولي العهد لا يزال جامدا في مكانه من دون حراك.. ومع ذلك لم يستقبله والده.

خطأ في الكروموزومات

ولد ولي العهد سنة 1963، في الوقت الذي كان والده يمر بظروف عصيبة وهو على وشك مواجهة احتجاجات متصاعدة داخل البلاد، بالإضافة إلى محاولة لزعزعة استقرار المملكة مصدرها من الخارج، وبالضبط من الجزائر. آنذاك كان مستقبل الملكية في المغرب محفوفا بالمخاطر.

فرض الحسن الثاني على ولده تربية صارمة تتخللها عقوبات جسدية وكان مراقبا باستمرار.. وبقدر ما كان الحسن الثاني يعبر عن تعلقه العميق بأحفاده، بقدر ما كان يتصرف بقسوة مع أبناءه. وقد عبر ابن عم محمد السادس، الأمير هشام، عن هذه العقوبات الجسدية بقوله: "في يوم من الأيام، انتبه الملك إلى أن الخدم كانوا متساهلين مع ولده البكر ومعي أيضا، فقال لنا: "ما قاسيتم لم يكن صرخة ألم حقيقي، بل مجرد مسرحية". ثم بدأ يجلدنا:"20 جلدة للواحد".[1]

لم يكن ولي العهد الابن المفضل لدى والده، كان شابا منفتحا وضحوكا، ويتصرف بأدب جم، وهي الأوصاف التي يبدو أنها اندثرت بالمرة بمجرد أن اعتلى العرش. سنة 1998، كان الحسن الثاني يعاني من المرض وبدأ يبتعد حتى من أقرب المقربين إليه، بما في ذلك المهرجين الذين كانوا يؤنسونه في وحدته ويخلقون له جوا من المرح والتسلية. كان يعيش وحيدا،

[1] Ignace Dalle, Hassan II, entre tradition et absolutisme, Paris, Fayard, 2011

منطويا على نفسه في قصره، وكان يعرف أن خلَفه سيتمتع بفضله هو بسلطات مؤسساتية هائلة بشكل غير مسبوق. لكن الموت الذي بدأ يؤرقه حينها كان يخيم على كل جنبات القصر. ما من شك في أن الحسن الثاني كان يشعر خلال تلك الأيام الحرجة من عمره بحزن عميق على هذه القوة العظيمة التي ستنتزع منه، وكانت تختلج بين جنباته غيرة دفينة ممن سيرثها بعده. في هذا الوقت، أدرك الحسن الثاني الفخ.. بعد أن قام بنفسه بشطب التقليد الذي كان يخول للعلماء مهمة اختيار وتعيين العاهل الجديد للبلاد، أصبح الولد البكر مفروضا كولي للعهد.. لكنه فضل عدم المجازفة فأبقى على هذا الخيار، لكن دون حماسة أو اقتناع بسبب خشيته من تعريض الملكية للخطر.

في الأيام الأخيرة من عمره، كان الحسن الثاني يشعر أن الوقت أصبح محسوبا عليه بدقة، فبدأ يكثر من الاعترافات عن طريق جمل قصيرة بليغة ومعبرة. عندما سألته:"هل أنت مطمئن لمعرفتك أن خلافتك ستتم بشكل مستقر؟". أجابني بصوت لاذع: "لا زلتُ أتساءل.. بالرغم من كل المظاهر، فإن اختياري لم أحدده بعد بشكل نهائي...". توقف لبرهة وكأنه يريد أن يصعد من تأثير كلامه ثم أضاف: "لا أريد أبدا أن تصبح هذه البلاد ضحية لخطأ في الكروموزومات [1]".

من الواضح أن هذا التعبير كان عنيفا جدا، و لكنه عندما رمقني أدوِّنه في مذكرتي لم يطلب مني التخفيف من حدَّته".

لم يترك الحسن الثاني لابنه سلطة سياسية مطلقة فقط بل ترك له أيضا قوة اقتصادية ومالية هائلة. منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين أمر بتحرير الاقتصاد وبدأ في تنفيذ برنامج للخوصصة. هنا أيضا يمارس الملك سلطته حيث أن الشركات العمومية المزدهرة أصبحت في ملكيته ولكن ذلك كان يتحقق في كل مرة، كما لاحظت الصحافة المغربية الخاضعة للقصر، وفق المساطر العادية و بموافقة السلطات العمومية. طبعا!

اشترى الملك هذه الشركات العمومية عن طريق مجموعة أونا ONA التي

[1] Propos recueillis par Éric Laurent, Rabat, 1998

اقتناها سنة 1980 والتي كانت تشتمل على ممتلكات مصرف باريبا Paribas في المغرب.

كانت مجموعة أونا، الهولدينغ المالي الملكي، حاضرة بقوة في كل قطاعات الاقتصاد المغربي فازداد توسعها على مرور السنوات. أصبحت المجموعة تتحكم في العشرات من الشركات. ففي قطاع الصناعة الغذائية اشترت أونا شركة المركزية للحليب Centrale laitière، ولوسيور كريستال للزيت Lesieur Cristal، وشركة السكر كوسومار Cosumar. وأيضا شركات في القطاع المالي والعقاري والصناعة الكيماوية والمناجم.

كان روبرت أساراف Robert Assarafأحد المسيرين للمجموعة. لقد صرح يوما دون أن يدرك خطورة أقواله: "الفكرة كانت تهدف إلى مغربة أكبر عدد ممكن من الشركات الهامة لتنمية المغرب. ومجموعة أونا كان لها دور القاطرة[1] ". كان الهدف الرئيسي لفريق إدارة المجموعة وهم جميعا من الحاشية المتملقة، أن يسعوا لإرضاء سيدهم الملك عبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. كان كل فرد منهم واعيا أن بقاءه في منصبه مرتبط بقدرته على تحقيق الربح. بين عامي 1981 و 1985، تضاعف رقم معاملات أونا سبع مرات ومثلت الأنشطة المرتبطة بالصناعة الغذائية 72% منها.[2]

من السهل أن نفهم لماذا. تضم هذه المجموعة 43 شركة في المغرب وتتحكم أيضا في 86 شركة أخرى ويشكل قطاع الصناعات الغذائية مصدر ربح كبير، والسبب بسيط، فكل من شركة كوسومار التي تحتكر قطاع السكر، والمركزية للحليب التي تهيمن على قطاع الألبان، وكذلك لوسيور كريستال المنتجة للزيت، كلها تشتغل في قطاعات تستفيد من دعم الدولة للمنتجات ومبالغ الدعم الضخمة تثقل كاهل الميزانية العمومية وتساهم في نفس الوقت في ضمان أرباح هائلة لهذه الشركات الملكية. هذا النظام المعروف باسم صندوق المقاصة يساهم في إثراء الملك بينما تم إنشاءه أصلا لشراء السلم الاجتماعي.

[1] Fahd Iraqi, « Il était une fois l'ONA », TelQuel, n° 456
[2] Ibid

إن استراتيجية أونا تعكس نفسية الحسن الثاني التي لا تقبل أي نوع من المعارضة لإرادته. لقد قام بتعيين صهره فؤاد الفيلالي رئيسا للمجموعة التي ثابرت على إزاحة الشركات المنافسة لها بلا رحمة كيفما كان مجال نشاطها. على مر السنين أصبح المغرب بلد غريبا و صورته تخدع المرء حيث فقدت الحياة السياسية معناها كما فقدت قواعد اقتصاد السوق معناها. كان الحسن الثاني قد سمح على الأقل لبعض رجال القطاع الخاص أن يطوروا أنشطتهم بجانب أونا، أما اليوم فإن الاستراتيجية التي تبناها سلفه ضيقت من هذا الهامش.

كان الحسن الثاني بطلا في التدخل والتحكم حيث يصنع بنفسه الأدوار ويختار من يلعبها على مسرح الأحداث، ورسم بنفسه معالم النظام الملكي ووجَّه بنفس الطريقة الحياة السياسية. هكذا يحكي "كنت أسوق السيارة على الطريق حينما قلت في نفسي: من المفيد أن ينشأ بالمغرب حزب شيوعي لإغناء الطيف السياسي. ثم التفتت إلى علي يعته الذي كان يجلس بجانبي وقلت له: "سوف تنشئ حزبا شيوعيا وتكون أنت قائده[1]". كان يُضمر احتقارا عميقا للطبقة السياسية التي يريدها خاضعة للأوامر والتي يتم اختيار ممثليها حسب قدرتهم على الخضوع والانحناء. هذا ما عبرعنه المهدي بن بركة، أستاذه في الرياضيات الذي أصبح معارضه الرئيسي، حيث قال لاذعا: "إذا انحنيت كثيرا وقمت بتقبيل اليد، فسوف تُمنح المكافأة لك دون شك."

كان يحب التحكم في الخيوط عن بُعد كأنه يلهو بالدمى المتحركة. ذات ليلة بينما كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة في قصرالصخيرات، على بعد 30 كيلومتر من الرباط خاطبني قائلا :

- لقد أعددت لك مفاجأة. رتبت لك عشاء مع الوزير الأول وزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية.

- شكرا يا صاحب الجلالة. متى ذلك ؟

- الآن، إنهم ينتظرونك !

قالها والفرحة تغمره... فهمَمْت بالانصراف لكنه أمرني بالبقاء بإشارة من يده وأضاف:

[1] Entretien avec Éric Laurent, Skhirat, 1993

- لا داعي للعجلة.

لم يسمح لي بمغادرة القصر إلا والساعة تقارب الواحدة إلا الربع ليلا، فلم ألتحق بمكان العشاء حتى الواحدة والنصف فوجدت رجالا مسنين يغالبون النوم على أرائكهم فقلت للوزير الأول محمد كريم العمراني:

- أعتذر على هذا التأخير.

أجابني المسكين وهو يفرك عينيه ليستيقظ :

- لاعليك، كنا ننتظرك ونحن نتجاذب أطراف الحديث[1].

حكم مطلق استبدادي بغطاء الشرعية

ورغم ذلك فإن الهزالة الفكرية لدي بعضهم كانت أحيانا تثير استياءه. ذات مرة، بينما كانت الحملة الانتخابية في أوجها، أتى إلى ملعب الكولف متبوعا بابنه. سألني :

- هل شاهدت الحوار بالأمس على التلفزيون ؟
- لا
- حسنا فعلت فقد كانوا جميعا في مستوى رديء. كيف تريدني أن أقنع الناس بالتصويت إن كان هؤلاء عديمي الكفاءة ؟

يا لها من طفرة ديمقراطية رائعة! اقترب مني ولي العهد عندما كان والده منهمكا مع كرات الكولف وسألني:

- كيف هي الأمور مع والدي؟
- حسنا، إنها على ما يرام، شكرا لك!

اقترب مني أكثر وقال وهو يبتسم:

- كن حذرا، فإنه مناور كبير[2].

في الواقع، وعلى الرغم من الاختلاف بينهما فالأب والابن ينتميان لنفس الصنف من الرجال، أي القادة الذين يعرفون أنهم فوق القانون والمساءلة. لقد صنع الحسن الثاني نظام سلطة مطلقة ما فتئ يثير إعجاب الابن الذي استفاد منها بدوره. إنها سلطة استبدادية مطلقة ولكنها تتدثر بغطاء قانوني

[1] Propos recueillis par Éric Laurent, Rabat, 1993
[2] Propos recueillis par Éric Laurent, Bouznika, 1994

وبواسطة الدستور والممارسات التقليدية كالبيعة وإمارة المومنين حيث أصبحت حقوق وصلاحيات الملك مقدسة ولا تخضع للنقاش.

كان ولي العهد يلاحظ بعناية جميع الاستراتيجيات التي وضعها الحسن الثاني، ووراء كل اختيار كانت هناك حسابات شخصية. "إن أكبر باعث للاعتزاز خلال عهدي، يقول الحسن الثاني، هي هذه السدود التي بنيتُ في ربوع البلاد." لقد بلغ عددها 120 كما استحوذت تكاليفها خلال بعض السنوات على 40% من ميزانية الدولة. إلا أن سياسة السدود هذه كانت تخفي عملية استحواذ على جزء من ثروة البلاد لفائدة الملك. كان يختار بنفسه المنطقة التي سيقام فيها السد ويقيّم عدد الهكتارات التي سوف يشملها السقي فتصبح عملية نزع المِلكية فرصة ثمينة لكي تنضاف الأراضي الجيدة إلى الضيعات الملكية.

وبما أن ثلاثة أرباع المزارع في المغرب لا تتجاوز خمسة هكتارات، فإن التحكم في الأرض يسَهل على الملك الاغتناء ثم يضع تحت تصرفه منظومة فعالة من الرشوة والفساد. في هذا الصدد، لا يزعم الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي معرفة المساحة الدقيقة التي تمتلكها شركة الأراضي الملكية Domaines royaux، لكنه يستطيع مقاربتها بحساب بسيط وهو مساحة الأراضي التي اختفت معطياتها من السجلات العقارية بعد استقلال المغرب: "في عام 1956، كانت تقدر بمليون هكتارأو أكثر قليلا". ومن المعروف أن من هذا المجموع تمت استعادة 325.000 هكتار رسميا من أراضي المُعمِّرين (المستوطنين الأجانب على عهد الاستعمار) خلال الإصلاح الزراعي من 1963 إلى 1975 ثم بعد ذلك تم تقسيمها وتوزيعها على شكل أجزاء من خمسة هكتارات، بما في ذلك خلال فترات التوتر الاجتماعي التي كان الحسن الثاني يرغب في إخمادها. ثم كان هنالك ما بين 200.000 و 250.000 هكتار في السبعينات من القرن العشرين عندما انطلقت عملية المغربة تكلفت باستغلالها شركتان عموميتان هما على التوالي صوديا Sodea المختصة في الأراضي المغروسة وصوجيطا Sogeta المختصة في الأراضي العارية[1] .

[1] Entretien avec les auteurs, Rabat, septembre 2011.

وفي النهاية تبقى مساحة تتراوح بين 400.000 و 450.000 هكتار لم تسترجعها الدولة أبدأ والتي تعرضت لعمليات تفويت غير قانونية بين المعمِّرين والمغاربة. هل استفادت منها الأسرة المالكة؟ إذا كان الجواب نعم فما حجمها؟ ستة وخمسون عاماً بعد استقلال المملكة ما زال الغموض مخيما. إنه موضوع حساس في بلد زراعي حيث أن أدنى إشارة عن حجم المصادرة الملكية قد تنجم عنه عواقب سياسية واجتماعية خطيرة.

إن آخر إرث تركه الحسن الثاني لابنه هو قدرته على مطالبة المعونة المالية الدولية ثم استغلالها دون خجل لتمويل مشاريع له فيها هو وعائلته مصالح خاصة. بالإضافة إلى البنك الدولي المشارك في تمويل السدود، تبدو فرنسا بطبيعة الحال في طليعة الجهات المانحة.

سنة 1992 استُقبل الحسن الثاني في باريس من طرف فرانسوا ميتران مرفوقا بجاك شيراك. منذ عام 1990، بلغت المساعدات الفرنسية سنوياً مليار فرنك فرنسي، هذا المبلغ سوف يتضاعف عام 1995. كانت فرنسا آنذاك هي المانح الأول للقروض للمغرب بنسبة 13 % وارتفعت النسبة إلى 19% سنة 1999، كما أنها أول جهة مانحة للبلد ضمن العلاقات الثنائية، حيث تبلغ مساعدتها للتنمية 50 % من الحجم الإجمالي. هناك أيضا فرع Proparco التابع للوكالة الفرنسية للتنمية له مكاتب في الدار البيضاء يتعامل مع الشركات والمصارف المغربية كمساهم في الرأسمال ومانح للقروض.

في عام 2001 استثمر Proparco من أموال دافعي الضرائب الفرنسيين مبلغ 160 مليون أورو في المجموعة المنجمية مناجم Managem التي يملكها الملك لتطوير واستغلال منجم للذهب جنوب شرق أكادير[1]. كما استثمرت في نفس الوقت في الطاقة الريحية الخاضعة للملك. علاوة على كونها شريكا في Upline Technologies وهو صندوق استثماري تم إنشاؤه من طرف بنك الأعمال Upline التي يُقال إن أحد مساهميه المجهولين هو شقيق الملك الأمير مولاي رشيد.

[1] L'Économiste, 5 septembre 2001

ازدهرالنظام الملكي المغربي إذن في ظل الصمت الفرنسي وساهم رجال السياسة المتعاقبون سواء من اليمين أو اليسار، في استمرار غض الطرف الآثم هذا حتى أصبحت القاعدة الذهبية المعتمدة في باريس هي عدم الاعتراض ولو أمام تصرفات غير مقبولة. وهكذا في غياب النقد والضغط أصبح الملك وحاشيته يتمتعان بنوع من الحصانة رغم جميع التجاوزات التي يرتكبونها.

إذا كان ستالين قال يوما: "أعطني رجلا، أصنع منه محاكمة" فالحسن الثاني كان باستطاعته تغيير الجملة: "أعطني رجلا، أصنع منه متملقا". إن رؤية العديد من الشخصيات الفرنسية وهي تتزاحم في حفلات الاستقبال التي كان ينظمها كل سنة منظر يبعث على الحزن. في 31 ديسمبر من كل عام كان يقيم حفلا لاستقبال العام الجديد وكانت مئات السيارات تأتي بالضيوف إلى رحاب القصر المضاءة فيقفون فاغرين أفواههم من شدة الدهشة. لقد كنت حاضرا بنفسي أنا إريك لوران Eric Laurent في واحدة من تلك السهرات وأستطيع أن أشهد أن المنظر كان مقززا. رجال ونساء ببذل وفساتين فاخرة يملئون بنَـهَم أطباقهم بالكافيار caviar وكأنهم يخشون المجاعة. عند نهاية مأدبة العشاء يطوف فريق من الخدم حاملين أطباقا من الهدايا فيتسابق الضيوف لأخذ أكبر قدر ممكن منها. قبح الله الطمع... لم يكن الحسن الثاني يظهر في الحفل ولو للحظة واحدة ولكن لا شك أنه كان يراقب عن بُعد هذا المنظر و يشعر بالارتياح فيزداد ازدراؤه لطبيعة البشر ويزداد احتقاره الدفين للغالبية العظمى من الناس.

الفصل 4

مملكة الأصحاب واللئام

أول زيارة قام بها محمد السادس إلى الخارج، كانت بدون أدنى مفاجأة إلى الديار الفرنسية. وقد جرت من 19 إلى 22 مارس سنة 2000، أي ستة أشهر بعد تنصيبه ملكا للبلاد، وذلك عقب زيارة خاصة دامت ما ينيف عن عشرة أيام، نزل فيها بالمنتجع الجبلي الفرنسي كورشفيل Courchevel، حيث يمتلك هناك "شاليها" خاصا. لقد كان الرهان في منتهى الأهمية بالنسبة للملك الشاب، إذ كان يروم من جهة كسب ود الرأي العام الفرنسي، ومن جهة أخرى إبراز قطيعة واضحة بينه وبين عهد والده الموشوم بالانتهاكات الخطيرة والصارخة لحقوق الإنسان.

وقد اعتمد في تحقيق هذا المراد على بعض الشخصيات الفرنسية الموالية له، كالصحفي "جان ماري كافادا" الذي قام بتدبير لقاء غير رسمي بينه وبين زمرة من الصحفيين في أحد أفخم الفنادق الباريسية. وقد تهافت العديد من الإعلاميين المرموقين للمجيء إلى هذا اللقاء، يحدوهم فضول كبير للتعرف على الملك الجديد عبر دردشة مباشرة معه.

جرى ذلك فعلا في جو هادئ مريح اتسم بالبساطة والثقة المتبادلة، وبدل أن ينتهي اللقاء كما كان محددا له سلفا في وقت لا يتعدى خمس عشرة دقيقة، طال وتمدد إلى ساعتين ونيف...

أمام هذا النجاح، تشجع "جان ماري كافادا" وسأل فؤاد عالي الهمة، صديق طفولة محمد السادس، والوزير المنتدب في وزارة الداخلية، لماذا لا يرتب لملكه مع الصحفيين الفرنسيين لقاء رسميا على أكمل وجه؟

تفاجأ الهمة بهذا السؤال ورد على السائل بما معناه: " لا تفكروا في ذلك أبدا، فنحن نخشى إن فعل ذلك أن تشوه سمعته وتتضرر صورته..."

هذا الرد الغريب له من الدلالات ما يثير في المرء كثيرا من الحيرة والدهشة، وهو ما غذى بالفعل عددا من الإشاعات التي راجت حول ضعف وتواضع قدرات الملك الفكرية، كما أنه أشار إلى تغير واضح في البلاط، بحيث أن رجلا وازنا في بلاط الحسن الثاني تراجع فجأة إلى الصفوف الخلفية، ويتعلق الأمر هنا "بأندري أزولاي"، المعروف عنه تبجحه الدائم بجملة: " قال لي الملك..."

أزولاي هذا شيوعي قديم يحمل الجنسيتين المغربية والفرنسية، وسبق له أن اشتغل في المؤسستين "باريباس Paribas" و"أورو كوم Eurocom"، وقد عرف عنه تألقه في مجال الأعمال واكتسابه لعلاقات جيدة ونافذة في الإعلام الفرنسي. عينه الحسن الثاني مستشارا له سنة 1991، وكان بذلك أول يهودي يحظى بالحصول على هذا المنصب، وقد عمل في السنتين الأخيرتين من عهد الملك الراحل على الدفع في اتجاه القيام ببعض الإصلاحات.

مطاردة الساحرات

منذ الشهور الأولى لتنصيبه على العرش، بدا أن من أولويات الملك الجديد المبادرة إلى الإعلان عن حرب مطاردة للساحرات ضد رموز العهد الحسني البائد.

وقد كان المستهدف الأول والرئيسي من هذه التصفية هو إدريس البصري، وزير داخلية الحسن الثاني الذي صال وجال في متاهات التحكم والطغيان على امتداد ثلاثة عقود، والذي اشتهر بألقاب مخزية لا حصر لها، من قبيل: "الصدر الأعظم"، و"رجل تنفيذ الأعمال الدنيئة" و"رمز سنوات الجمر والرصاص" إلى غير ذلك من النعوت التي كانت تطلق على ذلك المخلوق القصير الخنوع ذي البسمة الحيوانية الباردة، وصاحب الجلد الأسمر

المدبوغ من شدة تعرضه للشمس طوال حصص الكولف التي كان لا يكل أثناءها من الهرولة المتمسكنة خلف سيده.

لقد حشر هذا الوزير القوي أنفه البوليسي في العديد من الملفات السياسية والأمنية الحساسة للبلاد، علاوة على إحاطته الدقيقة بالحياة الخاصة للعائلة المالكة التي لم يكن ليحرم نفسه من متعة التجسس عليها أولا بأول لحساب ولي نعمته.

وهذا بالذات ما سيؤدي ثمنه غاليا بعد رحيل صانعه.

فقد جاء على لسان الأمير مولاي هشام، ابن العم الممقوت من الملك، والرجل الثالث من حيث التراتبية على خلافة العرش، بأن البصري استشعر أفول نجمه يوم ووري جثمان الحسن الثاني في التراب: " لقد وجدته محبوسا في غرفة ومحصورا بين جنرالين، أحدهما كان هو قائد الدرك الملكي الجنرال حسني بنسليمان، فشاهدتهما يعنفانه ويمنعانه من الخروج... [1] "

لقد كان احتقار الجنرالين للبصري على نفس حجم الاحتقار الذي كان يكنه له محمد السادس، إذ كان يرى في وزير داخلية أبيه مجرد سجان سافل يتصرف كالعبد تحت أوامر سيده. وهكذا أقيل من مهامه، وانتهت أسطورته المقيتة يوم 9 نونبر 1999. وقد حكى عسكري سنين بعد ذلك أنه شاهد بأم عينه صناديق من الكرتون مملوءة بالوثائق والمستندات تغادر مقر وزارة الداخلية وتشحن في شاحنات و تتوجه إلى مكان ما.

هل أخذ البصري أسراره معه إلى الأبد؟ ذاك سر دفين ربما لن يهتك حجبه أحد أبدا...

لقد أنهى الرجل القوي حياته في المقاطعة السادسة عشرة بباريس وهو على حال مزر من الخيبة والمرارة. باستثناء أبنائه الذين دأبوا على زيارته، فإن

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, 2006.

بعض الصحفيين الفرنسيين كانوا يزورنه بين الحين والحين، وكانت تلك فرصته الوحيدة للتنفيس عن همومه وتفريغ حقده ضد محمد السادس وحاشيته.

ورغم أنه هدد مرات عديدة بكشف المستور عبر نشر مذكراته، إلا أنه على غرار الكثير من رجالات الحاشية لم يجرأ على تنفيذ تهديده. والمؤكد أنه لو فعل لكان حرر مسودة ضخمة طويلة.

وهكذا انطفأ في الظل يوم 27 غشت 2007 عن عمر يناهز الثامنة والستين، فنُقل إلى المغرب ودفن في مقبرة الشهداء بالرباط بعد يومين من وفاته. أما خادمه الوفي الذي تبعه إلى منفاه والذي كان يتكلف بتنفيذ كل المهام المطلوبة منه، فقد ترِك لمصيره الحزين في إحدى مدن فرنسا بدون مال ولا مُعين...

أحد الأعمدة القوية الأخرى للنظام السابق، عرف مصيرا أحسن بكثير من مصير إدريس البصري. محمد المديوري، المكلف بأمن قصور الحسن الثاني، كتبت عنه مجلة "تيل كيل" سنة 2010 ما يلي: "في ربيع سنة 2000، وبينما محمد السادس في زيارة رسمية لمصر، صدر بلاغ مقتضب من القصر يعلن بأن المديوري أعفي من مهامه كمدير للأمن الملكي[1]. على غرار البصري، حشر المديوري أنفه في الحياة الخاصة لولي العهد ورصد كل حركاته وسكناته. وزاد في الطين بلة أنه مباشرة بعد وفاة الحسن الثاني، أقدم على الزواج بلطيفة أرملة الحسن الثاني أي والدة محمد السادس.

وحسب الصحفي جان بيير تيكوا Jean-Pierre Tuquoi الذي كان يعمل في صحيفة "لومند" الفرنسية، والذي نشر في سنة 2001 كتابا بعنوان "آخر الملوك Le Dernier Roi"[2] وهو كتاب موثق أثار سخط القصر، فإن شخصين من رفاق ولي العهد كانا يستعصيان على الأمن الملكي. أولهما ضابط في الدرك الملكي برتبة قبطان في مثل سن سيدي محمد، كان يسمى قيد حياته مولاي عبد الرحمان، كتب له أن يفارق الحياة في حادثة سير

[1] Hassan Hamdani et Mehdi Sekkouri Alaoui, «Le jour où Hassan II est mort», *TelQuel*, n° 402, décembre 2010

[2] . Jean-Pierre Tuquoi, *Le Dernier Roi*, Paris, Grasset, 2001.

غامضة الظروف، وثانيهما مواطنة باكستانية تسمى مريم، كانت متزوجة بأمريكي اعتنق الإسلام، كانت تحظى من ولي العهد برعاية خاصة، الشيء الذي أثار قلق المخابرات المغربية، سيما عندما لاحظت أن زوجها هذا كان كثير التردد على السفارة الأمريكية، وأنه علاوة على ذلك ـ وهذا أخطر ما في الأمر ـ كان يدأب على تدوين مذكراته الخاصة. كما أشار تيكوا في كتابه كذلك إلى أسرة إيطالية تسمى "أورلاندو"، حيث كانت تحركات كاترين وبالخصوص أخويها فريديريك ودومنيك، محط مراقبة من طرف الأمن الخاص بالقصر الملكي.

وقد لقي نفس المصير رجل آخر من دعائم العهد السابق، حيث أزيح من منصبه بسرعة، ويتعلق الأمر بعبد اللطيف فرج، الكاتب الخاص للحسن الثاني والمؤتمن على ثروته وإدارة أعماله، والذي كان مطلعا على الكثير من أسرار وألغاز تلك الثروة.

حرص العهد الجديد آنذاك أن تظل تصفية الحسابات هاته طي الكتمان، والسبب هو الحفاظ قدر الإمكان على العذرية التامة التي يتمتع بها محمد السادس الذي تميزت خرجاته الأولى كملك بارتباك مؤثر. وقد اجتهد أفراد من الحاشية المقربة بتعداد مناقب الملك الجديد والمبالغة في امتداح أسلوبه في الحكم، وتقديمه في صورة حاكم لطيف يتوخى البساطة في نمط حياته ويميل عاطفيا إلى الفقراء والمعوزين من رعيته.

غير أن الحقيقة بطبيعة الحال هي غير ذلك...

والواقع أنه إذا كان قد أعرض عن صلف وعجرفة أبيه، فإنه بالمقابل يعشق البذخ ويحيى حياة سلطان ... سلطان من سلاطين العصور الحديثة... فهو يصر كل يوم تقريبا أن تُستعرض سياراتُه الفاخرة أمامه – وعددها يناهز العشرة ـ لكي يتملى ثم يختار أيا منها يركب. هل الفيراري؟ أم أسطون مارتين؟ أم مايباك؟ وحينما يختار إحداها ويركبها، ينادي أحد المتملقين من حاشيته ليركب جانبه، فيفهمه أنه أكثر حظوة من غيره، وتلك عادة لا زالت سارية المفعول إلى اليوم.

مملكة الأصحاب

لقد بدأت زمرة من الشباب من سن محمد السادس تتسلم زمام البلاد، معوضة تدريجيا كهول العصر الحسني الذين رمى بهم العهد الجديد إلى الهامش محدثا نوعا من القطيعة في الأسلوب. من هم هؤلاء الشباب ؟ إنهم أحياناً أصدقاء الملك أيام طفولته وأحياناً رفقاء السهر والسمر عندما كان وليا للعهد.

"نظراً لشبابه العصيب وعلاقاته المتشنجة مع أبيه، إضافة إلى كون والدته تتقاسم حياتها اليوم مع رجل آخر، فإن محمد السادس ليس مطمئن النفس ولا يقبل أن يكون محل اعتبار أو تقييم. إنه يحب أن يُعامل كما هو وكفى ويتضايق من كل نبرة نقدية ممن حوله. وبما أنه يفتقر إلى رباطة الجأش وقوة الشكيمة فقد أحاط نفسه بأفراد من طينته[1]" هكذا يشرح لنا أحد العارفين بالمخزن المغربي. إن أصدقاء الملك ينقسمون في الحقيقة لشبكتين مختلفتين.

الأولى وهي الأكثر شهرة هي زمرة المدرسة الملكية، التي أنشئت في عام 1942 في عهد الحماية الفرنسية[2]. في تلك الفترة أراد السلطان محمد الخامس أن يمنح لابنه الحسن تعليما تقليديا وغربيا في نفس الوقت. ثم أنشأ الحسن الثاني بدوره عام 1973 فصلا دراسيا لابنه مكونا من اثني عشر تلميذا من أوساط اجتماعية مختلفة، منها الميسور ومنها المتواضع. وبالإضافة إلى التفوق الدراسي كان المعيار الثاني لاختيار الأطفال هو أخلاق الأسرة حيث عكفت المخابرات عى التدقيق في ماضيها لكي لا يجد ملك المستقبل نفسه يوما محاطاً بأبناء السفلة وذوي السوابق.

بعدما تولى محمد السادس السلطة رسخت لدى زملائه رؤساء الدول سمعة ملك كسول نظرا لعطلاته الطويلة الأمد في الخارج وغياباته المتكررة في

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Casablanca, septembre 2011

[2] Majdoulein El-Atouabi et Karim Boukhari, « La jeunesse d'un roi », *TelQuel*, n° 304, du 29 décembre 2007 au 11 janvier 2008.

المؤتمرات الدولية. وعلى كل حال فقد غرست فيه أيام الدراسة[1] انضباطا صارما. كان الاستيقاظ كل صباح على الساعة السادسة تتلوه ساعة تلاوة القرآن قبل الإفطار وكان الأسبوع ممتلئا بخمسة وأربعين ساعة من الدراسة. الامتياز الوحيد الذي انتزعه ابتداء من عام 1977، وهو الضعيف في مادة الرياضيات، هو تلاؤم البرنامج الدراسي مع ميوله الأدبية.

وسيكون لهذا التغيير في المنهج الدراسي أثر عميق جدا على مسار الملك المقبل. لقد تسبب في رحيل تلميذين موهوبين في الرياضيات و تعويضهما فورا بآخرَين سوف يصبحان مع مرور السنوات أقرب الرفاق وأعز الأصدقاء لمحمد السادس. إنهما محمد رشدي الشرايبي المنحدر من مدينة ورززات في جنوب المملكة، وفؤاد علي الهمة القادم من منطقة مراكش. كلاهما من عائلات متواضعة ويدركان تماما حجم الفرصة المتاحة أمامهما.

كانت علاقة الهمة والشرايبي مطبوعة بالمنافسة الأبدية بل إن مناظراتهما الكلامية كانت بين الفينة والأخرى تتحول إلى عراك عنيف. في لحظة غضب واستياء من تصرفات منافسه الهمة، صرخ الشرايبي يوما في وجه الملك: " سوف ترى، هذا الرجل سيقضى عليك يوما، إنه أسوأ من أوفقير". هذه المقارنة في غاية الخطورة: بعد سنوات طيلة من الولاء والوفاء، حاول أوفقير في غشت 1972 الإطاحة بنظام الحسن الثاني في انقلاب عسكري لم ينجح، فلقي حتفه في عملية "انتحار" مدبرة بسرعة بينما اعتقلت زوجته وأطفاله الستة في سجن سري.

يقال أن رشدي الشرايبي أبعِد عن القصر لبعض الوقت على إثر هذه المشاجرة وهذا التحذير، وهذا تصرف مألوف. لقد أفلح الداهية فؤاد علي الهمة في نهاية المطاف في فرض نفسه كأقرب صديق لمحمد السادس وأكبر مؤثر عليه كما أبان عن قدرة عجيبة في نصب الفخاخ الغامضة لمنافسيه. في صيف عام 2011 استطاع (على الأقل مؤقتاً) أن يهمش منافسا إضافيا وهو محمد المعتصم، وهو رجل قانون مرموق ومستشار ملكي يحظى بالتقدير. ذلك أن المسكين بلغ به التهور أن تحدث عبر الهاتف

[1] Ibid

بقسوة عن حزب الأصالة والمعاصرة الذي أنشأه محمد السادس من الصفر ويقوده الهمة لمواجهة إسلاميي حزب العدالة والتنمية.

خلال فترة تدريبية دامت عدة سنوات في وزارة الداخلية تحت قيادة إدريس البصري، تعلم فؤاد على الهمة تقنيات المخابرات. لا يبدو أنه ترك انطباعا متميزا لدى معلمه السابق، الذي لم يكن يتحمله إلا على مضض وقال عنه عندما انتقل لمنفاه في باريس إنه "لم يكن مواظبا في العمل وكان يفضل السهرات مع ولي العهد1، على عكس ياسين المنصوري الذي كان مواظبا". هذا الأخير درس أيضا في المدرسة الملكية وهو الذي يسيِّر اليوم المخابرات الخارجية المغربية.

كان لفؤاد على الهمة سمعة عاشق السهرات. "في الرباط كان ولي العهد وأصدقائه يرتادون بانتظامناديا راقيا يدعى Amnésia .كان لفؤاد شقة في الطابق العلوي ومصعد خاص. وهكذا كان الملك المقبل ورفاقه يلجون إلى مربع كبار الشخصيات دون المرور عبر المدخل العمومي. كانوا يأتون وكأنهم نزلوا للتو من صاروخ." هكذا يتذكر أحد المشرفين على النادي. كانت تلك السهرات مما أزعج كثيرا الحسن الثاني حتى صرخ يوما وعبر عما يجيش في صدره لما علم أن ابنه مقبل على تعيين الهمة مديرا لديوانه: "أنه يحتاج لأناس جديين، أما الأصدقاء فيكفي لقاؤهم في السهرات!"[2].

ومع ذلك، قبل وفاة الحسن الثاني بوقت قصير، بدأ الهمة في حبك الدسائس وراء الكواليس لفائدة الملك المرتقب. وفقا للصحفي المغربي وكاتب الرأي الشهير خالد الجامعي، بدأ صديق ولي العهد يتصل بالصحفيين ويحدثهم عن الصفات الحميدة التي يتمتع بها هذا الأخير: شاب عصري ومتسامح ومتحمس للديمقراطية. لقد انطلت الحيلة على الصحافة قبل أن تنتبه بسرعة إلى تهورها. كانت بضعة انتقادات لمحيط الملك كافية ليتكبد من أطالوا لسانهم العقوبات القاسية: منع الصحيفة المعارضة لوجورنال في أكتوبر 2000، إغلاق المجلة الساخرة دومان سنة 2003 والحكم على مديرها

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, 2008
[2] Souleïman Bencheikh, «El Himma, le parti du roi», *Le Journal hebdomadaire*, septembre 2007

بالسجن ثلاث سنوات، هذا الحكم الذي تحول بعد سنتين إلى حكم بمنع ممارسة مهنة الصحافة لمدة عشر سنوات وهي سابقة عالمية.

حسب شهادات متطابقة لعدد من الصحفيين، لعب فؤاد على الهمة دوراً فعالا للتشديد من الحصار على الصحافة. صورته سيئة للغاية لدى الرأي العام المغربي الذي يحمله مسؤولية الجوانب القمعية والسياسية المظلمة في عهد محمد السادس. منذ هذه الحلقات وعلاقاته متوترة مع الصحافة المستقلة ولا تتحسن مع أفراد المحيط الملكي الآخرين ومع كبار الموظفين. كانت له مشاجرة عنيفة مع فاضل بنيعيش أحد المقربين من الملك.

ولكن حياة المحيطين بالملك تتأثر دوما بمزاجه وبنزواته، والهمة نفسه ليس استثناء وقد سبق له أن راح ضحيتها. في عام 2005، غضب عليه الملك عدة أشهر. جمعه خلالها لقاء صاخب مع المدير الجديد لمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف الحموشي، حيث اعتبره الهمة سبب تهميشه واتهمه بالتجسس عليه في الفنادق. القصر عالم غريب حيث الكراهية لا تعرف النسيان.

... ومملكة اللئام

ثروة الملك الضخمة يديرها كاتبه الخاص محمد منير الماجيدي، الذي هو الآخر، على غرار فؤاد عالي الهمة منبوذ من طرف الشعب، سمعته سيئة ويوصف بأنه عديم الضمير. على عكس غريمه الهمة، لا ينتمي الماجيدي إلى فريق زملاء الملك في الدراسة، بل كان من عصابة أخرى ليست أقل شأنا بالنسبة لمحمد السادس، هم أصدقاء واحد من أعز الناس إليه، إنه ابن عمته نوفل عصمان الذي وافته المنية مبكرا بسبب المرض سنة 1992.

نوفل عصمان هو نجل للا نزهة، كبرى شقيقات الحسن الثاني التي توفيت في حادثة سير عن سن يناهز السادسة والثلاثين، وهي زوجة السياسي أحمد عصمان الذي سيصبح فيما بعد رئيس حزب ووزيرا أولا .عصمان الابن عاش وتربى في الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن فلك المخزن، ويقال إنه هو من علم ولي العهد رياضات التزلج، والتجيتسكي على وجه

التحديد (لقد أصبح الملك في ما بعد مدمنا على تلك الرياضة إلى درجة أن فنانا ساخرا ممنوعا من الظهور على التلفزيون المغربي منذ 20 سنة، يدعى بزيز، أطلق عليه لقبا موفقا "ساماتجتسكي").

"في الحقيقة، إن حاشية نوفل التي تتكون من خمسة أو ستة أفراد من المهووسين بالحفلات، كانت متنفسا لولي العهد للخروج من أجواء المعهد الملكي وزملاء الدراسة الذين كان يقضي بجوارهم كل أوقاته" يروي أحد أصدقائهم آنذاك[1].

يؤاخذ منتقدو الماجيدي عليه مستواه الثقافي الهزيل، لكنه أبعد من أن يوصف بالغباء، ذلك أنه بفضل تفوقه الدراسي تسلل إلى دوائرالقصر، وبالضبط عندما اجتاز مستوى المتوسط الثاني الابتدائي في مدرسة عمومية عادية. وكان والدا نوفل قد قررا في تلك السنة إنشاء مدرسة خاصة في منزلهما، لكي يكون ابنهما محاطا بأطفال مختلفين عن النخبة الرباطية في المدارس الأخرى، أي أنهما أرادا تقليد المدرسة الملكية وحَرصا أن تكون معايير الولوج إليها بدورها صارمة للغاية من حيث التحصيل الدراسي.

أحمد عصمان صنيعة الحسن الثاني الذي طبع حياته السياسية كلها، رجل مخلص، لكنه أيضا متملق بامتياز. قراره هذا لإنشاء مدرسة تشبه المدرسة الملكية خير دليل على تقليده الأعمى لشخص يدين له بكل شيء. هكذا إذن سيغادر محمد منير الماجيدي بيت أسرته، وسينتقل بعد قبوله إلى بيت عائلة عصمان، وهو الرحيل الذي سيغير حياة الفتى رأسا على عقب[2].

كان ولي العهد وابن عمته نوفل في نفس السن، الأول يتردد كثيرا على بيت الثاني وهناك كانت حاشية المدرسة الملكية تصطحبه فكان اللقاء الأول بين الملك المقبل والماجيدي الذي كان خجولا خلال تلك اللحظات. بعد سنتين في الولايات المتحدة، حيث حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودراسة في الإعلاميات في ستراسبورغ، عاد الماجيدي إلى أرض الوطن حيث بدأ حياته المهنية كتقنوقراط، في الهولدينغ الملكي "أونا" ومنه إلى

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Casablanca, juillet 2011.
[2] Fahd Iraqi et Hassan Hamdani, «Qui est vraiment Mounir Majidi ?», *TelQuel,* n° 323, du 10 au 16 mai 2008

صندوق الإيداع والتدبير.

وهنا سيعود مرة أخرى إلى الاحتكاك بمحيط الأمير وبدأ يحضر بانتظام لسهراته إلى أن عينه سنة 2000 كاتبه الخاص.

وكما هو الشأن بالنسبة لحاشية المدرسة الملكية فإن محيط نوفل كان يشهد حروبا داخلية، دفع ثمنها حسن البرنوصي الذي ينحدر من عائلة رباطية ميسورة، بالرغم من أنه كما يشهد بذلك أحد اصدقائه "كان أكثر أصدقاء نوفل إخلاصا لولي للعهد. إلا أن خصوم البرنوصي أقنعوا الملك الجديد عندما تولى الحكم سنة 1999 أنه بصدد التخطيط لمؤامرة بدعم من جهات فرنسية للاستيلاء على الخيرات الاقتصادية المغربية." شاهدنا لم يقدم دليلا على قوله إلا أن ثمة ما يؤكد زعمه وهي إشاعات كانت أطلقت ما بين 1997 و1998 مفادها أن حسن البرنوصي كان يستعد لشغل منصب صاحب الخزينة الكبرى، ولكن في الأخير فإن محمد منير الماجيدي هو الذي استأثر بهذا المنصب بعد أن سقط غريمه في لائحة المغضوب عليهم.

الماجيدي حليف أمراء الخليج

أحد أصدقاء الماجيدي، فضل هو الآخر عدم الكشف عن اسمه، يتذكر أن صديقه بدأ بالفعل يمسك بزمام السلطة عندما تم تعيينه كاتبا خاصا للملك، فيقول: " أود أن اقول أنه مدين للتطور السريع الذي طرأ على هذا المنصب في عهد الملك محمد السادس، فالكتابة الخاصة أصبحت تلعب في ذات الآن دور بنك خاص، وأيضا مهمة تطوير العلاقات، خصوصا مع الإماراتيين والقطريين. كما هو الشأن بالنسبة للشيخ حمدان الذي سيصبح ولي عهد إمارة دبي. إذ أن محمد السادس لم تكن لديه الثقة في إدارته العمومية، ولذلك يطلب كل مرة من كاتبه الخاص أن يستقبل هذه الشخصية أو تلك من دول الخليج .[1]

لقد تعلم الماجيدي بسرعة أن لا يترك وراءه بصماته التي قد تورطه، بعدما وجد نفسه أمام مهام حساسة ومحاطا بأعداء منهم فؤاد علي الهمة الذي

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Rabat, juillet 2011.

ينصب له الفخاخ. يروي أحد الأشخاص الذين تعاملوا معه[1]: "ليس له بريد إلكتروني و لا يرسل الرسائل القصيرة للجواب على التي يتوصل بها ولا يترك رسالة مكتوبة أبدا". والأهم أن الماجيدي يرتجف خوفا من أدنى تعكر في مزاج سيده صاحب الغضبات الشهيرة والتي يرافقها الضرب واللكم في بعض الأحيان. إن العلاقات التي تربطه بالملك تتأسس على ارتباطات متبادلة.

فؤاد على الهمة ومجموعة المدرسة الملكية، ومنير المجيدي وفرقة نوفل...، أصدقاء صاحب الجلالة... يحوزون في أوائل سنوات 2000 مفاتيح كل المناصب الهامة في المملكة، باستثناء المجال العسكري البحت. في باريس والرباط على السواء، قليل أولئك الذين يحذِّرون من المخاطر الناجمة عن امتلاك السلطة باعتماد مقياس المحسوبية تتفوق على الكفاءة. هذا ما فعله نوَّاب[2] الذي يحرص على كتم هويته، ولكنه دق مبكرا ناقوس الخطر قائلا: "هو نجاح نسبي لمن قضوا جزءا من حياتهم ينظمون السهرات وليس لديهم أي خبرة حكومية. ليست لديهم فكرة سواء كانت سيئة أو جيدة عن ممارسة السلطة. هذا النجاح النسبي يصيبهم بالغرور ويعتقدون أنهم قد فازوا في المعركة. إن هذا النظام لا زال يبحث عن نفسه وليس بقادر على تغيير عميق وأصيل".

تحليل استشرافي جدير بالتأمل.

[1] Entretien avec les auteurs, Casablanca, septembre 2011.
[2] Le prénom a été changé

الفصل 5

بلاط ملكي أم حلبة صراع

مع بداية حكم محمد السادس كانت أوضاع شركة أونا – التي تعود ملكيتها للملك وعائلته – كارثية. فقد اضطرت سنة قبل اعتلاءه العرش أن تقترض 500 مليون درهم من الأبناك لتبعد الخطر الذي يشكله عثمان بنجلون أحد كبار المستثمرين بمحاولته شراء أغلب أسهم شركة SNI [1] - هولدينغ ملكي أخر- المتوفرة في البورصة.

خلال السنتين المواليتين 1999 إلى 2001، ستتخبط أونا في مجموعة من المشاكل بسبب السياسات الكارثية لمديرها العام مراد الشريف.

يلقبه موظفوه بمراد الثاني[2]– في إشارة للسلطان العثماني مراد الأول – مراد يعيد إنتاج سلوكيات المخزن: مذعن منبطح مع الأقوياء وبغيض ظالم مع الضعفاء. كان لا يخجل أن يترك بعض أعضاء مجلس إدارة شركة دانون ينتظرون أكثر من ساعتين رغم أنهم شركاء أونا لمدة طويلة في المركزية للحليب، لكن الأسوأ من كل هذا هو أن مراد الشريف كان يخال نفسه صاحب نظرة استراتيجية ثاقبة للمجموعة التي يرأسها.

ولكي لا يفوته قطار العولمة حسب زعمه فهو يؤمن بضرورة عقد تحالفات استراتيجية مع شركات عالمية كبرى بأي ثمن. وبما أن الشراكات التي عقدت في عهد الحسن الثاني مع لافارج Lafarge ودانون Danone كانت ناجحة فمراد الشريف فكر أولا في فرنسا، الحليف الوفي للمملكة العلوية، وقرر أن تكون للمجموعات الفرنسية امتياز في اختياراته. هذا التصرف

---

[1] Ali Amar et Fedoua Tounassi, «La alaouisation de l'économie», *Le Journal hebdomadaire*, 7 au 13 octobre 2006

[2] Nicolas Beau et Catherine Graciet op.cit

ليس نادرا عند خدام المخزن البارزين خصوصا منهم أولئك الذين درسوا بفرنسا أو الذين تربطهم علاقات وثيقة مع القوة الاستعمارية القديمة.

الاستراتيجية الهادفة لمنح فرنسا الأولوية افتتحت من طرف أندري أزولاي مستشار الملك الحسن الثاني، الذي طبقها لصالح المجموعة الفندقية أكور Accor و بوبليسيس Publicis أيضا. لم يبتكر مراد الشريف جديدا في هذا المجال، لكنه كان متحمسا جدا للدفاع عن المصالح الفرنسية بالمغرب.

فقد سارع بادئ الأمر ببيع الشركة الإفريقية للتأمينات في ظروف أقل ما يقال عنها أنها لا تكاد تُصدق: فقد بدأ الصفقة بعرض مفاده أن تحتفظ أونا بوضع شريك له أقلية من رأس المال قبل أن يغير رأيه ويبيع كل الأسهم بثمن قال الخبراء أنه أقل بكثير من القيمة الحقيقية.

في السياق نفسه فوتت أونا مجموعة من الأسواق الممتازة مرجان لشركة أوشان Auchan بثمن أقل من القيمة. بالموازاة مع ذلك، قام مدير أونا بشراء بعض الشركات في صفقات غير مضمونة العواقب: شركة البسكويت بيمو Bimo بسعر 440 مليون درهم وشركة صغيرة متخصصة في صناعة الكوفريت والفول السوداني[1]. نتائج هذا التهور لن تتأخر طويلا ففي سنة 2001 تراجعت قيمة سهم أونا بنسبة 40% وكانت المجموعة ترزح تحت وطأة ديون قياسية. لن تتم إقالة مراد الشريف من مهامه إلا سنة 2002.

ومما زاد الصورة قتامة، تلك العلاقة المتوترة التي جمعت القصر برجال الأعمال المغاربة، والذين اشتهروا رغم كل هذا برضوخهم له مع استثناءات قليلة. لم يكن رجال الأعمال يستثمرون بشكل كاف بالمملكة. "كان الأفق مسدودا" يعترف مستشار اقتصادي عمل على البحث عن مفرج للأزمة لصالح السلطات المغربية مضيفا "لكن يتوجب فهم موقف رجال الأعمال. فخلال السنوات الأخيرة راكمت الدولة متأخرات كبيرة حتى أن بعض الشركات صارت بدون سيولة مالية[2]". ونظرا لكون الوضع حرجا والطلب ملحا فقط تم الإفراج عن المال العام بسرعة لتحدث المعجزة: فقد بدأ رجال

[1] Ibid

[2] Entretien avec l’un des auteurs, Paris, octobre 2011

الأعمال بإعادة الأموال التي وضعوها بالخارج إلى المغرب، يعلق المستشار ساخرا "حينها صارت سويسرا مؤقتا ثاني مستثمر بالمغرب".

إضراب مُفْتعل عن الإستثمار

وجد رجال الملك محمد السادس، خصوصا فؤاد علي الهمة الوزير المنتدب بالداخلية، ومنير الماجيدي الكاتب الخاص لجلالته، وجدوا في هذا الإضراب المفترض فرصة لتأديب أصحاب الشركات، مستغلين بلا حياء حجة كاذبة مضمونها أن رجال الأعمال حاولوا أن يضربوا عن الاستثمار لأنهم لا يثقون في الملك الجديد. "هذا كذب"، يرد أحدهم[1]: "سبب انتظارنا هو الظرفية السيئة وكون احتمالات الربح ضعيفة. فكرة الإضراب كلام فارغ."

كل هذا التلاعب ليس من قبيل الصدفة. ففي بداية عهد حكم محمد السادس كانت هناك تحركات خلف الستار تهدف الاستئثار بإدارة الثروة الملكية. ذلك أن محمد السادس لم يخف أنه سيجعل منها واحدة من أولوياته ومن ثم فالمشاركة في تسييرها وسيلة ناجعة لكسب ود السلطان. في مارس 2000 عيَّن الملك إدريس جطو على رأس أونا. اختيارهذا الرجل الهادئ الكتوم الذي طالما تفاخر وزير الداخلية البصري باكتشافه سنة 1995، كان موفقا. على عكس الأطر المؤهلين أكثر من اللازم والمتغطرسين المحيطين بمنير الماجيدي، فجطو ليس من خريجي البوليتكنيك أو المدرسة المركزية. إنه رجل أعمال في ميدان الأحذية راكم مجموعة من الوظائف العمومية دون أن تكون له سمعة سيئة، لحد الساعة على الأقل. جطو عرف بكفاءته كوزير التجارة والصناعة ثم وزير للمالية بعد ذلك. عندما صار الممثل الرسمي لمصالح العائلة الملكية داخل أونا فقد كان من الطبيعي أن تصفه الصحافة الرسمية بالخادم المخلص للعرش العلوي[2].

انطلق الرجل في مهمته الجديدة بهدوء وبعيدا عن الأضواء. رسم ملامح الإستراتيجية الجديدة لأونا التي ستطبع العهد الجديد حاملا هدفا سريا: كسب الكثير من المال لصالح الملك وعائلته. المهمة بدت صعبة. فعندما استلم

---

[1] Entretien avec les auteurs, Casablanca, septembre 2011.
[2] Abdellah Chankou, « Driss jettou, la force de l'engagement », *Maroc- Hebdo international*, 31 mars 2000

جطو مهامه وجد الشركات الملكية في حالة يرثى لها تعمُّها الصراعات مع الأجراء حسب الخبير الاقتصادي فؤاد عبد المومني. بعض المسيرين لم يكونوا يؤدون الأجور وقوى الأمن دأبت على التدخل لتهدئة النفوس. رغم هذا الجو المكهرب، فقد اعتبر أنه يجب التخلي عن المساهمة في الشركات التي كانت أونا تملك أغلبية أسهمها وفضل المساهمة في شركات تنشط في مجالات متنوعة لا تملك فيها الأغلبية[1]. جطو كان مقتنعا أن أونا ومعها الملك لا يجب أن يكونا لاعبين أساسيين في المشهد الاقتصادي المغربي بل أن يكتفي الهولدينغ الملكي بدور تدبير المساهمات société de participations حسب قول رجل الأعمال السالف الذكر.

لن يكفي الوقت إدريس جطو ليتم تنفيذ خطته، لأنه تم تعيينه وزيرا للداخلية دون سابق إنذار سنة بعد ذلك أي في 2001. اختيارات ورغبات الملك تفرض على الجميع. عوَّضه منير الماجيدي في مهامه. كان الأخيرمقتنعا أنه بفضل عمله تحت إشراف جطو قد تعلم ما يكفيه لتسيير الثروة الملكية، وسيساعده في مهمته هذه شخص غير معروف اسمه حسن بوهمو، الذي تم تعيينه في 2001 على رأس الهولدينغ الملكي سيجر Siger. وجهه السمين وحاجباه الكثيفان يعطون انطباعا بأنه ودود، لكنه انطباع مخادع بطبيعة الحال: يتميز بذكاء يفوق أفراد المحيط السخيف المقرب من محمد السادس. كان هذا الرجل يحب التكتم. يقال عنه أنه لا يرحم وأنه عازم على جعل نفسه مقربا من الملك. مسيرته ناجحة لحد الساعة: تخرج من مدرسة البوليتكنيك ثم مدرسة المعادن بباريس ثم اشتغل مهندسا في شركة Schlumberger وشغل منصبا في البنك المغربي للتجارة الخارجية بعد عودته إلى المغرب سنة 1992 حيث عرفه أحد المقربين من منير الماجيدي فقدمه بسرعة للكاتب الخاص للملك الذي كان يبحث حينها عن مسيرين شباب وطنيين ومتألقين[2].

في عام 2001 لم يكن أحد يعلم شيئاً عن الدور الذي سيلعبه حسن بوهمو في مؤسسة الافتراس الواسعة التابعة لمحمد السادس. شكَّل بسرعة بالغة تحالفا استراتيجيا مع الماجيدي فأصبح مساعده الخفي وظله الذي لا يفارقه.

[1] Entretien avec les auteurs, Rabat, septembre 2011
[2] Aïssa Amourag, *MarocHebdo international,* 11 février 2005

في تلك الأثناء يواجه الثنائي الماجيدي– بوهمو مشكلة اسمها إدريس جطو. يُعد الثنائي المرحلة الأولى لمخطط واسع يرمي لبسط السيطرة على البلاد. يمر هذا المخطط من وجهة نظرهم عبر بروز شركات كبرى كأبطال وطنيين في عالم الاقتصاد. إلا أن هذه الاستراتيجية تقع على النقيض تماماً مما ينادي به إدريس جطو.

يسود الاعتقاد في القصر بأن البطل الوطني يجب أن يكون رائداً في مجاله، وأن يكون بمثابة قاطرة للشركات الأخرى، وأن يستخدم كحافز لدفع القطاع نحو التميز. بعد بضع سنوات، يتبين أن "البطل الوطني"، في الواقع، ليس إلا إحدى الشركات التي يساهم فيها الملك، والتي لا تقبل العمل إلا في بيئة احتكارية أو في أحسن الأحوال، شبه احتكارية. لا يسمح بأي منافسة حقيقية، وسيتم استخدام كل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف (إقصاء/إضعاف المنافسين)، بما في ذلك استخدام القضاء البعيد تماماً عن الاستقلالية. لا يتردد الثنائي الجهنمي، لأجل إقناع محمد السادس بتبني نظرية "الأبطال الوطنيين" والتي لم تدخل بعد إلى حيز التنفيذ، بأن يشرح للملك بأن شركاته سوف تخلق العديد من فرص العمل.

الهمة و غيرته العنيفة

على الصعيد السياسي حيث لا يتحكم الرجلان، الأوضاع آخذة في التدهور. في ربيع عام 2002، أصاب الضعف الحكومة الاشتراكية برئاسة عبد الرحمن اليوسفي، في إطار من خيبة الأمل العامة. أجريت انتخابات برلمانية في سبتمبر ولكن على غير العادة، لن يختار محمد السادس رئيس وزرائه من واحد من الحزبين السياسيين الرئيسيين وهما حزب الاستقلال (المحافظ) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ولكن اختياره سيقع في الدقيقة الأخيرة على صاحب ماليته السابق، إدريس جطو.

فاجأ هذا التعيين الكثيرين، فالرجل غير منخرط في أي حزب، إلا أنه -أي التعيين- اعتبر بمثابة بادرة من الانفتاح والحوار. يتمتع جطو بشبكة واسعة من العلاقات، وهو رجل ودود عليم بأعراف المخزن. كان إدريس جطو ذكياً بما فيه الكفاية لوضع شبكة علاقاته تحت تصرف محمد السادس،

وتكريس ما عرف عنه كسامع مطيع أبدي. لا بد من القول إن لشبكات جطو تشعبات كثيرة.

بالفعل، يملك جطو علاقات جيدة مع كبار جنرالات الجيش المغربي الذين يشكلون العمود الفقري للنظام. كما يتمتع أيضا بدعم من مجتمع رجال الأعمال، الذين لا يعتبرونه واحدا منهم فقط، ولكن أيضا ممثلاً للأمازيغ. بحرصه على إرضاء الجميع، يعتبر إدريس جطو على نحو ما الرجل المحوري للنظام الملكي. إنه يعلم أفضل من أي شخص آخر أنه من كان يرغب في الارتقاء والاستمرار في هذا النظام، فعليه ألا يظهر أي عزة ولا قوة شخصية.

بدأ نجاح جطو في إغضاب فؤاد عالي الهمة، الذي يستغل بل ويفرط في استغلال قربه من الملك للتحكم في خيوط الحياة السياسية في المملكة. كلما شعر الهمة بوجود منافس، بدأت مشاعر الغيرة العنيفة تتكون تجاهه. يؤاخذ الهمة على جطو نجاحه في تنظيم الانتخابات التشريعية عام 2002 عندما كان وزيرا للداخلية، وقدرته على إيجاد دينامية للعمل جعلت دور الهمة، الصديق القديم للملك، يتلاشى. فإذا أضفنا إلى ذلك نجاح إدريس جطو في استمالة أصحاب الشركات الكبرى والسفارات الأجنبية التي أصبح يحظى باحترامها ...

لقد خاض الهمة حربا بلا هوادة ضد الوزير الأول المعيَّن من قِبل الملك محمد السادس. رغم تلك الهجمات، استطاع جطو الصمود إلى غاية عام 2007، عندما عُزل من منصبه، ولكن بأي ثمن! خلال كل هذه السنوات في السلطة، تعرض جطو إلى مؤامرات الهمة. أحد الشهود الذين رافقوا المستشار الملكي خلال تلك السنوات يتذكر الكلام العنيف الذي كان يتفوه به الهمة، لقد قال يوماً: "جطو هو حقير كبير يوهم الناس بأن كل المبادرات الملكية تأتي بإيعاز منه". قبل أن يعزل من منصبه، استطاع خصوم جطو، الهمة أولا ثم منير المجيدي وحسن بوهمو ثانياً، تحقيق نصر أولي عليه: لم يعد محمد السادس يوجه الحديث إلى وزيره الأول و توقف تقريباً عن استقباله.

بدأت التكهنات تعرف طريقها إلى وسائل الإعلام، بعضها يستند إلى دليل والآخر يفتقد إليه. في عام 2006، "كُشِف"[1] أن الوزير الأول قد يكون ألقى بثقله للدفاع عن المدراء السابقين للمكتب الشريف للفوسفاط (OCP)، والذين تم طردتهم الإدارة الجديدة بعد أن اكتشفت تجاوزات مالية مروعة. تكهنات أخرى أقل مصداقية تحدثت عن أراض تمت حيازتها بشكل غير قانوني، قد تكون هدايا ملكية أو مقدمة من جانب بعض السياسيين.

الإرهاب يقتحم المشهد

حدث كبير في التاريخ المعاصرللمغرب سيضع حداً بشكل مؤقت للنزاعات الداخلية للمخزن. بتاريخ 16 ماي 2003، فجَّر انتحاريون من خمس خلايا أنفسهم في الدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية للمملكة، مما أسفر عن مقتل 45 شخصا (بينهم 12 إرهابياً) وإصابة أكثر من مئة.

بشكل عام استهدف الجهاديون أماكن يربطونها بـ "الفجور" و"الصهيونية" أو ببساطة بـ "الأجانب": ساحة في المدينة القديمة، فندق فرح، لاكاسا دي إسبانيا، نادي التحالف اليهودي ومطعم بوزيتانو.

سارع كبار رجال الأمن وعلى رأسهم الجنرال حميدو لعنيكري مدير DST إلى اتهام شبكة القاعدة الإرهابية وأسامة بن لادن الذي لا يزال يعيش نشوة هجمات 11 سبتمبر 2001. ولكن كل الانتحاريين هم مغاربة خرجوا من نفس الحي المهمش المكون من أكواخ قصديرية وممرات موحلة، حي سيدي مومن، حيث تتكدس الأسر القادمة من البوادي، والتي يتعذر على شبابها إيجاد مكان في النسيج الحضري.

وجد السلفيون ودعاة الكراهية في هذه الأماكن آذانا صاغية. أحدثت الصور المرعبة للجرحى وجثث القتلى صدمة عميقة للرأي العام في المغرب. لقد دخلت المملكة عصر الإرهاب الإسلامي بعدما استطاعت البقاء خارجه حتى الآن، ظاهريا فقط على ما يبدو كما لاحظ ذلك الصحفي بنشمسي في نص

[1] Paul Héauduc, «Les gros sabots de Driss jettou», *Bakchich*, 27 juin2007.

ممتاز نُشر بعد تفجيرات الدار البيضاء[1]. أشار المقال إلى أنه قبل أشهر من الهجمات الانتحارية، شهد المغرب عدة إرهاصات إرهابية من الدرجة الأولى، أولها على شكل أعمال إجرامية معزولة كما حدث في 23 مارس 2002، عندما تم رجم شخص في حالة سكر حتى الموت في الشارع من قبل "خلية" يقودها واعظ يتقمص دور الأبطال. الأسوأ من هذا، حوالي شهرين بعد ذلك، تم تفكيك خلية نائمة لتنظيم القاعدة تضم ثلاثة سعوديين. كانت الخلية تخطط لنسف بارجة أمريكية تبحر عبر مضيق جبل طارق. أخيرا، وفي مارس 2003 تم إحباط هجوم على مجمع لصالات السينما في الدار البيضاء (Mégarama). تم تفادي المجزرة بأعجوبة.

إرهاب من أصل أجنبي، أو إرهاب ناشئ من الداخل، أياً كان فالمغرب على مفترق طرق، ومنذ فترة طويلة، حتى لو كان الملك يعيش في أجواء يملؤها الهدوء والخمول إلى درجة تجعله يميل إلى النسيان واللامبالاة. إلا أن الأجهزة الأمنية كانت على علم بأن ما لا يقل عن 70 مغربيا توجهوا الى أفغانستان في الثمانينيات لمحاربة الروس جنبا إلى جنب مع المجاهدين الأفغان. ثم، وفي بداية عقد الـ 2000، ولدت الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة، المعروفة اختصارا بـ GICM في أفغانستان، وأنشأت معسكراً لتدريب الجهاديين القادمين من المملكة.

إنهم يدفعوننا للعودة إلى ممارسات حقبة أوفقير

لقد كانت الفوضى والالتباس اللذان يسودان بالمغرب لصالح فؤاد علي الهمة الذي استغل انتهازيته للتدخل في ملف محاربة الإرهاب رغم كفاءاته المحدودة في هذا المجال. يعرب مصدر بالمصالح الفرنسية للاستخبارات DGSE مكلف بمراقبة صديق الملك من خلال مذكرة هامة وجهها لرئيسه حيث نقرأ حول الهمة أن فكرته الرئيسية هي أن "هاته الضربات نقضت صورة الإستثناء المغربي في ما يخص الأمن وجلالة الملك سيقوم بالتدابير اللازمة في الأسابيع المقبلة" .

[1] . Ahmed Réda Benchemsi, «Comment nous en sommes arrivés là», *TelQuel*, nº 176

سيلعب الهمة بعد ذلك دور الصقر لا الحمامة حيال أكبر وجوه الإسلاميين المغاربة. إلى حد أنه بدأ بالتهديد:"سننتهج أسلوب العين بالعين، كأنهم يريدون منا الرجوع لحقبة أوفقير" وهو ما معناه تصفية الإسلاميين.

يقوم الوزير المنتدب بالداخلية بطريقة جد حماسية وجريئة بالتحامل على المسؤولين عن نشر إيديولوجية العنف. ويعتقد أن "مصدر تمويل المجموعات الصغيرة والكبيرة هو دول الخليج ثم عمليات التهريب لإسبانيا ومال المخدرات". في ما يخص التمويل العربي الأصل، يشتبه فؤاد عالي الهمة في الجمعيات السعودية التي تعمل بتواطؤ مع جزء من مصالح المخابرات".

المهم أن وثائق DGSE تذكر أنه بعد أحداث 16 ماي 2003 بدأت مكانة صديق الملك تتصاعد في فلك الأمنيين الذين يحومون حول العاهل. وهذا لا يروق للجنرالات وخاصة حميدو العنيكري مدير مراقبة التراب الوطني آنذاك DST الذي لا يتقبل أن يتدخل أحد في مهامه.

في 2002 أدلى إدريس البصري من باريس بتنبؤات لعناصر DGSE الفرنسية قائلا إن الملك سيقوم بتغيير جذري في مؤسسات المملكة وخاصة الجيش ومصالح الأمن ولكن بطريقة تدريجية و بدون عشوائية [1]. رغم كونه متقاعدا فإن البصري لم يخطئ ولكن محمد السادس لم يبدأ عملية التغيير التي تستهدف كبار الضباط إلا في فبراير 2005.

لقد كان الجنرال الحرشي أول ضحية "للتطهير"، كان يدير المخابرات المغربية الخارجية ومتخصصا في الحركات الإسلامية الراديكالية حيث تم تعويضه بياسين المنصوري في ذلك المنصب لمجرد أنه درس في الإعدادي الملكي مع محمد السادس.

ثلاثة شهور بعد ذلك في ماي 2005، تم استهداف الجنرال عروب المعروف بنزاهته والذي كان يسيَّر المكتب الثالث للجيش وذلك عندما اندلع نقاش حول جدوى افتتاح متحف الماريشال مزيان، الذي كان مساندا قويا

[1] «Mohammed VI poursuit son ménage militaire », *Bakchich,* 6 mars 2007.

للقائد الإسباني فرانكو. وفي يوليوز 2006 جاء دور الجنرال بلبشير الذي يدير المخابرات العسكرية إثر قضية غريبة متعلقة بالمجموعة الإرهابية المعروفة بإسم "أنصار المهدي".

وأخيرا في شتنبر 2006 قام القصر بتغيير منصب حميدو لعنيكري الذي اضطر قبل ذلك لمغادرة مديرية مراقبة التراب الوطني بعد أحداث سنة 2003 بالدار البيضاء والذي انتقل بعدها لإدارة الأمن الوطني. لقد تم تعيينه مفتشا عاما للقوات المساعدة أي كمسؤول عن الحزام الأمني الذي يقف في وجه المظاهرات. وقد وُظِّفت لإزاحته من المنصب اعترافات بارون من بارونات المخدرات حول مقرب له كان يشغل منصب رئيس الأمن للقصور الملكية.

وهكذا وبفضل هذه التغييرات كانت السلطة الأمنية قد عادت في نهاية 2006 إلى نفوذ محمد السادس وفؤاد عالي الهمة ولم يتبق من النظام القديم سوى الجنرال حسني بنسليمان وهو أقوى من الآخرين، فظل مسؤولا عن الدرك الملكي وحماية الملك عند تنقلاته.

الفصل 6

مؤامرة ضد المصالح الفرنسية

في المغرب يحلم الشبان ذوو الطموح وعديمو الضمير أن يلجوا عالم المخزن. لقد وصف أحد المراقبين هذا الوضع بالعبودية الطوعية. في عالم حيث جميع السلطات سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية لا تتجاوز دور التمثيلية سيختار كل طَموحٍ التقرب من "سيدنا"، صاحب الجلالة. إنه الحاكم المطلق، وإذا نجح واحد في التسلل إلى النظام، يمكنه بدوره أن يتحكم في شبكة من الأتباع والمتعاونين وبكل سلطوية. ومنهم سيكون الضحايا المحتملين لتعسف هذا الطامح الجديد عندما يريد الانتقام من الإهانة التي سيمارسها عليه الملك.

في الواقع، محمد السادس الملك لا يشبه كثيرا ولي العهد الذي كان قبل ذلك. لقد تحول الشاب المهذب والخجول إلى شخص سلطوي ومزاجي كثير التجاوزات معروف بغضباته العنيفة التي تدفعه أحيانا إلى ضرب أقرب مساعديه.

إن وصول ملك جديد إلى العرش تصاحبه دائما فترة من الارتباك وكذلك إتاحة الفرص، وبمجرد ما توّج محمد السادس حتى برز رجال من جيله يطمحون للاستيلاء على السلطة وجني ثمارها، سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي. كانت أونا رغم ضعفها وسوء تدبيرها تشكل قوة متعددة الأذرع. كانت أقصر طريق لنيل ثقة الملك المطلقة هي التلويح بخطر يهدده وإقناعه أنهم شخَّصوا الداء ويمتلكون الدواء. من يُحيك مؤامرة حقيقية يعرف أن أحسن وسيلة لإخفائها هو صناعة مؤامرة أخرى وهمية وتلفيق تهمة باطلة. في عام 2003 سمع محمد السادس كاتبه الخاص الوفي منير الماجيدي يسرد على مسامعه خبرا مذهلا. إن فرنسا تحاول استغلال بداية

فترة حكمه وعندها مخطط خبيث هدفه هو السيطرة على الاقتصاد المغربي، وخاصة أونا. المعلومة كانت وهمية ولكن محمد السادس أخذها على محمل الجد لأن الحقيقة نادراً ما تجد لها موطئ قدم في هذا العالم المغلق والمهووس الذي يشكله القصر الملكي، حيث يكفي للمناورين أن يبسطوا أكاذيبهم بمهارة لتحقيق مآربهم، بالإضافة إلى أن الدسائس في هذا العالم تُحاك يوميا وأن الأدلة المكتوبة نادراً ما توجد وأن بضعة كلمات قد تكون كافية لتتحول إلى ضربة قاتلة. وهكذا قيل للملك أن الفرنسيين قد اختاروا فعلا رجلاً وفيا لهم لتنصيبه على رأس أونا عندما يفوزون بالمعركة وأنهم يتحكمون فيه بسهولة كالدمية. عندما نطقوا اسمه أصيب الملك بالخيبة والإحباط: إنه حسن البرنوصي، أحد أقرب أقربائه و من أكثرهم وفاء له منذ كان وليا للعهد.

شرح المتملقون المتآمرون للملك أنهم يتفطرون حزنا لإخباره عن الغدر الذي حدث. لقد كان قرب حسن البرنوصي من الملك يقف حجرة عثرة أمام استراتيجيتهم. ولذلك وجب التصدي له فتم إقصاؤه فعلا من الدائرة الملكية الأولى ولكنه ونظرا للطبيعة المنحرفة للنظام، استمر في التوصل على مر السنين بالدعوات لحضورالمراسيم في القصر فيلبِّيها ويرى بأم عينيه كيف يتجاهله الملك باحتقار.

كل مؤامرة تتطلب مخطِّطا استراتيجيا، وفي هذه الحالة كل الشهادات تُجمِع أن "المؤامرة ضد الفرنسيين" لم يتفتَّق عنها فكر منير الماجيدي الكاتب الخاص للملك، ولكن حسن بوهمو، الرجل الذي يجلس دوما إلى جانبه منذ أصبح يشتغل معه، أو كما يصفه البعض: "العبقري الشرير".

هذا الرجل البالغ من العمر 43 سنة الذي يرأس الآن الهولدينغ الملكي Siger تخرج من مدرسة البوليتكنيك للمهندسين، له أسلوب هجومي ومزعج. الذين عملوا معه في إدارة الثروة الملكية يصفونه هكذا "ذكي ومعقد بل مكيافيلي ولئيم." في الواقع، الرجل الذي فكر في "المؤامرة الفرنسية" يكره فرنسا كرها شديدا رغم أنه تخرج من مدارسها الكبرى. "إنها كراهية لا تُصدَّق، يقول أحد الأشخاص الذين عملوا معه. كان يحكي أنه أثناء دراسته تعرض

للإهانة و لتصرفات عنصرية[1]"

في عام 2003 عُين بوهمو رئيسا للشركة الوطنية للاستثمار SNI، الهولدينغ الذي يعتبر- مع الهولدينغ Siger- الرافعة المالية الملكية وصاحبة أغلبية رأسمال أونا. لقد أصبح الرجل في قلب السلطة الملكية واطلع على ما يكفي من الأسرار. حسن بوهمو ومنير الماجيدي سوف يحاولان إغراء الرأي العام الوطني بفكرة إنشاء "أبطال وطنيين" في الاقتصاد، وهذا تكرار لكلام قديم ردده من سبقهم على رأس أونا من المسؤولين عن إدارة ثروة الملك.إنه خطاب ظاهره الوطنية وباطنه الافتراس.

اعتبارا من عام 2003، بمجرد تحديد الخصم بوضوح ووضع الملك تحت التأثير، انتقل الرجلان إلى مرحلة الهجوم. كان هدفهم فرض ميزان قوى جديد على المجموعات الفرنسية مبدؤه الأول: مِن الآن فصاعدا نحن أصحاب القرار. بين عامي 1999 و 2002، اتخذ مراد شريف رئيس أونا مبادرة التوقيع على شراكات مع عدة مجموعات فرنسية كبيرة، منها أكسا Axa و أوشان Aucha . عند الإطاحة به في عام 2002، كان جزء كبير من المؤاخذة التي ساقها الماجيدي وبوهمو: لقد منح كل شيئ للفرنسيين...

لم تكن الحجة باطلة تماما. الشريف كان يكِنُّ إعجابا بلا حدود للرأسمالية على النمط الفرنسي ويحتك بالعديد من رجال الأعمال الكبار في هذا البلد ففتح لعدة مجموعات فرنسية أبواب أونا على مصراعيها من أجل "الاستفادة من خبرتها ودرايتها" كما كان يشرح لمساعديه.

كان الاتفاق مع أوشان في النسخة الأولى ينص على توزيع رأس المال مناصفة 50-50 مما لم ينل رضا الجهة العليا، فاستبدِل بصيغة أخرى تنص على صيغة 51-49 لصالح أونا، ولتمرير هذا التغيير أوضح مراد الشريف لمدراء أوشان، وفقا لما ذكره أحد مقربيه، أن الأمر رمزي محض وأن المجموعتين سوف تمارسان تسيير المؤسسة المشتركة على قدم المساواة[2]. تغيير بسيط سيعرف الماجيدي كيف يحوله إلى خطأ جسيم.

---

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011
[2] Fédoua Tounassi, *Le Journal hebdomadaire,* février 2007

إن الأخطاء التدبيرية في عالم كالبلاط والقصر لا تكفي دائماً للتخلص من الخصم. إن المعلومات المسيئة والقذف المحبوك بإتقان يلعبان دور الأسلحة الفتاكة. لم يكن مراد شريف مراد رجلا متواضعا ولم يدرك جيدا أن العهد قد تغير. كان ينظر للماجيدي كشخص باهت ينفذ رغبات الملك دون أن ينتبه لحظة للطموح الجامح الذي يحرك الكاتب الخاص للملك.

في أنظار الماجيدي وبوهمو، كان مراد الشريف رجلا مُدانا ينتظر فقط الفرصة المناسبة للإجهاز عليه. و بالفعل حدث ذلك في عام 2002 أثناء زيارة له إلى جمهورية غينيا. ذهب الرجل لتدشين مركب منجمي ينتج الذهب تديره شركة مناجم التابعة لأونا ولقي ترحيبا رائعا في هذا البلد الأفريقي تخللته حفلات استقبال جديرة برئيس دولة.

بهذا التصرف أقدم الرجل على تجاوز الخط الأصفر ولو دون سوء نية. استجمع منير الماجيدي عن هذه الرحلة الإفريقية كل التفاصيل التي من شأنها أن تثير انزعاج الملك وربما غضبه، ثم رواها بشيئ من التضخيم والتهويل لترسيخ فكرة أن تصرف مراد الشريف ذنب لا يُغتفر، حتى جاء القرار الحاسم القاضي بإقالة الرجل غير أنه عُيِّن فورا على رأس المكتب الشريف للفوسفاط OCP .

بداية من عام 2005 تصدَّت أونا لمجموعة أكسا الفرنسية فانطلقت مواجهة طويلة بين الماجيدي وبوهمو من جهة وكلود بيبيارClaude Bébéar، الرئيس المؤسس لمجموعة أكسا من جهة أخرى.المفاوضان المغربيان أرادا فرض شروطهما على عملية الشراء الشامل لأكسا، بينما بيبيار أصر على التقييم الرسمي للمجموعة. ولزيادة الضغط على شركة أكسا أخضعها المغاربة لعملية مراجعة ضريبية. هنا سيلعب جان ريني فورتو-Jean-René Fourtou الرئيس السابق لمؤسسة فيفيندي Vivendi الذي يقيم كثيرا في المغرب، دور الوسيط بين المعسكرين المتنافرين. ذلك أن اتفاقيات الشراكة التي وقعها الطرفان على عهد مراد الشريف كانت ترجح مصالح المجموعات الفرنسية، وفي حالة شركة أكسا كان المسؤولين الفرنسيون هم من يدير عمليا المجموعة الجديدة، حيث كان نصيب أونا حينذاك هو 49% فقط من رأس المال.

في هذا السياق الذي كان غير ملائم لهم، اتخذ رجال القصر قرارا جذريا وهو تطوير شركة تأمين الوفاء، المنافس المباشر لشركة أكسا للمغرب Axa Maroc، التي كانوا قد وضعوا عليها أيديهم لدى الدمج بين البنك التجاري المغربي BCM (التابع لأونا) وبنك الوفاء (وتأمين الوفاء من فروعه). عن ذلك يقول أحد المسؤولين بأكسا "أونا طعنتنا من الخلف." في عام 2007 تخلت أونا عن حصتها من رأسمال أكسا فاضطرت المجموعة الفرنسية لشراء جميع تلك الأسهم.

متغطرسون بشكل مخيف

في 2006 دخل الماجيدي في صراع مع شركة "أوشان" Auchan. يملك هذا العملاق الفرنسي في ميدان التوزيع حصة مهمة في سلسلة متاجر أسيما ومرجان، أحد أهم فروع الهولدينغ الملكي. قامت أونا بتمرير قرار بناء على تصويت بالأغلبية البسيطة، يناقض رغبة شريكها الفرنسي، يرفع عدد الأعضاء التابعين لأونا في مجلس إدارة مرجان وأسيما من واحد إلى اثنين، قرار يهمش أوشان ويقوض الاتفاق الموقع بين الطرفين سنة 2000، والذي يضمن إدارة مشتركة بالتساوي للشركتين .فشلت كل محاولات التوفيق التي أجراها الفرنسيون. بسذاجة بالغة وجهل مطبق لواقع البلاد، طلبت إدارة أوشان أن تتم تسوية النزاع عن طريق التحكيم arbitrage بموجب مذكرة الاتفاق الأصلي. تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة حكام، واحد من كل طرف، بالإضافة إلى رئيس معين من قبل المحكمة التجارية في الدار البيضاء. رفضت الهيئة بالطبع وكما كان متوقعا مطالب الطرف الفرنسي مؤكدة أن: "أحكام مذكرة عام 2000 لاغية وباطلة فيما يتعلق بالنزاع. كريستوف دوبرول، رئيس مجلس إدارة أوشان، لن يخفي غضبه: "هذه النتيجة مذهلة بكل المقاييس، فهي تخالف تماما كل ممارسات القانون الدولي وكل آراء الخبراء القانونيين المغاربة الذين اتصلنا بهم بشأن هذه المسألة. أجد نفسي مجبرا أن أستنتج أن بروتوكولات الاتفاقات الدولية التي وقعتها أونا لا قيمة لها في المغرب[1].

[1] Élisabeth Studer, « Auchan : déconfiture au Maroc face à l'ONA », www.leblogfinance.com, 23 janvier 2007

أوشان قررت البقاء والانتظار. في عام 2007، توصل الطرفان الى اتفاق يحسم رحيل أوشان وبيعها نصيبها البالغ 49% لصالح شركة أونا.الاتفاق سيضمن لأوشان رغم ذلك تثمينا مريحاً للنصف المباع بقيمة 3.27 مليار درهم (327 مليون أورو).

ترك هذا الإخلاء المذل طعما مرا لدى الفرنسيين في حين أطلق أيدي المخططين الاستراتيجيين للملك. بالطبع، فقطاع المتاجر الكبرى grande distribution يشهد معدلات نمو تكفل تحقيق أرباح كبيرة. في السابق، كان توريد مخازن المتاجر الضخمة يمر عبر مركز الشراء الموحد centrale d'achat التابعة لأوشان. أما الآن، فإن الشركات التابعة لأونا هي التي تتولى مهمة تزويد مرجان وأسيما، طريقة تسيير مغلقة تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح. وفقا لأونا، يمثل قطاع المتاجر الكبرى هذا 25% من حجم المبيعات الإجمالي، بالإضافة إلى كونه آلة لضخ السيولة النقدية، تدر أكثر من 7 مليار درهم[1].

أضحى اقتسام هذه الكعكة مع مجموعة أجنبية أمراً غير مستساغ. هذا دون الإشارة إلى الأفق الواعد لهذا القطاع الذي لا زالت أمامه فرص كبيرة للنمو، ففي عام 2006 لم يكن التسوق من المتاجر الكبيرة قد بلغ سوى نسبة 8% من مجموع مشتريات المواد الغذائية في المغرب، والذي يقدر بما بين140 و 150 مليار درهم.[2]

أتاح رحيل أوشان للملك ولمنفذيْ إرادته، أن يفرض قواعد جديدة للعبة بعيداً عن الأنظار ولا علاقة لها مع تلك السائدة في اقتصاد السوق الحقيقي. يروي أحد من شهد هذه الممارسات "هذه المجموعة تضغط بكل دهاء على الحكومة لكي تصبح حامية لمصالح القصر التجارية، فتوافق على منحها بقعا أرضية تابعة للدولة في كل أنحاء المغرب بسعر شبه مجاني لتقيم عليها متاجر مرجان[3]". في ختام هذا الصراع مع المجموعات الفرنسية ، قال أحد

---

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] Entretien avec l'un des auteurs, Paris Novembre 2011

مسؤولي أونا المغاربة بشكل عفوي ساخر: "عندما يكون هناك طبق طعام يكفي لشخصين، ولكن في الأخير يأكله شخص واحد فإنه سيكون بخير!".

من الآن فصاعداً، إذا كان الفرنسيون يريدون العمل في المغرب، فإنه يجب عليهم أن يمتثلوا للقواعد الجديدة التي أرساها منير الماجيدي وحسن بوهمو. يقول أحد المقربين من الرجلين: "هما متغطرسان بشكل مذهل. عندما يوجهان حديثهما إلى الفرنسيين، يقولان لهم باختصار: عليكم أن تفعلوا ما نريد، وعليكم أيضا أن تدعمونا في ملف الصحراء الغربية". هذا الموقف يخلق انزعاجا كبيرا في الأوساط الاقتصادية الفرنسية." بكل سذاجة كان رجال الأعمال الفرنسيون يعتقدون أن تبعية السوق المغربي لفرنسا أمر مفروغ منه. كانوا يظنون أن العلاقات الوثيقة بين ملك المغرب والرئيس الفرنسي جاك شيراك تشكل نوعا من الحصانة التي تحمي المصالح الفرنسية في عالم يعج على نحو متزايد بالاعتراض على المصالح الفرنسية. لقد كانوا يظنون أن المغرب لا يزال ملاذا آمنا للمصالح الفرنسية. لم يكن هذا الطرح إلا انطباعاً خادعاً.

تسبب تخلخل أوضاع شركتي أوشان وأكسا في وقوع زلزال حقيقي. كان على سفارة فرنسا في الرباط مواجهة شكاوى رجال الأعمال الفرنسيين، فيما تقدم بعضهم بشكاواه مباشرة إلى قصرالاليزيه. هنا أصبح الكل يتساءل عن هوية الضحية القادمة كما في قصص الجرائم المتسلسلة، وسرعان ما عرف اسمها. إنها مجموعة دانون المهددة بالطرد من مركزية الحليب التي كانت شريكة فيها. في آخر لحظة تقرر أن تترك في مكانها بسبب المنافسة التي كان على الشريك المغربي أن يواجهها. على أي حال، استقبل جاك شيراك على التوالي كلود بيبيار من شركة أكسا، كريستوف دوبرول من شركة أوشان، فرانك ريبو من شركة دانون، جاؤوا لمكتبه يتباكون في ذروة الصراع المفروض من طرف الدولة المغربية.

الملك لا يصغي إلى شيراك

أصبح الرئيس الفرنسي يخشى أن تؤثر هذه التوترات على العلاقات بين البلدين بشكل دائم. كان يعلم أن محمد السادس لا يصغي إليه بل يتضايق مما يقوله له فقرر التحدث مع أخت الملك المفضلة لديه، للا مريم، طالبا منها التدخل لدى شقيقها لعله يعود إلى رشده.

لم تفلح الأميرة في إقناعه لأن الملك كان مصرا على الزيادة في أرباحه والكف عن اقتسامها مع مجموعات فرنسية وكانت نيته أن يتعامل مع شركاء جدد لا يتشبثون بحرفية احترام مذكرات التفاهم وتطبيق المعايير الدولية، أي شركاء لهم في ميدان الأعمال نفس النهج الذي ينتهجه: أمراء الإمارات العربية المتحدة الذين تُبرم معهم الصفقة بمجرد الموافقة الملكية.

خالد الودغيري، المصرفي الذي يُعتبر من جهابذة ميدان المال بالمغرب حيث أنشأ أكبر بنك في البلاد (وهو في مِلك المَلك)، التجاري وفابنك، قبل أن يصير ضحية دسائس القصر، يلخص الوضع الجديد قائلا: "منير الماجيدي وحسن بوهمو يحصلون على أرباح خيالية ويعتبرون أنفسهم رجال أعمال. ولكن أين الاقتصاد الحقيقي عندما يكون كل شيئ مسنودا بالتعسف الملكي؟ عندما تستقوي بالإرادة الملكية، من سيعترض عليك؟"[1]

إن التعسف والمزاجية جزء من واقع البلاد، والمثير للدهشة أن مجموعة مثل أوشان اعتقدت أنها ستستفيد من محاكمة عادلة تعارض مصالح الملك، وفقا لخالد الودغيري الذي يضيف: "إن العدالة لم تعد تحتاج إلى تلقي الأوامر بل تستبقهم. النظام مؤسس على الخنوع لدرجة أنه أصبح يشتغل بشكل مستقل".

عندما طُرِح السؤال على الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتيران حول تعريف السلطة أجاب أن "السلطة الحقيقية هي سلطة التعيين". وفي المغرب، ليست هناك مؤسسة أو منصب مهم لا يخضع لتعيين الملك، من رئاسة اتحاد المقاولات بالمغرب إلى رئاسة جامعة كرة القدم ..

---

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011.

وهذا في الحقيقة ما جعل سلطة المحيطين بالملك تتجاوز الحدود. الملك يعيِّن ولكن قلما يختار بنفسه. غالبا ما يصادق على الأسماء التي اقترحها عليه مقربوه. تلك الأسماء التي تشترك في شيء واحد هو انتماؤها إلى البلاط أو طموحها إليه، وتعلم أن ما أخذت اليوم يمكن أن يؤخذ منها في أية لحظة .

نجح حسن بوهمو ومنير الماجيدي، من مكتبيهما الفاخرين المزينين بالرخام الأبيض في مقر الهولدينغ الملكي "سيجر" المجاور للقصر الملكي بالرباط، بنسج خيوط العلاقات التي تربطهما بتابعيهما، ويتعين عليهما أن يتوخيا الحذر كل الحذر لأن أي زلة قد تعصف بالخطة كاملة. مثلما حدث سنة 2002 عندما تم تعيين بسيم الجاي الحوكيمي على رأس أونا، وهو خريج مدرسة البوليتكنيك الفرنسية وحاصل على دبلوم من جامعة ستانفورد الأمريكية إلا أنه يفتقد إلى الكاريزما. كان يقيم في باريس حيث اشتغل في ميدان الإعلاميات، والذين يعرفونه آنذاك قالوا إنه كان يقطن شقة متواضعة وإمكانياته كذلك. قرر أن يعود إلى المغرب وهناك التقى منير الماجيدي. الكاتب الخاص للملك قام بتعيينه على رأس بريماريوس وهي المقاولة المكلفة بتزويد القصور الملكية بالأثاث والمفروشات. وبعد ذلك توالت الأحداث بشكل متسارع. فبعد الإطاحة بالمدير العام لـ "أونا" مراد الشريف الذي لم يكن خنوعا، رأى الماجدي وبوهمو في الحوكيمي الرجل المثالي لتعويضه. تم اقتراح اسمه على الملك فقبل دون أن يكون قد التقى به.

الماجيدي وبوهمو كانا يهدفان إعطاء الهولدينغ الملكي صورة مقاولة عصرية، شفافة، تتوافق مع المعايير الدولية وتتمتع بشراكات مميزة في جميع أنحاء العالم، وكل ذلك يستلزم استراتيجية تواصلية محكمة تفوق بكثير طاقات الحوكيمي، فهولا يستطيع أن يؤدي المهمة بالشكل المطلوب. الحوكيمي رجل جدي إلا أنه يفتقد الهيبة، واتضح أداؤه المتواضع في مشاركاته التلفزيونية إلى حد أن الملك ذات مرة استشاط غضبا فاتصل بمنير الماجيدي على هاتفه المحمول، ولم تمر سوى ربع ساعة بعدها حتى وجد هذا الأخير نفسه في القصر غارقا في وابل من السباب والشتم من طرف الملك الذي أنهى كلامه قائلا " أطرده!"

ذات القرار أدخل الماجيدي وبوهمو في حالة اضطراب، ذلك أنهما لم يسبق لهما أن فكرا في خطة بديلة، أي أن يعدا مرشحا لخلافة الحوكيمي في منصبه الحيوي، وشعرا بالخوف من الدسائس التي كانت ستظهر بكل تأكيد داخل المحيط الملكي حيث يعلمان أن لهما أعداء كثر. كانت همسة واحدة في أذن الملك مع قدر كاف من الإقناع تكفي لاقتراح شخص آخر فيحسم في تعيينه ويبقى بعيدا عن نطاق سيطرتهما. وهكذا تحول كابوسهما الأسوأ بالفعل إلى حقيقة. والمرشح الجديد لم يكن سوى شخص اسمه سعد بنديدي، كان إلى حدود الساعة يشغل منصب المدير العام لشركة الاتصالات مديتيل Méditel وقبلها كان رئيسا مساعدا لـ"فينانس.كوم Finance.com" لمالكها الملياردير عثمان بنجلون.

ربما لم يكن يعلم بنديدي أنه ليس إلا أداة في صراع بين معسكرين غريمين من أجل كسب ود الملك، لكن الأكيد أن ثمة أمرا لا يستطيع أن يجهله، وهو أن لديه عدوا لدودا اسمه حسن بوهمو. كان بنديدي يكن الازدراء للرجل الذي بات يسير ثروة الملك مع الماجدي، وفي جلساته الخاصة لا يتردد في التصريح، أي بنديدي، رغم أنه يعرف أن تصريحاته ستصل إلى من يهمهم الأمر، ويقول"كان بوهمو يشتغل تحت إمرتي كإطار صغير لما كنت أسيِّر بنك بنجلون". أقوال خطيرة بالنسبة لرجل كحسن بوهمو لا يعفو ولا ينسى.

استغرق الأمر من الرجلين ثلاث سنوات من الجهد الشاق للإطاحة برأس سعد بنديدي. ففي 11 أبريل 2008، على الساعة الخامسة عصرا قام مجلس إدارة "أونا" باستدعاء الرئيس لأجل"الإعفاء من مهامه". بهذه الطريقة غير العادية تم التخلي بهمجية عن الرجل في عالم تعوَّد أن يقذف إلى الجحيم بكل من سقط ضحية المزاج الملكي.

ولم يحصل بنديدي حتى على بيان الشكر - الكلاسيكي - بعد إتمام مهمته، بل عكس ذلك تماما فقد تضمن محضر الإقالة كلمات قاسية جدا، كان بمثابة لائحة اتهام تضرب بالفصيح كفاءة الرجل في الصميم، والحجة؟ شركة "وانا Wana" المتخصصة في الهواتف النقالة تكبدت خسائر مهمة! وهي واحدة من مئات الشركات التابعة لـ"أونا". هكذا فوجئ بنديدي، كيف لا وقد تلقى بضعة أشهر قبل ذلك مكالمة من الملك يهنئه على إطلاق "وانا" ...

في الواقع، شركة "وانا" كان مشروعا سيئ التصميم رأى النور هو الآخر بسبب سعي الماجيدي وبوهمو لإرضاء اللهف الملكي اللامحدود وراء المال، وذلك لكي يتسنى له الحصول على موطئ قدم في قطاع الاتصالات المتنامي، أحد القطاعات القليلة التي لا يسيطر عليها حتى الآن. وبعد أن اتضح أن "وانا" مشروع استنزف أموالا كثيرة فما أسهل من أن تحمِّل خصومك مسؤولية أخطائك. هكذا إذن تمت التضحية بسعد بنديدي بمبرر ضعف الكفاءة رغم أنه من الواضح أنها مجرد ذريعة. ومنذ ذلك الحين، ظل منصب رئيس "أونا"، أيا كان من يشغله، مجرد أداة بسلطات مقزمة، لأن الماجيدي وبوهمو يعملان على توسيع هيمنة الهولدينغ الملكي على الاقتصاد الوطني إلى أقصى الحدود. وبالإضافة لذلك، سيواصل الماجيدي منذ سنة 2002 بفضل المراوغات المالية التي أسر له بها الحوكيمي الذي أقيل هو الآخر من رئاسة أونا، الاستمرار في تعزيز المراقبة التي يمارسها الهولدينغ الملكي سيجر Siger.

وفي عام 2003 أعلن "المهندسان" الملكيان مبادرة مدهشة. لقد أصبحت شركة SNI على الرغم من صغر حجمها هي الشركة القابضة الأم لشركة أونا ONA وبقيت بدورها في ملكية الهولدينغ الملكي الأول Siger بنسبة 60%. إنها تركيبة معقدة تتحدى قوانين الجاذبية الاقتصادية. ولأسباب وجيهة: لقد تحولت نسبة 13% التي كانت الأسرة المالكة تمتلكها في أونا إلى 60% دون الحاجة لضخ أموال جديدة بل فقط نتيجة سحر الهندسة المالية. أما التبرير الذي قدم للعموم لتفسير العملية فهو الحاجة لتخفيض المديونية وتعزيز استقلالية الشركات الفرعية. لقد انتهى عهد الانسجام بين الملكية وعالم الاقتصاد وجاءت ظاهرة سياسية جديدة حيث الملك يتوفر على سلطة مطلقة إلهية وسياسية واقتصادية.

كل المشاريع تشترط موافقة الملك

وُضعت المجموعة الجديدة تحت قيادة حسن بوهمو، وأطلق مدير أونا، باسم الجاي الحوكيمي على العملية اسم "دوران المساهمات في الرأسمال" أو Rotation des participations. إن هذه الصيغة التقنية تخفي وراءها تلاعبا دنيئا. قبل تنفيذها بشهر، صدر الأمر لمدراء صناديق التقاعد

الرئيسية في البلاد، وهي MAMDA وRCAR وCIMR لكي يبيعوا بسعر منخفض للهولدينغ الملكية Siger مساهماتهم في رأسمال أونا، والهدف بسيط للغاية: السماح للملك بتقوية سيطرته المالية في المجموعة. الرسالة التي تم تمريرها إلى هؤلاء المسيِّرين مفادها أن مبادرتهم الطيبة تلك سيتم اعتبارها هدية للأمير ولي العهد بمناسبة عيد ميلاده. بعضهم أمعن في الخنوع فسارع للعودة على عجل من عطلته ليشرف بنفسه على سير إجراءات البيع.

كانت إذن عملية ابتزاز بامتياز تلك التي أقدم عليها القصر والخاسر فيها هو صناديق التقاعد أي ملايين المغاربة الذين تتصرف تلك الصناديق في مدخراتهم. هل سيقتنع هؤلاء الرجال والنساء المدخرون بالسخرية البلاغية التي تطبع خطاب الذين استحوذوا على أموالهم؟: "هدفنا أن نصنع للمغرب بطلا اقتصاديا من مستوى دولي يساهم في النمو وينفع الجميع" بينما الواقع هو تمكين محمد السادس من الحصول على القدرة المالية التي كان بحاجة لها. أحد مسيِّري الهيئات الاستثمارية يصف العملية هكذا "عملية سطو ملكية ضد مصالح المجتمع" .

كشفت العملية بالمناسبة أن استقلالية هذه الصناديق كلام فارغ. كل مسيريها معينون بظهير ملكي أو تابعون لصندوق الإيداع والتدبير CDG وهي مؤسسة عمومية خاضعة كلية للقصر ومديرها العام يختاره الملك ولا رئيس له غيره. هذه المؤسسة هي أيضا أكبر مستثمر مؤسساتي في البلاد. وضع السكرتير الخاص للملك على رأسها أنس العلمي وهو صديق حسن بوهمو ورفيقه في الدراسة، إنه شخص يتوفر على جميع الضمانات لحسن السلوك حيث أنه لن يقدِم على أي مشروع إلا بعد موافقة الملك.

منذ وصول محمد السادس للحكم وهذه المؤسسة تساهم في تمويل المشاريع الملكية، ولاسيما عندما نصح المستشارون الملكَ أن يستثمر في كلوب ميد Club Med لكي يصبح حسب زعمهم فاعلا رئيسيا في قطاع السياحة. كانت حصيلة هذه العملية بالنسبة ل CDG خسارة تقدر بعشرات الملايين من الأورو، الشيء الذي لم يمنع من تكرار المحاولة مع العملاق الألماني TUI، فانتهت المغامرة أيضا بخسارة مماثلة.

ولكونها في خدمة القصر، فإن CDG توجد خارجة عن نطاق مراقبة الحكومة رغم أنها تتصرف في أموال عمومية توظفها حيث أرادت وقد تهدرها. في سنة 2010 كان مبلغ ودائع المدخرين عندها يناهز 56.7 مليار درهم. من جهة أخرى فإن CDG تشارك غالبا في المشاريع الكبرى التي تطورها مجموعة SNI-ONA الهولدينغ الملكي بعد تغييرات 2003. هذه الشراكات تنطوي على فائدتين اثنتين. أولاً، أنها مصدر تمويل جيد، و ثانيا أنها تسمح لرجال القصر أن يتحركوا في الخفاء زاعمين زوراً أنه من خلال هذه المؤسسة أن الفاعل هو الدولة المحايدة.

إن المتملق الماكر هو من يعرف كيف يلبي رغبات الملك بشكل استباقي أي حتى قبل أن يكشف عنها، ويعرف كيف يُبعد عنه كل دواعي الإزعاج. ولذلك من الضرورة القصوى أن يتم تمويل الأخطبوط الملكي أونا بعناية. مؤخرا، قدمت جميع المصارف المغربية قروضا لهذا الهولدينغ الملكي الذي وصل إلى عتبة الحد الأقصى للقروض البنكية، فتم العثور على الحل: لقد طلب القصر من مديري CDG أن ينشئوا بنكا للأعمال هي FIPAR فحصل على التراخيص بسرعة البرق ومنح قروضا لأونا على الفور.

الفصل 7

كيف تصنع مجرما

مسار الرجل الذي سنروي في هذا الفصل يختزل لوحده، من صعوده لقمة التألق إلى هبوطه لحضيض المغضوب عليهم، أخلاق القصر الملكي ونزوات الملك وكيفية اشتغال جهاز قضائي خاضع للأوامر، يصطنع المجرم حسب أهواء الملك ومحيطه.

قضى خالد الودغيري خمسة أعوام في وضعية البنكي الأكثر نفوذا بالمملكة، كما كانت تصفه الصحافة، قبل أن يتحول مساره فجأة وتتراكم عليه التهم والإدانات الثقيلة.

ولد في مدينة فاس عام 1957، وتخرج من المدرسة المركزية بباريس للمهندسين Ecole Centrale de Paris، ويحمل الجنسية المزدوجة المغربية والفرنسية، وهذا التفصيل ليس تافها ولا بريئا لفهم بقية القصة. التحق سنة 1992 بالمجموعة البنكية BNP-Paribas وساهم في عملية الاندماج بين المؤسستين فاكتسب خبرة مهنية متميزة. (للتذكير فقط، هذا البنك توجد لديه منذ عهد الحسن الثاني عدة حسابات تعود للعائلة الملكية المغربية ولكن ذلك ليس له أية صلة مباشرة بالوقائع التي سنسردها).

في عام 2002، بعد أن عُين خالد الودغيري مسؤولا عن أنشطة البنك في منطقة الشرق الأدنى والمتوسط، التي كان يديرها من مكتبه في باريس، اتصل به منير الماجيدي، الكاتب الخاص للملك محمد السادس، واقترح عليه منصب رئاسة البنك التجاري المغربي الذي تمتلكه مجموعة ONA حيث كان الماجيدي قبيل ذلك قد أقدم على إقالة الرئيس السابق، ويراوده حلم تعيين فريق جديد من الرجال الأكفاء لينصبهم على رأس الشركات التابعة للمجموعة الملكية المالية. كان له خطاب واضح إليهم جميعا: "إن الملك

وضعني في هذا المنصب بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية لشركاته وإحكام السيطرة وتحقيق أقصى قدر من الأرباح" وها هي قواعد العمل: "أنا رئيسكم المباشر وأحظى بثقة الملك". ذلك أن السلطة السياسية والمالية في المغرب دأبت منذ القديم على الإذعان لأوامرالمستشارين الذين يمثلون السلطة الملكية.

إلا أن توجهات الودغيري لن تكون منسجمة مع رؤية القصر. هذا البنكي البالغ آنذاك 44 عاماً، كان واعيا بقيمته وكان مشبعا بقيم "المدرسة الجمهورية" التي تحترم الكفاءة وبالتالي كان يجهل تماما الأعراف المخزنية وخصوصا منها المتجذرة في البلاط. لم يكن ساذجا ولكن لم يدرك أنه يتحرك في حقل يعجُّ بالألغام. بعد تنصيبه بمدة قصيرة في رئاسة البنك، اتصل به منير الماجيدي وطلب منه الحضور إلى مراكش لأن الملك يريد استقباله. انتظر الودغيري أن يُحدَّد له الموعد ثم اتصل به الماجيدي على الهاتف مجددا ليخبره وهو محرج أن الملك ليس له الوقت.

الحقيقة أن الملك شخص منعزل ومتقلب المزاج، ولا يرتاح إلا في صحبة رفاق المدرسة المولوية الأقدمين الذين أصبحوا مستشارين لديه، ناهيك عن بعض الأشخاص ذوي المسارات المثيرة للتوجس. هذا الطوق الأول من الرفقاء الذين يحومون حوله يقومون بحجب الحقائق عنه ويشكلون حاجزا بينه وبين الواقع. ولذلك فهو لا يعير اهتماما لما يحدث في العالم من وراء ذلك الحجاب، والودغيري ينتمي إلى هذا العالم.

علي كل حال فقد استطاع هذا الأخير أن يوفر أرباحاً قياسية على رأس البنك الملكي، ولكن الملك لم يستقبله مباشرة. صحيح أن وظيفة الحجاب التي تقوم بها تلك الدائرة الأولى من الرفقاء تعمل في الاتجاهين: تحجب الملك ليبقى بعيدا عن الواقع، وفي نفس الوقت تقف حاجزا صارما أمام كل من يسعى بصيغة أو أخرى أن يتقرب منه. بدأ خالد الودغيري يكتشف شيئا فشيئاً هذا العالم الغريب: "كنت أعتقد أني أدير بنكا من القطاع الخاص، ولم أستوعب في البداية أن كل شيء في الواقع مرتبط بالإرادة الملكية[1]". الرجل يؤكد أنه عندما استلم مهمته في أوائل عام 2003، استغرب من غياب أي

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011

مشروع واضح المعالم لدى حسن بوهمو ومنير الماجيدي، وكأنهما يفتقران للأفكار.

بين الحظوة الملكية والسخط الملكي

في شهر نوفمبر 2003، بينما كان المغاربة يتأهبون للاحتفال بنهاية شهر رمضان، هزالأسواق المالية خبر كالقنبلة وفاجأ أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، إنه اندماج البنك التجاري المغربي تحت إشراف الودغيري مع بنك الوفاء المملوك لعائلة الكتاني المعروفة بثرائها. لقد جرت المفاوضات في سرية تامة، بل إن المدير العام لبنك الوفاء بنفسه لم يعلم بالخبر إلا دقائق معدودة قبل التوقيع على عقد البيع لأن من أدار الصفقة هو سعد الكتاني، كبير ورثة مؤسس المجموعة المالية المالكة للبنك. كان خياراً موفقا لأن هذا الرجل معروف باهتمامه بالمتعة أكثر من إدارة الأعمال، مما سهّل حسب ما راج آنذاك، الاتفاق معه على سعر أقل من القيمة الفعلية للبنك، وسمح لمحمد السادس أن يتحكم في ما سوف يصبح قريبا أول مؤسسة مالية في البلد ومن ثم السيطرة على اقتصاد المغرب.

إن الحظوة الملكية التي تلف بعض القوم من جهة، والسخط الملكي الذي ينصب على قوم آخرين من جهة أخرى أمور جديرة بالذكر هنا وتظهر مدى تدخل السلطة في الحياة التجارية. تعامل سعد الكتاني بليونة بالغة خلال عملية التفاوض لبيع البنك الذي كان بحوزة أسرته للملك، فتم تعيينه بُعيد ذلك رئيسا منتدبا للجنة الوطنية لترشيح المغرب لاحتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم عام 2010 ووُضعت ميزانية كبيرة تحت تصرفه. لا يهم إن كان البلد لا يتوفر على البنيات التحتية والملاعب الرياضية لاحتضان المباريات، يكفي أن يقتنع الملك من طرف حاشيته أن مملكته تتوفر على فرص حقيقية.

انطلقت إذن الوفود المغربية تجوب أفخم الفنادق في العواصم العالمية للترويج لهذا الترشيح لتنتهي بفشل ذريع، ولكن ذلك لم يمنع الكتاني من الحصول على منصب آخر: المندوب السامي لتخليد ذكرى مرور 1200 سنة على تأسيس مدينة فاس، والتصرف مرة أخرى في ميزانية ضخمة. انطلق كالمرة السابقة

يجوب العالم ويوزع أكياس النقود على مساعديه. كان ذا كرم حاتمي مع المال العمومي لدرجة أنه ذات مرة ضاعت منه حقيبة تحتوي على بضعة آلاف من الأوروات فلم يجتهد للعثور عليها واكتفى بترديد المثل الشعبي المعبر عن الاستهتار بالمال العام وتبذيره: "الحبة والبارود من دار المخزن".

كانت نزوات الكتاني نسخة مصغرة لنزوات الملك. في إطار مهامه كرئيس لجمعية ذكرى فاس 1200 سنة، أقدم على تنحية أحمد ابن الصديق من منصبه كمدير تنفيذي للجمعية فذهب هذا الأخير ضحية بريئة للمحيط الملكي. هذا المهندس المتخرج أيضا من المدرسة المركزية بباريس شغل قبل ذلك لمدة سنة منصب المدير العام لأحد فروع صندوق الإيداع والتدبير CDG، هو الشركة الطبية المعدنية لمحطة مولاي يعقوب الموجودة قرب فاس. انقلبت حياته رأسا على عقب يوم قام الملك بزيارة هذا المنتجع. في نهاية الزيارة، تحدث مع الملك وطلب منه تدخله للدفع بمشروع تطوير الحامة التي وجد بها اختلالات كبيرة منها كون مديرها الطبي يفتقر إلى الرخصة القانونية لممارسة مهنة الطب، ومنها كون بناية الحامة الشعبية التي تستقبل آلاف الزبائن كل يوم، آيلة للسقوط حسب تقرير خبرة تقنية.

فوجئ محمد السادس في بادئ الأمر ثم أصغى باهتمام. في الختام أخرج ابن الصديق من محفظته مجلة المدرسة المركزية للمهندسين وقدمها هدية للملك وفيها صورة لشاب فرنسي (ترعرع في المغرب ويمارس رياضة تسلق الجبال) وهو يحمل العلم المغربي على قمة الإفريست أعلى جبل في العالم. الملك شكره وأخذ المجلة. عندما انصرف الموكب الملكي أحس ابن الصديق بارتياح كبير بعد إصغاء الملك إليه. بعد بضعة شهورستقوم الإدارة العامة لصندوق الإيداع والتدبير بإقالته من منصبه متهمة إياه بمضايقة الملك وعدم احترام أعلى سلطة في البلاد.

ابن الصديق، الذي لم يكن يوما صاحب موقف معارض للملكية، نزل عليه القرار كالصاعقة واكتشف الظلم الملكي المزاجي كما اكتشف كيف أغلقت جميع الأبواب أمامه بسرعة. بعد فترة طويلة من الإحباط، استجمع طاقته من جديد وقرر الترويج لفكرة تراوده نظرا لشغفه بالتاريخ وهي تخليد

ذكرى مرور اثني عشر قرنا على تأسيس مدينة فاس - سنة 808 ميلادية - التي كانت لفترة طويلة عاصمة المملكة المغربية. استطاع أن يقنع أحد مستشاري الملك بالمشروع فقام هذا الأخير بطرح الفكرة بدوره على الملك وأخبره أن صاحب المبادرة هو ابن الصديق. اقتنع الملك بالفكرة وكان قد نسي لقاء مولاي يعقوب فقرر تعيين ابن الصديق مديرا تنفيذيا للمشروع ففرح هذا الأخير كثيرا واعتقد أن المتاعب انتهت واستمر في الترويج للمشروع وطنيا ودوليا. ربما ظن في لحظة سذاجة أن من محاسن الملوك الكبار أن يصلحوا قرارا تعسفيا ومزاجيا بقرار ودي يعيد الاعتبار...

لكن أحمد ابن الصديق لم يكن يعلم بما يحاك خلف الكواليس. لقد اكتشف منير الماجيدي، السكرتير الخاص للملك، و الذي يسعى دوما للإطلاع على جميع التعيينات، أن ابن الصديق هو بنفسه الذي نجحت الداخلية في نفيه من إدارة شركة مولاي يعقوب فإذا به يصبح معينا من طرف الملك، فيجب إذن تدارك الأمر: قام الماجيدي بإخبار الملك. فورا سيعود ابن الصديق إلى الجحيم وسيحصل الكتاني على الضوء الأخضر لإبعاده ليستأثر وحده بتسييرالمشروع التاريخي رغم فشله في ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم. أمام هذا الإقصاء العنيف، قام ابن الصديق وهو في حالة من اليأس، بمراسلة القصر لكن دون جدوى و طرق كل الأبواب دون طائل. أحاطت به ضائقة مالية وانفض من حوله جل أصدقاءه وكاد يغرق في الانهيار العصبي. في هذا المشوار الطويل بحثا عن الإنصاف، أسَرَّ له بعض المسؤولين بمعلومات دقيقة حول دواعي الصمت والتعسف المحيط بمنح الامتيازات وحول بعض آليات الفساد.

وهكذا، اعترف له عبد السلام أبودرار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة أن الديوان الملكي طلب منه أن لا يفتح ملف المحطة الاستشفائية مولاي يعقوب. كما كشف له إبراهيم فرج، الحاجب السابق للملك الحسن الثاني والذي لا زال يحتفظ بنفس المنصب لدى محمد السادس، أن تعيين الكتاني في منصب المندوب السامي كان مكافأة على إذعانه لدى إبرام صفقة بيع بنك الوفاء للمجموعة القابضة الملكية.

في آخر المطاف سيوف يُقدم ابن الصديق على خطوة لم يتجرأ عيها أي مواطن مغربي قبله. ففي شهر يوليوز 2011 بعث رسالة مفتوحة للملك يذكره فيها بمعاناته قائلا:"لقد ظلمتني أشد الظلم أيها الرجل، وكل يوم يزداد ظلمك شدة وإيلاما، لقد قابلتَ إخلاصي لوطني بالإهانة واللامبالاة، ووفائي بالجحود والاحتقار وإهدار الكرامة" وأضاف:" لقد خلعتُ بيعتك من عنقي ونقضت كل عروة كانت تربطني بك فافعل ما بدا لك واقتلني مرة إضافية ولا تكترث كعادتك". بهذه المبادرة الفريدة التي استهدفت الأساس الذي بنيت عليه الشرعية الملكية، يكون ابن الصديق كالذي فتح ثقبا صغيرا في جدار سميك، إلا أن الثقب قد ينساب منه الماء شيئا فشيئا قبل أن يتدفق بسرعة ويتوسع الثقب فجأة و يهدد البناء بأكمله[1].

اقطعوا كل رأس تجاوز رؤوس القطيع

هدف هذه الفقرات هو فهم تصرفات الحاشية ومناخ المؤامرة الذي تتبلور خلاله الاستراتيجية الافتراسية الملكية. من جهة أخرى ينبغي التذكير أن عملية الاندماج بين مصرفي البنك التجاري المغربي من جهة وبنك الوفاء من جهة أخرى كانت موضوع وجهات نظر متباينة. وهكذا، كان منير الماجيدي وحسن بوهمو يزعمان أن العملية انطلقت هندستها من المقر الرئيسي لمجموعة سيجر SIGER وأن خالد الودغيري بقي على الهامش. هذا الأخير يفند هذا الزعم بالحجج والتفاصيل المقنعة ويرتب الأحداث حسب تسلسلها الزمني: "إنهم يفبركون وقائع مزيفة اليوم ويروجونها لتصبح حقائق في الأذهان لكي يعطوا لإستراتيجيتهم بعض المصداقية". الودغيري يؤكد من مكتبه القريب من قوس النصر في باريس أن الماجيدي وبوهمو يحاولان إعادة كتابة التاريخ حسب روايتهم: "عندما باشرت المفاوضات المتعلقة بالاندماج لم يكونا مقتنعين بفرص نجاح الصفقة ولكن تركاني أحاول قائلين: "الكتاني الذي تجري معه المحادثات سوف يتحايل عليك لإضاعة الوقت". كان هدفي تأسيس بطل وطني في ميدان البنك والمعاملات المالية، حيث أطلقتُ دينامية للنمو واشتريت بنك CBAO في

[1] Ahmed Benseddik à Mohammed VI : j'ai décidé de rompre toute relation d'allégeance vis-à-vis de vous », www.lakome.com, 26 juillet 2011

السينغال وبنك الجنوب في تونس وفاوضتُ مجموعة القرض الفلاحي الفرنسية Crédit agricole لشراء فروعه في إفريقيا. هذا النجاح الذي حققه الودغيري جلب له المتاعب والعداوات. انطلاقا من المبدأ: "كل رأس ارتفعت قليلا يجب قطعها يوما ما". تربص الماجيدي وبوهمو قليلا وتركا الرجل ينفذ استراتيجيته. الكيان البنكي الجديد سمي بعد الدمج التجاري وفابنك. إنه حقا عملاق مالي يلعب دور برج المراقبة الحقيقي لاقتصاد المغرب كما يلعب دورا هاما في المنظومة الاقتصادية الملكية كمضخة ضخمة تمكن من الحصول على السيولة اللازمة.

إن كل محاولة للاقتراب ولو قليلا من تفاصيل هذا الاندماج وانعكاساته تصطدم بالرفض الصارم. في هذا الصدد أسرَّ لنا عبد السلام أبودرار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: "هذه العملية تدخل ضمن الافتراس الاقتصادي ونجمت عنها نزاعات شتى". المشكل أن تصريحات أبودرار لا تقل لها. إنه على رأس إحدى الهيئات العديدة الفارغة التي لا تمتلك أية سلطة والتي أقدم محمد السادس على إنشائها لتعزيز صورة التغيير الوهمي. هذا ينطبق أيضا على مجلس المنافسة المسؤول نظريا عن البت في التصرفات التي تعاكس المنافسة التجارية الشريفة ولكنه لا يكاد يجتمع نظرا للخلافات التي تمزق أعضاءه. أصبح التجاري وفابنك الفرع الأكثر ربحية من بين جميع فروع مجموعة أونا. في عام 2005 سجل أرباحا بقيمة مليار درهم وعام 2006 مليارين من الدراهم. بالموازاة مع ذلك ازداد خالد الودغيري ثقة في نفسه وأقدم على خطوة لا تتقبلها الأعراف السارية بسهولة. لقد انتقد علنا استراتيجية منير الماجيدي وحسن بوهمو المبنية على الاصطدام المباشر مع الشركات الفرنسية، ونظرا لعلاقاته الجيدة مع رجال الأعمال الفرنسيين فقد أعرب عن عدم فهمهم و قلقهم إزاء هذه الوضعية. لم يستسغ الرجلان المكلفان بإستراتيجية الأسرة الملكية هذا الموقف.

إن السعي الحثيث للإطاحة برجل عبر تدنيس سمعته عمل دقيق يتطلب الصبر والوقت. والماجيدي وبوهمو لهما ما يكفي من الصبر والوقت. بوهمو يُملي للماجيدي ماذا يجب أن يهمس في أذن الملك. إن فكرة المؤامرة ضد المصالح الفرنسية التي طوراها اكتسبت عنصرا إضافيا مع قدوم

الودغيري، فهو يحمل الجنسية المزدوجة ويحتفظ بعلاقات جيدة مع باريس، ولذلك يسهل اتهامه ولو ضمنيا بالولاء المفرط لفرنسا وبتعزيز وحماية الرأسمال الفرنسي بالمغرب. في غياب رد فعل صريح من الملك، فإن على المتملق أن يحسن التعامل مع هذا الغموض ويستشف من نظرة أو حركة سريعة ما يضمره سيده و يسارع لتأويل النظرة في اتجاه التزكية.

والماجيدي متمرس في هذا الميدان ولو أن الغيظ الملكي انهال عليه على الأقل مرتين في شكل ضربات مؤلمة. لقد أشبعه الملك ضربا وشتما على رؤوس الأشهاد ثم عاد فأسبغ عليه الرضا والعناية بعدما سكت غضبه. فالملك يشيد بخصال الماجيدي أمام المقربين منه قائلا: "إنه يعرف كيف يُكسَب المال". يبدو أن المهارة في كسب المال هي أم الفضائل لدى الملك الثالث والعشرين من السلالة العلوية.

أمسك وثيقتك فإني لا أرغب في الاحتفاظ بها

في شهر مارس 2006، اعتبر الماجيدي وبوهمو أن رأس الودغيري قد أينع وحان قطافه. قبل ذلك بوقت قصير بدؤوا بإقناع محمد السادس أن البنك يتوفر على صحة جيدة تسمح بتغيير رئيسه دون خشية. عشية انعقاد مجلس الإدارة تلقى الودغيري مكالمة من بوهمو يبلغه فيها أنهم قرروا تغيير هيكلة البنك بإحداث مجلس للرقابة وأنه أي الودغيري سوف يكون رئيسه. المعروف أن هذا المنصب شرفي يسمح بالتخلص من صاحبه بلباقة. يقول الودغيري "لم أكن غبيا، ولكني أجبته: حسنا، إذن سأعلن ذلك بنفسي أمام مجلس الإدارة. وفي الغد قدمتُ عرضا عن نجاح عملية الاندماج والتطور في الخارج والحصول على رخصة مصرفية في فرنسا. في نهاية العرض أعلنت أني قررت أخذ مسافة من التدبير الفعلي".

في الواقع، كان الودغيري يدرك أن إنشاء منصب جديد يتطلب إدخال تعديل على النظام الأساسي للبنك، عن طريق عقد جمع عام، فلعب بدوره على عامل الزمن وبعد ثلاثة أشهر تخلى خصومه عن الفكرة كلها. "لكن، كما يقول، كنت على يقين أن النهاية اقتربت لأني كنت غير خاضع لسيطرتهم". أما على مستوى المظهر واصل الماجيدي وبوهمو والودغيري

ترديد نفس الخطاب عن الحاجة إلى إنشاء "أبطال وطنيين" يحسنون التكيف مع المنافسة العالمية في المجال الاقتصادي والمالي.

في الحقيقة، نفس المصطلحات كانت تعبر عن رؤيتين متعارضتين. رؤية الودغيري كانت تجمع بين تشجيع ظهور أقطاب تنموية كبرى وانسحاب الملك وأسرته تدريجيا من النشاط الاقتصادي في البلاد لتجنب مساوئ الخلط بين السلطة والمال والتوترات السياسية. أما بالنسبة للماجيدي، على العكس من ذلك، ففكرة الأبطال الوطنيين في ميدان الاقتصاد هدفها هو التمويه وإخفاء تحكم الملك في الحركة الاقتصادية والمالية.

في يوم من سبتمبر 2006، دخل خالد الودغيري إلى مكتب الماجيدي الفاخر في مقر المجموعة الملكية سيجر وقدم إلى السكرتير الخاص للملك دراسة تصورية حول الآليات الممكنة لإنهاء هيمنة الملك وأسرته على الاقتصاد المغربي. هذا المنهج الذي اختاره الودغيري يعتبر نوعا من الانتحار، كمن يشيرعلى مريض بالسمنة المفرطة بالتوقف عن تناول الطعام. "الماجيدي قرأ الوثيقة وتغير لونه وأعادها إليَّ على الفور قائلا :أمسك وثيقتك فأنا لا أرغب في الاحتفاظ بها. بعد هذا التصرف أيقنتُ أن هدفهم هو السيطرة على مكامن اقتصاد البلاد ولقد نجحوا فعلا في ذلك اليوم".

بالنسبة للماجيدي وبوهمو، ليس التجاري وفابنك مصدر أرباح فقط، ولكنه فوق ذلك أداة من أدوات التحكم والسلطة. لا يمكن تمويل أي مشروع كبير دون مساهمة أول بنك في البلاد، وبالمقابل إذا رفض التمويل أو أوقفه فإن ذلك يعتبر كمن يملك مفتاح الموت والحياة بالنسبة للمقاولين وحتى الأفراد. وعليه إذا رغبوا في إضعاف شركة ما تمهيدا لشرائها بثمن زهيد، يكفي خنقها بحرمانها من القروض. على النقيض من ذلك فإن الأصدقاء وأفراد الحاشية يستفيدون من القروض ولو دون مبرر معقول. هذا هو تصور الماجيدي للنشاط المالي ولكن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب أولا التخلص من الودغيري.

في نفس السياق فإن التحكم في والي بنك المغرب يسمح برفض الترخيص لفتح المصارف الأجنبية. وإذا اقتضت الضرورة التحالف مع شركاء أجانب، مثل صوناصيد Sonasid مع شركة آرسيلور- ميتال Arcelor Metal

فالهدف هو الاستفادة من خبراتهم ودرايتهم. وباختصار، فالسلطة الملكية في الميدان الاقتصادي تسعى جاهدة لتكون مطلقة كما هي في الميدان السياسي والملك يجب أن يكون دائماً في وضع يسمح بتوسيع مساحة هيمنته ولا ينبغي أن يقتسم مع غيره تماما، كما هو الشأن من حيث الامتيازات والصلاحيات اللامحدودة التي يتمتع بها للقيام بمهمته بينما واجباته غامضة وغير دقيقة.

في الربع الأول من عام 2007، تجاوزت أرباح التجاري وفابنك 700 مليون درهم وهو رقم قياسي لن يشفع للودغيري. ففي مايو 2007 تمت إقالته من رئاسة البنك مما لم يشكل له أية مفاجأة لأنه كان موقنا أن أيامه معدودة في ذلك المنصب.

"نحن لم نعد نتفاهم، فلنفترق إذن" هكذا خاطبه الماجيدي. ولكن هذا القرار جاء مصحوبا ببادرة غير عادية: لقد مُنح الودغيرى مكافأة مالية قدرها 2.3 مليون أورو وتم تحويلها على ثلاث دفعات إلى ثلاثة مصارف فرنسية. الأرجح أن الغاية هو أن تبقى العملية غير علنية في المغرب.

من السهل أن ندرك السبب. ذلك أن العمل في حظيرة الملك يتضمن القبول باحتمال الإقالة في كل لحظة. ولكن لن يكون ذلك عبر الفصل من العمل مقابل تعويض كما هو متعارف عليه. أبدا، والهدف واضح: بالإضافة للعقوبة الاقتصادية، هناك إرادة خبيثة للإهانة، لكي يشعر المعني بالأمر بابتعاد أصدقاءه عنه وتشير الأصابع إلى أسرته بالريبة ويحس بفقدان السلطة والمكانة التي كانت لديه، وعندما تمر الأشهر يصبح نفسيا متقبلا للخضوع لكل الإهانات، وبعد أن يفرغ صبره في انتظار الشفقة يبدأ مشوارا مذلا حيث يتوسل لمن كانوا أصدقاءه أن يطلبوا من الملك العفو والرأفة به، فينتزع منهم بصعوبة وعودا غامضة، ثم تنغلق في وجهه أبواب القصر إلى الأبد، ويتحسر على حظوته الضائعة لدى الملك، وأخيرا لا يفارقه الندم والأسى.

المكافأة الممنوحة للودغيري لم يسبق لها مثيل وربما ترجع إلى سخاء الكاتب الخاص للملك محمد السادس. لكن الخبر وصل إلى سمع الملك فاستشاط غيظا ضد كاتبه لأنه تجرأ وانتهك بحماقة إحدى قواعد العمل.

لحد ذلك الوقت لا زالت المتاعب القضائية التي سيعيشها الودغيري فيما بعد لم تبدأ بعد ولكن المثير للانتباه أن الغرامة التي سوف تحكم عليه المحكمة بأدائها تساوي بالضبط مبلغ المكافأة.

الملك يحب المال

الملك رجل لا يتعامل دائما بمروءة ولذلك فرغم ثروته الهائلة ونفقاته الضخمة، فهو لا يستسيغ أن يحصل رجل لم يعد ينال رضاه على أدنى مبلغ من المال. إنه لا يؤيد أن يأخذ الرجل أي مبلغ من المال ولو كان زهيدا. بالنسبة إليه هكذا تكون الحكامة الجيدة.

ومما زاد في الطين بلة أن الودغيري لم يكتف بالحصول على مكافأة دون موافقة مسبقة من الملك (مما اعتبره هذا الأخير كإهانة لشخصه)، بل إنه حصل بعد ستة أشهر في شهر مارس 2008 على منصب المديرالعام لواحد من أكبر البنوك في المملكة العربية السعودية، و كأن الملكية هناك تسخر من ملكية المغرب وتريد ضمنياً أن تستخف بسلطتها. بعد وقت قصير من توليه هذا المنصب الجديد وُضعت ضد الودغيرى شكاية قضائية يوم فاتح غشت 2008 تتهمه بالرشوة، ويأتي هذا الإجراء أربع سنوات بعد الوقائع المزعومة، وسنتين بعد مغادرته المغرب، وهي صادرة من رجل الأعمال عبد الكريم بوفتاس وهو ابن أخ الوزير السابق بوفتاس الذي يرأس نادي الكولف دار السلام المجاور لإحدى الإقامات الملكية.

هنا سوف تبدأ فصول قضية غريبة، حيث لن يقوم أي طرف من أطراف النزاع بلعب الدور الذي يُراد له أن يلعبه. لقد تمت إحالة الشكاية إلى النيابة العامة في نفس اليوم الذي وُضعت فيه وتم فتح ملف قضائي بالضبط يوم 5 غشت. سرعة فائقة بالنسبة لشكاية تفتقر للأدلة ومقدمة بعد انقضاء أربع سنوات عن الوقائع.

عندما تولي الودغيري رئاسة التجاري وفابنك، بلغ إلى علمه ملف قرض في مرحلة ما قبل النزاع القضائي مع رجل الأعمال بوفتاس الذي كان دائنا بمبلغ 175 مليون درهم (17.5 مليون أورو) ولا زال في ذمته. كان يمتلك بقعة أرض في مراكش مرهونة لضمان القرض فالتجأ البنك كالعادة

لمسطرة بيعها في المزاد العلني لاستخلاص الـدَّيْن. استطاع بوفتاس بعد مفاوضات مع البنك الحصول على تأجيل عملية البيع عبر المزاد التي كانت مبرمجة ليوم 16 مارس 2004. وفي المقابل، تعهد بدفع مبلغ 45 مليون درهم (4.5 مليون أورو) فورا إلى البنك. الودغيري وافق إذن على منحه مهلة زمنية لتسديد المبلغ المتبقي، وإلا سيقوم البنك ببيع البقعة. مرت الأمور بصفة عادية، وفي اليوم السابق لتاريخ المزاد اجتمع المسؤول عن النزاعات بالبنك contentieux مع الموثق محمد الحجري الذي يكلفه بوفتاس بإجراءاته العقارية ووقعا اتفاقية يلتزم بموجبها الأستاذ الحجري بدفع 45 مليون درهم للبنك كما سبق التفاهم في مقابل تأجيل المزاد. نحن الآن في شهر مايو 2004 حيث النزاع يبدو في طريقه للتسوية. في عام 2005 اعتبر البنك أن الملف قد أغلق وانتهى الأمر.

في الشكاية المقدمة بعد ثلاث سنوات، في غشت 2008، يقول عبد الكريم بوفتاس أن الودغيري طلب وتلقى مبلغ 13 مليون درهم (1.3 مليون أورو) لتأجيل هذا المزاد. صاحب الشكاية يحظى بدعم محامي ذي نفوذ، محمد الناصري، محامي القصر والذي سوف يعين بعد سنتين وزيرا للعدل. على الرغم من موقعه الجديد كوزير سوف يستمر من خلال مكتبه محاميا للمشتكي وسيستمر معاونوه في التدخل في الملف. هذا الخلط بين الأدوار يوضح كيف تستخف الإرادة الملكية باستقلال القضاء. على كل حال ستتحول هذه الدعوى النابعة أصلا من رغبة انتقام شخصي إلى مأساة.

بعد تقديم الشكاية اتصل عبد الكريم بوفتاس هاتفيا بموثقه وصديقه محمد الحجري الذي كان يقضي عطلة في مدينة ماربيا الإسبانية: "لا داعي لعودتك للمغرب بسرعة فالقضية يتابعها القصر الملكي عن قرب". في هذه الأثناء لا زال الموثق يجهل تفاصيل الدور المركزي الذي عُهد إليه به دون استشارته. في الواقع أكد بوفتاس أن الموثق هو الذي كان قد اقتطع مبلغ 13 مليون درهم وسلمها إلى الودغيري. وعندما عاد إلى المغرب، اكتشف الموثق أن مكتبه خضع في غيابه لمداهمة بوليسية، وهذه مسطرة غير قانونية، ففي دولة الحق والقانون كان المفروض أن ينتج عنها إلغاء الدعوى أصلا. لقد صادرت الشرطة كل ملفاته ولكن أمام القاضي الذي استمع إليه كشاهد، قام بدحض كل ادعاءات بوفتاس. وعندما سألته المحكمة

في وقت لاحق، اعترف بوفتاس أنه لا يستطيع إثبات أو الإدلاء بأية حجة على مزاعمه، بل اعترف أنه من الصعب تقييم حجم الرشوة. كما أعلن شاهد آخر أن بوفتاس أسرَّ له أنه دُفع دفعا لتقديم شكايته وأنه ليس صاحب الإرادة في الحكاية كلها.

استراتيجية الخناق

في هذا الملف المحبوك بعناية لم يكن المطلوب من التحقيق أن يقوم بفحص دقيق للوقائع ولكن أن يثبت ويؤكد الإدانة. لقد قالها بوفتاس "القضية يتابعها القصر الملكي عن قرب"، وكان هذا الأخيرأي القصر يتوفر على أحد خدامه الأوفياء وهو القاضي جمال سرحان. كانت ولا تزال سمعة هذا القاضي معروفة في أنحاء المغرب، حيث يكلفه القصر بالملفات الأكثر حساسية، وحماسه المبالغ فيه يدفعه في كثير من الأحيان أن يتناسى دور القاضي وينحاز كليا إلى صف الاتهام. وهكذا، عندما طلب منه القاضي الفرنسي باتريك رامايل Patrick Ramaël الذي اشتغل على عناصر جديدة في ملف ابن بركة، السماح له بالاستماع للجنرال القوي حسني بنسليمان، أحد أعمدة النظام، أجاب القاضي بأنه لا يعرف عنوانه... القاضي سرحان يفكر حسب معادلات بسيطة: رجل = ملف = مُدان.

في شهر نونبر 2008 خضع الموثق والودغيري لإجراءات البحث دون معرفة الأسباب بينما قام القاضي باستبعاد شهادة المسؤولين في البنك ومنهم الرئيس المدير العام الحالي، والتي كان بإمكانها إلقاء بعض الضوء حول طبيعة تلك الصفقات في المعاملات البنكية وقد تكون في صالح المتهمَيْن. أما الودغيري فلم يتم استدعاؤه أصلا. المعطيات تشيرإلى أن الهدف الوحيد لقاضي التحقيق هو إضفاء صبغة جدية على قضية ملفقة من ألفها إلى يائها.

في الوقت نفسه، يتم تطبيق استراتيجية الخناق ضد البنكي المقيم في العربية السعودية حيث تلقى رسائل مجهولة المصدر وانهالت رسائل السباب على البريد الإلكتروني للمساهمين في البنك الذي يديره.
أما والي بنك المغرب فقد اتصل بنظيره السعودي قائلا:

- ينبغي عليكم التوقف عن توظيف هذا الرجل فلدينا ملفات تدينه.

- حسنا، ابعثوا لي تلك الملفات إذن.
- لا، لا أردت فقط إخباركم شفويا...

خلال هذه الفترة، يقول الودغيري، ذهبت للعُمرة من جدة إلى مكة المكرمة مع زوجتي وفي طريق العودة توقفنا في مطعم على جانب الطريق السيار. هناك استوقفني مغني مغربي شهير فسلم علي بحرارة ثم أتى مصحوبا بعمٍّ بوفتاس الذي اتهمني بالرشوة فبادرني بالقول: إنها قصة حزينة، لقد ألقوا القبض على ابن أخي ومارسوا عليه الضغط لإجباره على اتهامك[1] .
في يونيو 2009، أرسل المحامي الفرنسي بيير هايك Pierre Haïk وهو محامي الودغيري رسالة إلى القاضي سرحان يطلب منه موعدا للقائه. بعد مدة عادت الرسالة إلى عنوانه فوجد أن الظرف قد تم فتحه وقد كتبت عليه هذه العبارة: مرفوض من طرف القاضي. ثم جاء دور الماجيدي للتدخل فاتصل بالسكرتير الخاص للملك السعودي ليخبره أن محمد السادس يرجو أن يتم طرد الودغيري فورا. هذه المحاولة الأولى لم تنفع فعاود الماجيدي الكرَّة بعد بضعة أسابيع وبأسلوب مفاجئ: "إن مَلِكي سيتصل مباشرة بمِلِكِك لأجل الحصول على ما يريد!"

أصبح الضغط قويا جدا على مشغلي الودغيري فغادر مهامه ثم غادر المملكة العربية السعودية في يوليوز 2009 عائدا إلى فرنسا ونصَّب محاميا، محمد التبر، أحد رفقاء بنبركة: "لقد اطلعتُ على الملف عند زميلي الذي يدافع عن الموثق فتبين لي أنه فارغ. لقد فعلوا ذلك عمدا، إنها قضية سياسية، والقضية السياسية لا تستدعي الترافع بل التفاوض".
"لازلت أتذكر جيدا ، يقول الودغيري[2]، الجلسة كانت مقررة ليوم الثلاثاء، وفي يوم الأحد الذي سبقها اتصل بي المحامي قائلا :
- هل أراك في باريس يوم الثلاثاء؟
- ولكن ألـن تكون حاضرا في جلسة المحكمة ؟
- هناك جديد، والأمر خطير.
قدم إلى باريس فقال لي:

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011
[2] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011

- سوف يحكمون عليك بالسجن مدة طويلة بتهمة المساهمة في الرشوة، كشريك للموثق. فلا داعي لسفرك إلى المغرب.
- قلت بذهول: ماذا يمكن أن نفعل؟

ثم سرد لي أسطورة عن معركة غير متكافئة بين الذئب والحمل، كل هذا ليخبرني أنه لم يعد بإمكانه فعل أي شيء وأنه ينسحب. إن شبح القصر مخيف. لقد تلقى اتصالاً هاتفيا من الماجيدي الذي حذره: "إذا كنت تدافع عن الودغيري فأنت ضد صاحب الجلالة [1]".

أصدر القاضي قراره بالتأمل في ديسمبر 2009 ولكن وجب انتظار النطق بالحكم في شهر يوليوز 2010، لمعرفة قساوة العقوبات. الموثق حُكم عليه بعشر سنوات سجنا، واعتقل على الفور والتهمة "التزوير في وثائق عمومية والنصب" أما الودغيري فقد حكم عليه غيابيا بخمسة عشر عاما سجنا. والاثنان حكم عليهما بغرامة 35 مليون درهم بالتضامن بينهما كتعويض لبوفتاس.

حقا كانت قضية غريبة حيث أن عبد الكريم بوفتاس وهو الطرف الذي وجه الاتهام بالرشوة واعترف بكونه راشيا للودغيري، لم تستمع إليه المحكمة إلا كشاهد، ثم كطرف مطالب بالحق المدني وينوب عنه محمد الناصري محامي الملك ووزير العدل آنذاك. لقد تم التخلي عن تهمة الرشوة لتتم إعادة تكييف التهمة لتصبح "التزوير في وثائق عمومية والنصب"، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة. أما الموثق فإن حيثيات الحكم تعاملت معه كموظف والودغيري مساهم معه... تم بعد ذلك حجز ممتلكاته في المغرب وتشديد العقوبة في مرحلة الاستئناف شهر فبراير 2011.

بينما كان يقبع الموثق البريء أيضا من التهم الموجهة إليه في سجن الدار البيضاء، أضيفت للودغيرى سنوات سجن أخرى ليصبح الحكم عشرين سنة. إن الهدف ببساطة هو أن تتحول حياته إلى جحيم وتضيق عليه الأرض بما رحُبت. هكذا تكشف العدالة المغربية مرة أخرى عن وجهها القبيح فتتحول إلى آلة طحن لا أخلاق لها وذلك لإرضاء الإرادة الملكية.

يقول أحد المقربين من الملف معلقا: "عندما نقرأ قرار القاضي سرحان

[1] Ibid

ندرك أنه ليس هناك أي دليل ولا أية شهادة ضد خالد الودغيري. كل حساباته البنكية وحسابات أسرته خضعت لمراقبة دقيقة بين عامي 2003 و2008 حتى بعد رحيله من المغرب. الموثق نفى على الدوام دفع الرشوة للودغيري ولا يمكن إثبات أي صلة بين الرجلين. إنها قصة بئيسة تظهر قبل كل شيء أن السلطة في المغرب مرتكزة أولا وقبل كل شيء على مستويات من القرار ما يربط بعضها ببعض هوالخنوع والطاعة العمياء[1].

المستوى الأول هو الملك طبعا ثم أولئك الرجال الذين يدَّعون التحدث باسمه. يقال في كثير من الأحيان لقد مرت العدالة من هنا، لكنها في الحقيقة عدالة تستند إلى سلطة إقطاعية ومطلقة لملك يتبع تقاليد العصورالغابرة ."

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011

الفصل 8

جريمة سطو ناجحة في ميدان البورصة

"أنس الصفريوي.. ارحل!". بهذا الشعار استهدف متظاهرو حركة 20 فبراير، الذين استلهموا الثورتين الجاريتين في تونس ومصر، استهدفوا شخصية جديدة يطالبونها بالرحيل عن المشهد الاقتصادي والسياسي. وهو المطلب الذي ظل الى حدود الساعة مقتصرا على الدائرة الأولى من المقربين من محمد السادس، أولئك الذين يعتبرهم الرأي العام مسؤولين عن كل الآفات التي تعاني منها البلاد بدءًا بالفساد.

إن الهجوم على أنس الصفريوي، رمز الإنعاش العقاري والرئيس المدير العام لمجموعة الضحى لم يكن من قبيل الصدفة، فقد بات من المعروف منذ صيف 2011 أن هذا المقاول ينتمي إلى الدائرة المغلقة لـ"مليارديرات الخفاء" كما تصفهم وكالة الأنباء الأمريكية بلومبيرغ Bloomberg إذ تقول:"نطلق هذا الوصف على الذين فاقت ثروتهم المليار دولار أو أكثر، ولم يسبق أن وردت أسماؤهم على القوائم الدولية والبارزة للأثرياء". ومن المؤكد أن أنس الصفريوي بثروة تقدر بـ 2.3 ملياردولار أي 61,74 % من رأسمال شركته، يستوفي بامتياز معايير تصنيف بلومبيرغ.

أنس الصفريوي هو إذن ثاني أغنى أغنياء البلاد بعد الملك محمد السادس. لقد سقط الخبر كالقنبلة في أوساط الأعمال بالمغرب، وفي الصالونات الفارهة في فيلات الدار البيضاء عاد الحديث عن تلك الحكاية الطريفة التي تتردد بشكل كبير حول كون أنس الصفريوي حقق سنة 2008 أرباحا فاقت أرباح "الملك" أو "boss" كما يحلو لخبراء البورصة أن يلقبوه. قيل أن أرباح الصفريوي وصلت 263 مليون درهم مقابل 244 مليون درهم للملك، بالرغم من أن التحفظ يظل لازما بشأن صدقية هذه الأرقام .

الكل يتهامس أن رجلا غير متميز مثل أنس الصفريوي لا بد أن يكون مدعوما من طرف القصر الملكي وأن أفرادا من العائلة الملكية يشتركون معه في ميدان الأعمال ويحمونه. بل أكثر من ذلك، إنهم يعتقدون أنه قد تم اختياره بسبب خنوعه ليكون واجهة لشخصيات نافذة في محيط الملك تملك حصصا من مجموعته.

عندما يصبح "أيها الناس" مليارديرا

يتضايق الرئيس المدير العام بسبب الضجة الإعلامية التي تثار حول شخصه. كيف لا وهو الذي يردد دائما أنا مجرد عبد ربه ورجل مثل "أيها الناس[1]". السي أنس، كما تلقبه حاشيته، حياته "كلها عمل". ولكن السي أنس لا يمانع في العيش مثل كل المليارديرات. لكن رغم طائرته الخاصة وسياراته الفاخرة، فإن بعض أرباب الشركات المغاربة يفوقونه بذخا وترفا. وهذا ما يثير الانتباه أيضا في شخصه، فهو رجل عادي ومظهره الخارجي بسيط، ككل رب أسرة، وحدها أناقة اللباس، بقميص وربطة عنق داكنين، تذكرك أن الرجل من النخبة.

ولد أنس الصفريوي سنة 1957 وسط أسرة من تسعة أطفال تنتمي إلى الطبقة البرجوازية الفاسية التي ظلت تسيطر على عالمي الاقتصاد والسياسة في المملكة قبل أن تضايقها اليوم نخبة الدار البيضاء. السي أنس من المحظوظين الذين ولدوا وفي فمهم ملعقة من ذهب، والده كان من مسيري البنك الشعبي بفاس، علاوة على كونه رجل أعمال ناجح.

عائلة الصفريوي تستغل منجما لـ"الغاسول"، تلك المادة الطينية التي تنعش البشرة الحساسة، وتصدره للخارج. نشأ أنس الصفريوي في تلك البيئة الاجتماعية المالية المتميزة وغادر الدراسة في سن السابعة عشرة. بعد ذلك سيعود لينوه بمساره العصامي إذ يقول سنة 2006 في حوار مطول كله كليشيهات وأحاسيس رقيقة خص به الأسبوعية جون أفريك[2] "أردت أن

[1] Saloua Mansouri, « Anas Sefrioui : La vérité, toute la vérité », *Challenge hebdo*, 12 juillet 2008
[2] Leila Saïd, « Anas Sefrioui, monsieur dix mille logements par an », *Jeune Afrique*, 31 juillet 2006

أساير والدي وأتعلم منه كل شيء. الدراسة مهمة فعلا، لكنها لم تكن لتعلمني الأهم أي الحس السليم والتواضع وفوق كل شيء الالتزام بالقول والوعد مهما كلف الثمن". ثم أضاف "والدي كان معجبا بما كنت أمتاز به من تفان ومثابرة في العمل. لقد كنت أقضي كل وقتي على الطريق بين الدار البيضاء وأكادير وفاس، لتتبع الأشغال عن كثب في مناجمنا ومصانعنا لإنتاج ورق التغليف".

ثروة مبنية على السكن الاجتماعي

من خلال كثرة الأسفار تلك، سيصبح أنس رجل أعمال ويقوم بتطوير مقاولات عائلته. وابتداءً من سنة 1980 سيدخل ملياردير المستقبل عالم العقار. كان حكيما عندما فكر في الابتعاد عن ميدان البناء الذي يكلف استثمارات ضخمة، واختار أن يدخل قطاع الإنعاش العقاري لأن المضاربة في منظوره ستمكنه من تحقيق ثروة سريعة.

وهكذا بدأ بتأسيس مقاولة صغيرة سنة 1988 أطلق عليها اسم " إنعاش دجى مجموعة الضحى" وانتظر بصبر حتى سنة 1994 لجني الثمار الأولى لرهانه. في تلك السنة كان الحسن الثاني قد قرر بعد عقود من تجاهل التنمية الاجتماعية لرعاياه أن يعطي الانطلاقة لما وصف آنذاك ببرنامج 200.000 سكن اجتماعي. عرف المغرب وقتها انفجارا ديموغرافيا كبيرا، وبدأت الهجرة القروية تزيد من أحياء الصفيح. سنة بعدها، أي سنة 1995، أطلقت مجموعة الضحى أول برنامج لها: 2371 منزلا في عين السبع، أحد الأحياء الهامشية الأكثر تلوثا بالدار البيضاء الذي يضم مقار العديد من المقاولات المغربية.

كان اختيار أنس الصفريوي صائبا للغاية، ذلك أن قطاع الإنعاش العقاري سيصبح في بدايات عهد الملك محمد السادس من الأوراش ذات الأولوية بل من محركات الاقتصاد مع انطلاق المشاريع الكبرى لتطوير البنية التحتية .

هذه المشاريع غالبا ما تمر بتوقيع اتفاقيات شراكة مع الحكومات تخول للمنعشين العقاريين امتيازات ضريبية كبيرة، وحيازة الأراضي بأسعار

منخفضة. تقول صحفية اهتمت لفترة طويلة بملف مجموعة الضحى[1]:" بفضل السكن الاجتماعي تمكن أنس الصفريوي من بناء اللبنات الأولى لثروته، ومن المخزي أن تعلم أن هذه البرامج التي تم إطلاقها لفائدة الفئات المعوزة مهَّدت الطريق أيضا أمام فئة معدودة جدا من المنعشين العقاريين لتكديس ثروات هائلة ."الفقراء مصدر اغتناء الأغنياء. السكن الاجتماعي في المغرب يتم تشييده بمواد بناء غالبا ما تكون دون المتوسط ويدر أرباحا تتعدى نسبة % 30... "

كانت المرة الأولى التي اقترب فيها أنس الصفريوي من القصر الملكي أواخر عهد الحسن الثاني، كما يروي شاهد مقرب من دوائر السلطة بالمغرب. كان الصفريوي من المقربين من الرجل القوي سيء الذكر وزير الداخلية السابق إدريس البصري، "وكان أيضا، وهذا تفصيل مهم يقول شاهدنا، على علاقات وطيدة بشخصيات نافذة في الدار البيضاء، هؤلاء كانوا شركاء في سرية تامة بحصة 15% من مجموعة الضحى". من المستحيل التثبت من هذه المعطيات ولكن الأكيد أن الصفريوي اقتنع بأن الوصول إلى محيط الملك طريق يجلب الأرباح.

بعد وفاة الحسن الثاني سنة 1999 أقدم محمد السادس على إقالة إدريس البصري ومن ثم إبعاد كل الأسماء المقربة منه ومن بينهم شخصيات الدار البيضاء التي تحدثنا عنها أعلاه. "لقد وجدوا أنفسهم، يقول شاهدنا، مجبَرين على التخلي عن حصصهم في مجموعة الضحى لفائدة القصر الملكي". مرة أخرى معلومة دون برهان. ثم يواصل شهادته: "عاد أنس الصفريوي لتوطيد علاقاته مع القصر بداية سنة 2006، مع الكاتب الخاص للملك محمد منير الماجدي على وجه التحديد"، قبل أن يردف "دون أن ننسى أن شقيق محمد منير الماجيدي متزوج من ابنة عم أنس الصفريوي، إنها صلة دم تساوي ذهبا".

يجب الاعتراف أن أنس الصفريوي كان ذكيا وأضفى على مقاولته جاذبية أكثر عندما أطلق سنة 2003 ما وصف بـ"الشباك الوحيد". كانت فكرة جيدة

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, octobre 2011.

مؤداها أن يجمع في مبنى واحد كل المصالح - أبناك وموثق ومصالح الماء والكهرباء وغيرها - التي يحتاجها الذين يقدمون على اقتناء سكن اجتماعي ومعظمهم أميون وليس لهم حساب بنكي. الهدف هو استكمال كل المساطر الخاصة باقتناء السكن في يوم واحد، تلك المساطر كانت عادة ما تستغرق أسابيع عديدة وربما أشهرا. ظلت مجموعة الضحى ولمدة لا يستهان بها تسيل لعاب المغاربة الراغبين في سكن جديد .

عبَّر أنس الصفريوي خلال الحوار الذي خص به مجلة جون أفريك عن ارتياحه وهو يعلن "أرباحنا ما بين سنتي 2002 و 2005 ناهزت 30% من رقم المعاملات. والأرباح التي حققناها سنة 2005 تقارب 60 مليون أورو، وميزانيتنا تفوق 150 مليون أورو[1]."

"الشطط في استغلال المعلومة" أفظع جريمة في تاريخ البورصة بالمغرب

عرفت سنة 2006 تغيرا ملحوظا بعد إدراج % 35 من رأسمال الضحى في البورصة. أسابيع بعد ذلك، لمح بعض مدراء الشركة أن ضغوطا من طرف المحيط الملكي هي التي كانت وراء فتح رأسمال الشركة .

بدأت عملية الإدراج في البورصة في تاريخ 6 يوليوز2006، ببيع أسهم في ملك أنس الصفريوي نفسه. وكانت التوقعات متفائلة وتُجمع على أن عملية الإدراج تلك كانت عملية ناجحة بامتياز. كتبت مجلة تيل كيل أياماً قبل ذلك "أولى التوقعات تفيد أنه تم اكتتاب أسهم الشركة أزيد من 15 مرة!" (الطلب يتجاوز العرض 15 مرة) أما الخبراء والمحللون الماليون فقد أشاروا إلى "أنها المرة الأولى التي يتم فيها إدراج مقاولة عقارية بالبورصة، وهذا من دواعي الثقة". إلا أن الواقع غير ذلك كما يقول الصحفي، "ذلك أن الطلب على الاكتتاب فاق 18 مرة العرض، مما أدى حتما إلى ارتفاع مهول لقيمة السهم. ولكي يبقى حجم التداول حرا على سهم ارتفعت قيمته كثيرا، قام الصفريوي انسجاما مع القانون بقسمة قيمة كل سهم على نصفين، وبذلك تضاعف عدد الأسهم".

---

[1] Ibid

ثمة حقا ما يدعو الصفريوي للإبتهاج، لقد استطاع استخلاص مبلغ 2.7 مليون درهم (270 مليون أورو). حتى البسطاء من الناس حققوا أرباحا من هذه الصفقة. تحكي مستشارة من الدار البيضاء متخصصة في التواصل المالي أنها وزوجها استفادا من هذه العملية الفريدة واستطاعا أن يدفعا ثمن سفر إلى الخارج وأن زميلا لها دفع تسبيق مسكنه بفضل الضحى، وفي محيطها كان الكل يعلم أن أسهم الضحى كانت ستدر عليهم أموالا هائلة رغم أن لا أحد يعلم كيف.

الأشهر التي أعقبت عملية الإدراج تلك ستكشف أن هناك أشخاص آخرين في الظل صنعوا ثروات حقيقية بفضل الضحى؛ إنها عملية سطو يعتبرها المحللون الماليون والبنكيون أكبر جريمة شطط في استغلال المعلومة في تاريخ البورصة بالمغرب.

الملاحظة الدقيقة لتحولات أسعار أسهم الضحى سيرى جليا أن الأمور حُسمت منذ الأشهر الأربعة الأولى التي أعقبت فتح رأس المال بالبورصة. وبالضبط عبر ثلاث مراحل خلال الفترة الممتدة بين 6 يوليوز و10 نوفمبر حيث عرفت أسعار الأسهم ارتفاعا مريبا و"غير مبرر[1]". حسب المحللين الماليين فإن القيمة المتداولة شهدت ارتفاعا بشكل معقول إلى أن وصلت إلى حدود 800 درهم للسهم الواحد وذلك بسبب "مصلحة مبررة اقتصاديا[2]" بالنسبة للمنعش العقاري. بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية حيث سنشهد أول حالة لانفلات السوق والسبب؟ صدور مذكرة تحليلية من فرع التجاري وفابنك المتخصص في البورصة يقدر سهم مجموعة الضحى بقيمة 1050 درهم، وبحكم السلوك القطيعي للمستثمرين وصغار المساهمين وصل سعر سهم الضحى بسرعة إلى هذه القيمة وهو ما سيتعزز عندما أصدر نفس الفرع مذكرة أخرى تقدر فيها سهم الضحى بقيمة 1400 درهم. إنه لأمر غريب، غريب جدا خصوصا عندما تعلم أن التجاري وفابنك تابعة لـ "أونا" أحد الهولدينات الملكية...

[1] Souhaïl Nhaïli, «Action Addoha : le niveau du cours alarme les ana- lystes», *La Vie éco*, 10 novembre 2006
[2] Ibid

إبتداءً من هذه اللحظة، حيث أصبحت قيمة تداول أسهمها 1490 درهم قامت مجموعة الضحى بالتوقف عن البيانات الرسمية خصوصا في ما يتعلق بشراء الأراضي، ذلك أن أي معلومة بهذا الشأن تمكن دائما من استباق قيمة المجموعة في البورصة. وهنا ستبدأ المرحلة الثالثة، والتي وصفها البعض بـ "جريمة السطو في ميدان البورصة"، تميزت بتزايد مستمر لقيمة الضحى بفعل الإشاعات والمضاربات[1] إلى أن وصلت يوم 10 نوفمبر 2006 سقف 2014 درهم، وفي نفس اليوم، وصلت قيمة تداولها حدود مليار درهم (100 مليون أورو) وهو رقم قياسي، أي ما يعادل ثلثي رقم معاملات البورصة! إنها سابقة في تاريخ بورصة الدار البيضاء، وذلك ما سيفسره هذا الحدث الذي وقع في الغد.

يوم 11 نوفمبر 2006، قام أنس الصفريوي بتوقيع اتفاقية مهمة مع الدولة بحضور الملك، لاستثمار11 ملياردرهم، تضم الإتفاقية مشروعين سياحيين لم يخضعا قط لأي طلب عروض أو مناقصة. إذا كان الملك لا يوقع نفسه الاتفاقية ـ ويترك تفاصيلها للوزراء وسامي الموظفين ـ فإن حضوره يبرهن على اهتمامه بها. خلاصة الاتفاقية أن الدولة تبيع الأراضي بثمن جد منخفض للمنعش العقاري وهو يلتزم بتطويرها. المشروع الأول مساحته 53 هكتار ويخص حديقة الحيوانات السابقة بمدينة تمارة قرب الرباط، حيث التزمت الضحى أن تحولها إلى شقق سكنية وفيلات راقية، مشروع يتطلب منها استثمارا قدره 4.65 مليار درهم. أما المشروع الثاني فيتطلب غلافا ماليا قدره 6 مليار درهم على مساحة تبلغ 450 هكتار ويتعلق الأمر ببناء قطب سياحي في مدينة الرباط دائما [2].

بالنسبة للكثيرين فإن الارتفاع الصاروخي الذي عرفه سهم الضحى في البورصة والإقبال الكثيف على اقتنائه لا يفسّره إلا شيء واحد وهو أن بعض الراسخين كانوا يعرفون مسبقا أن الملك سيمنح امتيازات للمجموعة على شكل أراضي تمكنها من الرفع من رقم معاملاتها. وإذا علمنا أن قيمة

[1] Ibid

[2] Atika Haimoud et Adam Wade, «Immobilier: Addoha a les moyens de ses ambitions», *Aujourd'hui Le Maroc*, 17 novembre 2006.

مقاولة عقارية ترتبط أساسا بإمكانياتها في حيازة العقار فمن الواضح هنا أن الأمور حُسمت بعناية.

بعد اشتراط عدم ذكر أسمائهم أشار العديد من المقربين من الملف إلى الدور الجوهري الذي لعبه المحيط الملكي. في محاولة منه لخلط الأوراق عمد صديق الملك والوزير المنتدب في الداخلية فؤاد علي الهمة إلى نشر شائعة - خاطئة - مفادها أن الأمير مولاي رشيد هو من يقف وراء هذه القضية... هل يريد أن لا تتجه الأبصار صوب محمد السادس ؟

لا علم لي بهذا الأمر

أكيد أنه ليس هناك دليل رسمي يورط الملك في هذه القضية، إلا أنه في المقابل أيضا، لم يتم الكشف عن هوية المساهمين الجدد في المجموعة. يستحضر الصحفي ويقول "وقتها كنت أقمت الدنيا ولم أقعدها بحثا عن هوية هؤلاء إلا أن السر تم التكتم عليه بعناية فائقة.[1]"

وعندما طُرح السؤال على نور الدين الأيوبي المدير العام للمجموعة في حوار أجرته صحيفة يومية مغربية مقربة من السلطة[2] أياما قليلة بعد التوقيع على الاتفاقية بحضور الملك محمد السادس، علق لتفادي الأسئلة المحرجة قائلا: " فعلا كانت هناك إشاعات لا أساس لها بخصوص قدوم مستثمرين جدد إلى رأسمال المجموعة... نحن ليست لدينا مشاكل مالية، بل عكس ذلك تماما، وبالتالي فإن دخول مساهمين جدد في رأسمالنا أمر غير وارد."

إنه كلام غير مقنع بتاتا. لقد مرت ست سنوات على إدراج المجموعة ولا تزال هويات مالكي رأسمالها عبر البورصة خاضعة لسرية تامة. حتى مديرة التواصل ببورصة الدار البيضاء، آسية الوراق، تقول إنها لا علم لها بالأمر! ياللغرابة! لو كنا بصدد سوق منظمة بشكل محكم، فإن ما يمكن أن نصفه بـ"قضية الضحى" يستدعي تحقيقا حول الشطط في استغلال المعلومة Délit d'initié. إلا أن المجلس الأخلاقي للقيم المنقولة الذي من المفترض أن يلعب دور شرطي البورصة، فضّل ألا يعير أي اهتمام للأمر.

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, octobre 2011.
[2] Ibid

أما بالنسبة لأنس الصفريوي فقد ظل دائما ينكر بقوة أي دعم أو أمتياز يتمتع به من قِبل الملك، منذ سنة 2006 وهو يؤكد دائما للصحافة المغربية أن " لا شيء يميز مجموعتنا عن الآخرين، ولا وجود لشخصية نافذة تدعمنا، ولم يسبق لنا أن سربنا معلومة "متميزة" وإلا كيف يتأتى لنا أن نفعل ذلك ونعطي لآخرين معلومة يغتنون بها على حسابنا؟ [1]"

إلا أن ثمة رجل أعمال آخر يتجرأ منذ سنة 2007 على الاحتجاج والتنديد عبر المنابر الإعلامية بالامتياز الذي يحظى به في نظره منافسه الرئيس المدير العام لمجموعة الضحى. فبالنسبة اليه "كل ما هو مِلك للدولة يجب أن يجب أن يباع وفقا لطلب عروض[2]". هكذا يقول. اسم هذا الرجل "الوقح"؟ إنه ميلود الشعبي، الرئيس المدير العام لمجموعة إينا هولدينغ (في ميادين البناء الصناعة، المتاجر الكبرى، السياحة، الصلب..)، والتي تحقق رقم معاملات سنوي يتجاوز 10 مليار درهم (مليار أورو). إنه حقا الاستثناء بين رجال الأعمال المغاربة .

لاشيء يجمعه بمنافسه الأبدي أنس الصفريوي. السي أنس من فاس وميلود الشعبي بدوي ولد في قرية صغيرة قرب الصويرة، على الساحل الأطلسي. إذا كان أنس قد ترعرع وسط عائلة برجوازية فإن ميلود الشعبي في ربيعه الثاني عشر كان يرعى الماعز قبل أن ينطلق في العمل في ميدان البناء في سن المراهقة. ما يجمع الرجلين ربما شيء واحد هو كونهما عصاميين. أسس الشعبي أول مقاولة له عام 1948 واختار قطاع البناء. أنس كان صديقا حميما لوزير الداخلية الوزير القوي في عهد الحسن الثاني، أما الشعبي فقد كانت علاقاته دائما متوترة مع المؤسسة الملكية، دون أن يتخطى الخطوط الحمراء..

يختار ميلود الشعبي اليوم اعتماد سياسة الهدوء، تاركا لابنه عمر مهمة رفض المقابلات الصحفية. لقد عمل أواخرسنة 2006 على تفجير قضية

[1] Op. cit.
[2] Hassan Hamdani et Fahd Iraqi, «Miloud Chaabi. Le berger qui a décroché la lune», *TelQuel*, nº 297, du 10 au 16 novembre 2007.

حديقة الحيوانات التي استولت عليها مجموعة الضحى في نوفمبر 2006 بموجب اتفاقية الاستثمار الشهيرة. لقد اعترف نورالدين الأيوبي المدير العام لمجموعة الضحى في حوار خص به صحيفة أوجوردوي لوماروك[1] أن هذه المساحة الأرضية من 53 هكتار:" تم اقتناؤها بمبلغ 420 مليون درهم، أي 820 درهم للمتر المربع. وبما أن هناك أسلاك كهربائية من توتر عالي يجب دفنها، فقد ارتفعت التكلفة إلى 1000 درهم للمتر المربع". إنه ثمن جد منخفض، ذلك أن ثمن المترالمربع آنذاك يناهز20.000 درهم للمتر المربع.

وعندما هدد ميلود الشعبي، لإزعاج الضحى، بتقديم عرض لشراء المساحة الأرضية المذكورة بثمن السوق، لاقى تجاهلا "هائلاً" من قبل السطات. لم تكن تلك الفضيحة هي الوحيدة التي ارتبطت بحديقة الحيوانات. لقد تعهدت مجموعة الضحى بموجب الاتفاقية أن تشيد حديقة حيوانات أخرى إذ قال الرئيس المدير العام "كلفتنا الدولة بتشييد حديقة حيوانات على مساحة تبلغ 50 هكتار وفق المعايير الدولية العالية. وقد بدأنا في ربط الاتصال بخبراء عالميين مختصين من أجل هذا المشروع الذي سيقام على بعد كيلومتر واحد من حديقة الحيوانات الحالية[2] ." حتى سنة 2010 وتحت ضغط الرأي العام الذي كان ينتظر مشروعه، خصص أنس الصفريوي 420 مليون درهم لبناء المشروع الذي كلف الدولة في نهاية المطاف 800 مليون درهم، وهو المشروع الذي تم تدشينه في يناير 2012 .

بالنسبة لبعض المراقبين لأمور الملكية، يعتبر إدراج الضحى في البورصة، بالإضافة لكونه نموذجا للشطط في استغلال المعلومة، نقطة تحول جوهرية في نظام الافتراس الذي أنشأه الملك ومحيطه. هنا وجهة نظر أحد رجالات البلاط الذين احتكوا لفترة طويلة بمحيط الملك محمد السادس. يقول الرجل "إن جريمة استغلال المعلومة لا تنحصر فقط في امتلاك معطيات مسبقة حول سعر السهم في البورصة، إن التلاعب الحقيقي هو أن تمنح أراضي من المِلك العام بأسعار منخفضة مع العلم أن سعر السهم سوف يرتفع باستمرار. لقد فهموا من خلال الضحى أن اقتصاد المال أسهل وأسرع

[1] Ibid
[2] Aujourd'hui Le Maroc, op. cit.

للاغتناء من الاقتصاد الحقيقي. لقد طوروا آليات معقدة لمنح أنس الصفريوي احتياطيا عقاريا جعل أسهمه في البورصة ترتفع قيمتها"[1]، وللرد على السؤال: من هم المستفيدون من العملية ؟ ابتسم وقال: "هم الذين يعملون في المحيط الملكي، وهم في الواقع يشهدون على الطابع السائد في عصرنا هذا الذي يسير نحو المضاربة والاغتناء بلا حدود وإخضاع الاقتصاد لسلطة المال ". يا له من اكتشاف...

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, décembre 2011.

الفصل 9

الدولة تدعم شركات صاحب الجلالة

ليست السرية إحدى الخصال التي يتمتع بها الرجال المحيطون بالملك خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالنتائج المالية للشركات التابعة للهولدينغ الملكي. تدار هاته الشركات من قبل تكنوقراط، معظمهم من خريجي مدارس المهندسين الفرنسية الشهيرة (البوليتيكنيك، والسانترال)، تكونوا وفق النظام الجمهوري الفرنسي لكنهم عادوا لخدمة جلالة الملك. في هذا السياق الذي لا يرحم، حيث يتنافس التملق مع وجوب تحقيق أحسن النتائج، يصبح استعراض حُسن الأداء الاقتصادي كما تستعرض عضلات الجسم، الوسيلة الأمثل للحفاظ على المقاعد (المهددة في أي لحظة). مجموعة أونا هي أول معنية بهذه الأعراف.

قبيل الاندماج في عام 2009 مع الشركة الوطنية للاستثمار SNI، أظهرت الشركات التابعة لهذه الأخيرة أداء لا يمكن إلا أن يثير شهية أي مسؤول تنفيذي :كل الشركات كن يحتللن مواقع قيادية في ميادينهن، ينطبق الأمر على شركة Centrale laitière بحصة في السوق تقارب 62% من منتجات مشتقات الحليب، كما ينطبق على لوسيور كريستال المسيطرة على قطاع الزيوت، بيمو في قطاع البسكويت، مرجان وأسيما في قطاع التوزيع التجاري. بعض الفروع مثل Cosumar في قطاع صناعة السكر، تملك امتياز الاحتكار المطلق، أو تتمتع بامتياز التفرد على المستوى الوطني مثل Sopriam الموزع الحصري لعربات بيجو وسيتروين في المغرب.

ولكن دعنا نعترف بالحقيق، فمحمد السادس ليس هو المحرض الوحيد على هذا النظام الملكي المفترس، متفرداً عن نماذج أخرى مماثلة في المغرب العربي، ففي تونس مثلاً، استطاع الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته

ليلى الطرابلسي أن يسيطرا على قطاعات كاملة من الاقتصاد ويسخروها لمصلحة المقربين منهم.

يشهد التاريخ أن الحسن الثاني هو الذي كان السباق إلى إنشاء هذا "الأخطبوط الملكي" الذي تحول فيما بعد إلى ما يعرف الآن بـ "أونا". لكن باستثناء الزراعة والضيعات الملكية التي كان يحرص عليها، لم يكن الملك المسن يدير أعماله بدقة. لذلك أوكل منذ التسعينات إدارة شركاته الزراعية، المعروفة باسم الضيعات الملكية Domaines Royaux إلى صهره خالد بنحربيط زوج ابنته الأميرة للا حسناء. "السيد الصهر"، كان طبيب قلب ولم تكن له أية دراية بإدارة المزارع. لذلك فقد قام بتسيير الضيعات قرابة عقد من الزمان دون كبير موهبة (ولكن دون كوارث).

كانت شركة أونا بالنسبة للحسن الثاني قبل كل شيء وسيلة لتعزيز سلطته السياسية. انسجاما مع رغبته في تكريس الاستبداد الملكي لا بد لهذا الاستبداد أن يشمل كل المجالات و منها المجال الاقتصادي. الأمر مختلف مع محمد السادس، فبمجرد وصوله إلى الحكم، وبمساعدة من صديقه المخلص منير الماجيدي، سارع الملك الشاب إلى تنمية المشاريع العائلية والتي أصبحت "مُجبرة" أن تدر أرباحاً، ومن ثم فإن أي منافس يتجرأ على مواجهته في الميدان الاقتصادي يعرض نفسه لحرب بلا هوادة.

حرب أخرى، بين الإخوة الأعداء هذه المرة، نشبت في سرايا القصر بين عامي 2006 و 2007. طرفاها رجلا القصر القويان، الذراع الأمني فؤاد علي الهمة الذي يحرك الخيوط في وزارة الداخلية، والذراع المالي منير الماجيدي، الذي يدير الثروة الملكية . إحدى هاته المعارك دارت رحاها سنة 2006 وكان لفرنسا دور محوري فيها.

تحت تأثير الصدمة من خشونة الأسلوب المستعمل من طرف رجال الملك لتهميش شركات فرنسية مثل أكسا Axa وأوشان Auchan، اشتكت السلطات الفرنسية إلى محمد السادس من سوء المعاملة التي أصبحت تلاقيها في المملكة، لكن هذه المبادرة لم تكن موفقة: لقد كان منير الماجيدي يجتهد في صمت لأجل فك التحالفات التي كانت شكلتها بعض فروع "أونا" مع عدة

شركات فرنسية تحت حكم الحسن الثاني. ومع ذلك، وعملاً بقاعدة "فرق تسد"، كلف محمد السادس الهمة بالتحقيق في التظلمات الفرنسية. استشعر الهمة في هذا فرصة ذهبية لتوجيه ضربة إلى منافسه مجيدي، فقام بالتعاون مع مدير المخابرات المغربي، ياسين منصوري، بإجراء استجواب بوليسي صارم للسكرتير الخاص للملك[1]. هذا هو مصير المصالح الفرنسية في أواسط عقد 2000، تغذيه الصراعات الشخصية في الملعب الخلفي للقصر.

منافع صندوق المقاصة

محمد السادس كالحسن الثاني لا يتردد في توظيف سلطة الدولة لأجل مصالحه الشخصية، بينما يسعى لتسويق صورته كملك الفقراء لشعبه وكذلك للمجتمع الدولي. لكنه في الواقع يستمر في الاستحواذ على المال العمومي على نطاق واسع وتحت غطاء قانوني كما يتضح من قضية الدعم الموجه لحصول المواطنين على المنتجات ذات الضرورة الأولى (النفط والبوطاغاز والسكر والزيت).

منذ أربعينات القرن الماضي يتوفر المغرب على منظومة للمقاصة يديرها صندوق يحمل الاسم نفسه تموله مداخل الجباية ومدفوعات الخزينة العامة والغرامات الإدارية وغيرها ويمكّن من الإبقاء على مستوى مقبول من أثمان المنتجات الأساسية أقل من ثمنها الحقيقي. لكن مع ارتفاع أسعار المواد الخام ونمو السكان ارتفعت مصاريف الصندوق بشكل مخيف لتصل إلى 20 مليار درهم (2 مليار أورو) في عام 2007 وأكثر من 36 مليار درهم (3.6 مليار أورو) في عام 2008 و45 مليار درهم (4.5 بليون أورو) في عام 2011. بغض النظر عن الضغط الذي تشكل هذه الأرقام على ميزانية الدولة، فهذا هو ثمن السلم الاجتماعي. ومن ثم يعرف محمد السادس أن كل زيادة في حجم الدعم ينتج عنه ارتفاع و لو طفيف في أرباح شركاته.

[1] Fédoua Tounassi, « Querelles de basse-cour », *Le Journal hebdomadaire*, n° 286, du 7 au 13 mars 2009

ومع ذلك توجد البدائل الممكنة لهذا الصندوق. على سبيل المثال، يقول نجيب أقصبي الخبير الاقتصادي والأستاذ المعروف في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، "الدولة يمكنها أن توزع بعض الدخل على الفقراء، كنوع من الحد الأدنى" ثم يشرح: "يقدر عدد الفقراء في المغرب بين 4.5 و 5 ملايين من الأشخاص، تقريبا مليون أسرة. إذا كانت الدولة توزع عليهم 1000 درهم شهريا (100 أورو)، فالكلفة الإجمالية هي 12 مليار درهم (1.2 مليار أورو) سنوياً. أقل بكثير من المبلغ الحالي 45 مليار درهم. ولو أضفنا مليون أسرة أخرى من الطبقة بين الفقيرة والمتوسطة ومنحناها نفس المساعدة المباشرة فإن الكلفة تبقى أقل من النظام الحالي للمقاصة وأكثر نجاعة وإنصافا. نحن نؤدي ثمن عدم إصلاح هذا النظام[1] .

مع الأسف يبدو أن هذه الاعتبارات المالية عوالم بعيدة جدا عن شواغل صاحب الجلالة ومحيطه. إذا كان منير الماجيدي حسب رأي المراقبين الذين تعاملوا معه، يعيش في ترف و بذخ كبير، فإن زوجة السيد فؤاد على الهمة حريصة بدورها على التشبث بامتيازاتها كما يتبين من هذه الحكاية: بعد قضائها بضعة أيام في باريس شهرغشت 2006، ركبت السيدة الهمة طائرة الخطوط الملكية المغربية RAM لتعود إلى المغرب برفقة ابنتها وخادمتها. وعندما انتبهت إلى أن هذه الأخيرة تتوفر على تذكرة الدرجة الاقتصادية فقطً بدل الدرجة الأولى ذهلت و قررت إصلاح هذا "الحماقة" فطلبت على الفور من المسؤول عن المخابرات DST لدى سفارة المغرب بباريس أن يتدخل لدى شركة الطيران. لكن الشركة رفضت الرضوخ للتهديد والوعيد وخاصة أن الطائرات ممتلئة بالركاب في هذا الوقت من السنة. هنا تدخل شخصيا عبد الرزاق الجعيدي القنصل العام للمغرب في باريس عبر الهاتف وزعم أنه يحمل أمرا مباشرا من الملك[2] .

الحكاية لا تخبر في أي درجة سافرت خادمة الهمة... ولكن على العموم لا زال هذا المستوى من مقاومة التسلط استثنائيا، والحكومة المغربية تعرف ذلك جيدا لأنها تعيشه باستمرار.

---

[1] Entretien avec les auteurs, Rabat, septembre 2011

[2] «Une grande mission de l'ambassade du Maroc à Paris», www.bakchich. info, 11 août 2006

في عام 2005 أعلنت الحكومة أنها في إطار الخوصصة باعت كل الحصص العمومية من رأسمال أربع مصانع للسكر إلى شركة كوسومار Cosumar بثمن إجمالي قدرة 1,367 مليار درهم [1]. وزير المالية آنذاك فتح الله ولعلو، وهو اليوم عمدة مدينة الرباط، وصف هذه العملية بكونها "تندرج في إطار مشروع كبير لتطوير صناعة السكر في المغرب وتبرهن على إرادة الدولة ضخ دينامية جديدة في القطاع الزراعي و الصناعي على السواء". ولكن الوزير نسي أن يشير إلى أن بعد بيع الشركات الأربع لشركة كوسومار التي تمتلكها بدورها أونا ONA أصبحت المملكة في حالة فريدة من نوعها: كيف يعقل أن تسمح الخوصصة لشركة يمتلكها رئيس الدولة أن تتمتع بوضعية احتكار؟

المغاربة يحبون السكر ويستهلكون منه كل سنة حوالي مليون طن نصفه منتوج محليا ونصفه مستورد. منذ عام 1996 حددت الدولة الإعانة العمومية في مبلغ 2000 درهم للطن المصفى لكي تضمن للأسر الاستمرار في شرب الشاي بالنعناع. يقول الأستاذ نجيب أقصبي وإدريس بن عطية ونور الدين العوفي في كتاب[2] مخصص للزراعة المغربية نشر عام 2008 "تحت سيطرة كوسومار التابعة لمجموعة أونا، تتكون صناعة السكر من ستة مصانع للسكر الخام وسبعة لسكر الأبيض واثنين للتصفية". وبما أن مبالغ الدعم تُدفع مباشرة إلى وحدات الإنتاج ومستوردي السكر المصفى بناء على الكميات المباعة أي بعبارة أخرى إلى كوسومار وحدها، وحسب الأرقام التي تصرح به الشركة. "هذا الوضع يطرح مشكلة، يواصل نجيب أقصبي. بما أن شركة كوسومار تحتكر كل قطاع السكر-الإنتاج والتحويل والتوزيع - فهي بالضرورة تشارك الدولة في تدبير صندوق المقاصة في الجزء المتعلق بالسكر. تمر الأمور في تعتيم تام بين هذين الطرفين: من ناحية شركة قوية من المجموعة الملكية، ومن ناحية أخرى الإدارة التي لا تملك الوسائل وربما، وهو الأهم، الإرادة و لرغبة في مراقبة ما تدلي به الشركة من أرقام في فاتورة الدعم[3]." كل الاحتمالات تبقى واردة...

[1] AFP, 16 septembre 2005
[2] Najib Akesbi, Driss Benatya et Noureddine El-Aoufi, *L'Agriculture marocaine à l'épreuve de la libéralisation*, Rabat, Économie critique, 2008
[3] Entretien avec les auteurs, Rabat, septembre 2011

أونا تحدد الرسوم الجمركية على الحليب المستورد

إن وضعية شركة المركزية للحليب Centrale laitière التي تتقاسم أسهمها بالتساوي شركة أونا والشركة الفرنسية دانون Danone تعطي دليلا آخر على نظرة الازدراء التي يلقيها الملك على قواعد اشتغال ميزانية الدولة. يتراوح استهلاك الحليب الشهري في المغرب بين50 و60 مليون لتر، خُمُسُه مستورد من الخارج على شكل مسحوق الحليب المجفف، يُستعمل أساسا لصناعة أنواع الحليب الرائب وهذا هو النشاط الرئيسي للشركة[1]. إلا أن أسعار الحليب المجفف عرفت ارتفاعا لم يسبق له مثيل في الأسواق الدولية. في منتصف سنوات 2000 ارتفع معدل السعرمن 20.000 درهم للطن في عام 2005 إلى أكثر من 25.000 درهم في السنة الموالية مما تسبب في متاعب لمنتجي الحليب الرائب بالمغرب فقاموا بزعامة شركة المركزية للحليب سنة 2006 بالضغط على الحكومة لتخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلعة التي كانت خاضعة لرسم جمركي يساوي 60%.

وجدت الحكومة نفسها في ورطة: مسحوق الحليب المستورد كل سنة يناهز 12.000 طن والرسوم الجمركية المستخلصة تصب مبلغ 110 مليون درهم في ميزانية الدولة ولكن أيضا في صندوق خاص للتنمية الزراعية[2]. نظريا هذا استعمال سليم للمال العام. ولكن شركة المركزية للحليب لا شأن لها بذلك لأنها لا تقبل أن يتضاءل هامش الربح ولذلك قامت مدعومة بالمنتجين الآخرين بالتهديد بوقف استيراد الحليب المجفف عشية شهر رمضان حيث يرتفع استهلاك الحليب ومشتقاته. رضخت الحكومة بسرعة متذرعة بقدوم الشهر المبارك وقررت تخفيضا كبيرا على الرسوم الجمركية من 60% إلى 35% بالنسبة لمسحوق الحليب ومن 102% إلى 2.5% بالنسبة للألبان المعقمةUHT .[3]

[1] Fahd Iraqi, «Lait : ça va bouillir !», *TelQuel*, n° 290, du 22 au 28 sep- tembre 2007.
[2] Ibid
[3] Ibid

بصفة عامة، إن شركات القطاع الخاص التي يُشتبه في كونها تحاول منافسة الشركات الملكية يكون مصيرها أسوأ من مصالح وزارة المالية. والشركة السعودية صافولا Savola عاشت هذه التجربة المريرة. ما ذنبها؟ لقد نافست بنجاح منتجات الشركة الملكية لوسيور Lesieur إلى غاية عام 2011. لقد أنشأت صافولا فرعا لها في المغرب عام 2004 وقيل آنذاك أن القصر أعطى مباركته لاستثمارها في المغرب نظرا للعلاقات الجيدة والتضامن الملكي بين المملكة المغربية ومملكة آل سعود.

لكن بعد سنة فقط أي عام 2005، تجاوزت نتائج صافولا توقعات أصحابها من خلال نجاح زيت "عافية" في السوق المغربية مما نتج عنه انخفاض بنسبة 10% لحصة السوق التي كانت تستحوذ عليها لوسيور. هذا أمر غير مقبول وهنا ستبدأ المعركة. كل السبل المؤدية إلى إسقاط الشركة السعودية ستكون جيدة. إذا أخذنا بعين الاعتبار حساسية الملف، فإننا لا نستطيع تصور أن محمد السادس لم يكن يعلم بتطوراته، مما يعني أنه بارك الشكاية التي قدمتها شركة لوسيور إلى مجلس المنافسة في عام 2007.

إلى غاية تقديم الشكوى، لم يكن المجلس يتعدى أن يكون عبارة عن صدفة مفرغة عاجزة عن مجرد الاجتماع للبت في الشؤون الاعتيادية، لكنه في هذه المرة أبان عن حماس مفاجئ وأدان صافولا وأمرها أن تضع حداً لأعمال إغراق السوق. كانت ضربة قاسية دون شك، لكن الضربة الأقسى هي التي ستقوم بها أونا مباشرة عبر سلسلة متاجر مرجان وأسيما التابعتين للهولدينغ الملكي، حيث توقفتا معاً بين عشية وضحاها، عن توريد رفوفهما بزيوت صافولا.

مارست أونا ابتزازاً قوياً على قنوات التوزيع المستقلة (متاجر، ...) لإجبارها على مقاطعة زيوت صافولا، فقد هددت غير المسايرين لها بالتوقف عن إمدادهم بالسكر من منتجات كوسومار ومنتجات الرائب ومشتقات الحليب التي تنتجها مركزية الحليب.

وعلى الرغم من مقاومة السعوديين، وتكرار الدعاوى القضائية وتوظيف لوبيات الضغط والحملات الإعلامية، إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق أي تقدم، وأخذت منتجات صافولا تختفي تدريجيا من الرفوف. في عام 2010، وبعد

أن يئس السعوديون، أعلنوا عن نيتهم بيع الشركة، إلا أنه لم يتقدم أي مشتر. في أعراف أونا، الانتقام طبق يؤكل بارداً.

الغضب الملكي وضرب المستشارين

إذا كان رد الفعل هذا على شركة صافولا مبالغا فيه، فهناك ما هو أعنف منه. إنه العنف الجسدي الذي ينصب بين الفينة والأخرى على بعض الأشخاص خلف جدران القصور السميكة التي يمتلكها محمد السادس في ربوع المملكة.

هذا الموضوع هو من الطابوهات، ولكن يُحكى أن القصر يتحول في لحظات إلى مسرح للدراما المأساوية. ذلك أن الملك كلما تخطى مستوى معينا من الغضب والإرهاق إلا وفقد السيطرة على أعصابه ولجأ إلى الركل واللكم أو لعله يضرب بأي شيء يصادفه في متناوله من أثاث أو نحوه.

بعض هذه الأخبار وصلت إلى الجمهور المغربي في عام 2009 عن طريق الصحيفة الأسبوعية لوجورنال التي تعرض مرارا وتكرارا للرقابة، فقد أخبرت أن "الملك يصب جام غضبه على أفراد محيطه المقرب" ثم تساءلت "هل هي تقلبات المزاج فقط أم هو نمط للحكم حي تفرض السلطة نفسها عن طريق زرع الخوف؟[1]". ولكن في عام 2006 أشارت الصحافة الأجنبية بصراحة إلى إحدى تجليات هذا الغضب الملكي. في شهر يونيو من هذا العام، ترأس محمد السادس جلسة عمل في قصره بالرباط موضوعها وضعية شركة أونا، حيث استرسل منير المجيدي في عرض مطول فإذا بالملك ينقض عليه فجأة و يطرحه أرضا ثم يوسعه ضربا وهو يصرخ ما معناه: أيها الفاشل، انظر أين ستؤدي بنا بخطتك الواهية المتهافتة[2] ".

بعد بضعة أسابيع جاء الدور على المستشار محمد المعتصم وهو رجل قانون مرموق كان مسؤولا عن ملف الحكم الذاتي في الصحراء الغربية،

---

[1] Taïeb Chadi et Hicham Houdaïfa, « Les colères du roi », Le Journal hebdomadaire, nº 372, du 22 au 28 novembre 2009
[2] Nicolas Beau et Catherine Graciet, op. cit

ولكن في هذه المرة كاد الحادث المؤسف أن ينقلب إلى مأساة وفقا لما نشرته صحيفة الموندو الإسبانية في عددها الصادر في 18 يونيو 2006، التي ذكرت أن الرجل أحس بإهانة بالغة فحاول الانتحار بابتلاع بعض المواد الصيدلية ثم رمي نفسه في مسبح المنزل لولا أن البستاني أنقذه. السبب حسب الصحيفة هو تعرضه في قصر الرباط وأمام زملائه المستشارين لحصة من الضرب الملكي معززا بحصة من البصاق الملكي أيضا وحرمانه من مفاتيح سيارته! بعد ذلك عولج في الرباط وبعدها باريس، ثم قضى فترة استراحة بفندق Le Crillon الباريسي ليستعيد عافيته ونشاطه بعد أن انطفأ الغضب الملكي.

هذه نماذج من تجاوزات ملك يعرف تماما كما كان يعرف والده أنه لا يُسأل عما يفعل. يحيط بالعناية ثم يصب الغضب الشديد ثم يعود ويعفو عمن غضب عليه بالأمس القريب.

لكن أعضاء التعاونية الزراعية Copag لم يحظوا بهذه المعاملة التفضيلية. هذه التعاونية توجد في مدينة تارودانت الصغيرة، التي يتردد عليها جاك شيراك وزوجته برناديت للاستراحة في فندق الغزالة الذهبية المشهور، وهي متخصصة في صناعة وتسويق مشتقات الحليب وعصير الفواكه وصاحبة الماركة التجارية جودة Jaouda.

أنشأت هذه التعاونية عام 1993 وكان عدد أعضائها يبلغ 21 مزارعا بينما اليوم يبلغ 12.500 وعرفت نجاحا سريعا بفضل قدرتها على الابتكار ودرايتها بفنون التسويق، فارتفعت حصة سوقها في ظرف 10 سنوات من 3% إلى 20% فأصبحت تهدد هيمنة الشركة الملكية Centrale laitière.

في عام 2004، وصل انزعاج أونا إلى ذروته، وبدأ القصر هجومه المعتاد حيث التعسف وتوظيف السلطات العامة كما هو دأب النظام الملكي العلوي. وهكذا صدر في قانون المالية لتلك السنة بند يضع حد للمزايا الضريبية التي تتمتع بها التعاونيات المغربية والهدف بالضبط وقف الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الشركات. ولكن وبعد نقاش واسع ومقاومة من طرف التعاونيات، اتخذ القرار أخيرا أن تخضع التعاونيات التي تفوق مبيعاتها السنوية مليون درهم للضرائب. من الواضح أن هذا البند كان

موجها بالتحديد ضد Copag التي تستوفي هذا الشرط.

وعلى الرغم من هذه المحاولات فإن منتجات "جودة" ما زالت توزع اليوم في الأسواق لأنها تروق لملايين المغاربة. لكن ماذا يزن كل أعضاء التعاونية الزراعية مقارنة مع المزارع الأول في المملكة أي محمد السادس نفسه؟ لقد وجد نفسه في حالة مريحة جدا ورثها عن الحسن الثاني، الذي ورثها بدوره عن والده محمد الخامس. ألم يصرح الحسن الثاني دون إحراج في عام 1996 لصحيفة لوفيجارو: "نعم، أنا ملاك كبير للأرض وذلك من حقي. كل أملاكي موثقة في السجل العقاري. لقد ورثت عن والدي واشتريت ضيعات فلاحية وأؤدي أجور العمال وأساهم في تصدير المنتجات الزراعية ولديَّ مزارع تجريبية وأنفق بنفسي من مالي الخاص".

المزارع الملكية "كل شيئ سري"

تنتمي الأراضي الفلاحية التي يمتلكها الملك إلى شركة خاصة كانت تسمى "الضيعات الملكية Domaines royaux" وأصبحت اليوم تسمى "الضيعات الفلاحية Domaines agricoles". هذا كل ما هو معروف رسميا عن هذه الشركة الغامضة. كل ما يتعلق بها خاضع للكتمان إلى درجة أن مسؤولة التواصل هناك تجيب الطلاب الجامعيين الذين يتصلون بها لأبحاثهم "المعلومات كلها سرية" ولا يسمح لأحد بالإطلاع عليها.
في سنة 2008 قامت المجلة الأسبوعية المغربية الناطقة باللغة الفرنسية تيل كيل Tel Quel[1] برفع الحجاب عن جانب من تلك السرية فكشفت أن مجمل رقم معاملات شركة الضيعات الملكية يقدر بحوالي 150 مليون دولار، ثلثاها من عائدات التصدير وخاصة الحوامض وأن الشركة تحتل المركز الأول لمصدري الحوامض والبواكر المغاربة بأكثر من 170.000 طن. و لكن الغموض يلف عدد الهكتارات التي تملكها الأسرة الملكية، هل تُـعد بالآلاف أم مئات الآلاف؟

أما منتجاتها فهي متنوعة جدا: البواكر والحوامض والمشتقات الحليبية والعسل وتربية المواشي وتربية الأسماك والورود والنباتات العطرية . الرقم

[1] Fédoua Tounassi, « Les jardins du roi », TelQuel, nº 350, du 6 au 12 décembre 2008

المصرح به عن حجم المساحة من الهكتارات لا يتجاوز 12000 هكتار. هو رقم يثير شكوك وسخرية الخبراء الذين يقدرونه بأكثر من ذلك بكثير. إنهم يعلمون عين اليقين أن مزارعها توجد بضواحي الرباط وأكادير ومراكش وبني ملال وفاس وأيضا في الشمال وحتى في الجنوب بمدينة الداخلة. الغريب أن محمد السادس انتظر خمس سنوات بعد اعتلائه العرش ليكتشف أن الأراضي التي يمتلكها تستطيع أن تدر عليه أرباحا طائلة.

في هذا الصدد كان الخطاب الذي وجهه للشعب يوم 30 يوليوز 2004 بمثابة انطلاق استراتيجية جديدة للاستفادة من الأراضي الفلاحية، فقد قال "نحن واعون بحجم العجز الذي يعانيه الوسط القروي، لذلك نعتبر أن إعادة هيكلة اقتصادنا يمر أساسا عبر إستراتيجية فعالة للتنمية القروية و أيضا عبر تحويل الميدان الفلاحي من النمط التقليدي إلى نمط أكثر حداثة وعصرية ومردودية ".

في الواقع فهو عندما يقول إعادة هيكلة الوسط القروي فإنما يعني على وجه الخصوص إعادة تأهيل حقوله الزراعية. لقد وافق بسرعة على إقالة زوج أخته الذي كان مسؤولا عن تسيير تلك الضيعات واستبداله بأحد المقربين من منير الماجيدي. لقد أشارت مجلة تيل كيل في 2008 أن:"جميع القرارات الهامة للمجموعة يتخذها أو يوافق عليها الكاتب الخاص للملك. أما الرئيس المدير العام بوعمار بوعمار فهو يكتفي بتصريف الأمور العادية للمجموعة بينما كل ضيعة يسيرها مدير مسؤول تحت إمرة الرئيس المدير العام الذي يوجد بدوره تحت سلطة الماجيدي ".

وفي هذا السياق بدأت الضيعات الملكية تعرف تحولات عميقة في سبيل الحداثة والمردودية. ولكن للأسف، لا يمكن القول إن مستوى معيشة سكان القرى المغاربة ارتفع بنفس الوتيرة التي ارتفع بها رقم معاملات الضيعات الملكية.

حرية التعبير تحت الخناق

مهنة أخرى ستعاني من نفس العوائق ألا وهي مهنة حرية التعبير. بعد فترة تنفس فيها الصعداء ما بين 2005 و2006، ربما لتراجع نفوذ الجناح المتشدد من الأمنيين في القصر، ستعاني الصحافة الحرة والمستقلة (التي تعيش صعوبات معنوية ومالية) تكميما غير مسبوق للأفواه.
لقد بدأت سنة 2007 وهي سنة تنظيم الانتخابات التشريعية بإجراءات تعسفية. فقد صدر يوم 15 يناير الحكم الابتدائي على إدريس كسيكس مدير النشر بالجريدة العربية الأسبوعية نيشان وعلى الصحفية سناء العاجي بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ وغرامة مالية تقدر ب 80000 درهم (8000 أورو). هذه الأسبوعية الناطقة بالدارجة المغربية تعرضت لحكم بالتوقف لمدة شهرين. ما السبب؟ إنه ملف يحمل عنوان "النكت" حيث تطرح المجلة السؤال: كيف يضحك المغاربة من الدين والجنس والسياسة؟.

ثلاثة أيام بعد ذلك اضطر أبو بكر الجامعي صاحب الصحيفة الأسبوعية لوجورنال Journal hebdomadaire للاستقالة من منصبه لإنقاذ الصحيفة. كيف؟ لقد صدر في حقه وحق الصحفي فهد العراقي حكم بدفع مبلغ مالي قدره 3 ملايين درهم (300.000 أورو) كتعويض عن القذف لمركز بحث غامض ببلجيكا، والسبب هذه المرة حسب منظمة مراسلون بلا حدود: نشر ملف يشكك في موضوعية الدراسات التي أنجزها هذا المركز عن جبهة البوليزاريو، الحركة الانفصالية الصحراوية[1].

لم يتمكن الجامعي من دفع تلك الغرامة ففضل الانسحاب لكي لا يعطي الفرصة للمفوضين القضائيين لتشميع مقر الجريدة، فتمكن من ربح مدة سنتين.

في نفس السنة تواصَل قمعُ الصحافة فتعرض الصحفي مصطفى حرمة الله للسجن لمدة 8 شهور بسبب نشره لمذكرة للمخابرات المغربية تنص على أخذ الحيطة والحذر من الأعمال الإرهابية.

[1] . Reporters sans frontières, communiqué de presse du 18 janvier 2007

هذه الحملة التي خطط لها فؤاد علي الهمة لتكميم أفواه الصحافة مكنت القصر من صرف الأنظارعن تصرفات المؤسسات التجارية الخاضعة للملك. ذلك أن العديد من المقالات تناولت موضوع استفادة مجموعة أونا من المنح العمومية مما ينذر بتفجر الفضائح، وعلى العموم كانت شركات الملك تعيش انخفاضا في مردوديتها. في نفس الوقت، وفي مكاتب القصر الملكي كان منير الماجيدي ومساعده حسن بوهمو، بعد أن توقعا هذه الاختلالات، يخططان بهدوء للمرحلة القادمة: الهيمنة على قطاعات واعدة في المستقبل وفي نفس الوقت التظاهر بمحاربة الرشوة.

الفصل 10

نزوات الملك

يعطي الملك في المغرب المثال لغيره، لكنه في نفس الآن مثال سيئ ونموذج للاغتناء غير المحدود على حساب بلاده، والذي يهدد باختلال توازن الملكية بدورها. رسميا، يعتبر شخص الملك مقدسا ولا يسمح لأي كان بانتقاده. هذا قرار سبق أن اتخذه الملك الحسن الثاني الذي حرص على التمتع بامتيازات لا حصر لها دون أن يلتزم في المقابل بواجبات واضحة وصارمة أيضا إزاء شعبه. من الوجهة النظرية يمكن عزل الملك. كان الحسن الثاني يعترف بهذا ضمنيا: " لقد رأينا حالات تم فيها فسخ رابطة البيعة عندما اعتبر السكان أن الملك لم يقم بواجبه كاملا لحماية الدين أو تخلى عن أجزاء من التراب الوطني."[1]

في الواقع، لقد كان الملك يدرك أنه يستطيع تناول هذه الفرضية لأنها تبقى دون أثر يذكر لأنه لا تتوفر أي مؤسسة تملك الحق في الجزم بكون الملك قد أخفق في مهمته ولا توجد أية مسطرة تضبط إقالته. أما البيعة التي أسس مراسيمها الحسن الثاني فهي تمثل أداة لممارسة السلطة والنفوذ وتثبيت الشرعية.

لقد أدرك خليفته أن الحفاظ على رباط البيعة هذا يضمن له الإفلات من العقاب. رغم ذلك فإنها صورة متدنية تلك التي يمنحها الملك اليوم لشباب بلاده. قد يعتقد كثير من الانتهازيين أن الطريق السريع نحو الثراء والامتيازات هو الدوران في فلك الملكية، ولكن بالنسبة لعموم الشعب –

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Rabat, 1993.

نصف الشباب المغاربة بلا عمل - فإن تجاوزات القصر وبلاطه الملكي تثير الكثير من الغضب والإحباط.

السعي وراء الرشوة

فساد بلا حدود من جهة وقبضة أمنية قوية أحكمها الحسن الثاني لزرع الخوف في النفوس من جهة أخرى هما العنصران الرئيسيان اللذان يضمنان استمرارية المخزن. لكن حجم التجاوزات أصبح يضعفه بل يؤدي به للانهيار ولو بعد حين. هل كان إذن خطاب محمد السادس يوم 10 أكتوبر 2008 في افتتاح السنة البرلمانية الجديدة يهدف إلى ربح الوقت ؟

لقد كان هذا الخطاب كله متمحورا حول ضرورة مكافحة الفساد. يشرح الملك أن الحكامة لا تنحصر فقط في الحقل المؤسساتي والقانوني أو المجال السياسي بل أيضا في المجال الاقتصادي [...] و يضيف أن التخليق الشامل واجب لتعزيز دولة الحق والقانون في مجال الأعمال التجارية. لذا فمن اللازم تقوية الآليات الضرورية لضمان المنافسة المفتوحة والحفاظ على حرية السوق ومقاومة جميع أشكال الاحتكار ومقاومة اقتصاد الريع وأيضا منع جميع الممارسات الإجرامية.

خطاب غريب لأن كل كلماته ... تكذبها أفعاله.

استُقبِل هذا التحول بقلق من طرف سفارة الولايات المتحدة، الحليف الغربي الحقيقي الوحيد للمغرب، بجانب فرنسا. بينما يغمض الدبلوماسيون الفرنسيون في المملكة أعينهم ويفضلون الرقابة الذاتية، أسرع نظراؤهم الأمريكيون بإبلاغ واشنطن. في ديسمبر 2009 أرسلت القنصلية الأميركية في الدار البيضاء برقية سرية سوف يكشف عنها ويكيلكس فيما بعد. تشير هذه الوثيقة بإسهاب إلى الفساد الملكي في قطاع العقارات وتذكر أن المؤسسات مثل أونا التابعة للأسرة الملكية، والتي تشرف على العديد من المشاريع الهامة، تمارس بانتظام الضغط على المنعشين العقاريين لكي تحصل أونا على امتيازات تفضيلية .

ثم يضيف أن "المؤسسات الرئيسية وإجراءات الدولة المغربية تُستغَل من طرف القصر لأجل الضغط والسعي وراء الرشوة في قطاع العقارات". وفقا لما ذكرته مصادر القنصلية "القرارات الاستثمارية الرئيسية يتخذها ثلاثة رجال في المملكة: فؤاد علي الهمة، الوزير المنتدب السابق في الداخلية (آنذاك كان يدير حزب الأصالة والمعاصرة)، ومنير الماجيدي، مدير الكتابة الخاصة بالملك، والملك نفسه. وهكذا فإن كل مناقشة مع شخص آخر هي مضيعة للوقت. خلافا للاعتقاد السائد فقد استفحل الفساد في قطاع العقارات في عهد محمد السادس".

البرقية الدبلوماسية تتناول أيضا النفوذ والمصالح التجارية للملك وبعض مستشاريه في تقريبا كل المشاريع العقارية ذات الأهمية. هناك سفير أمريكي سابق لدى المغرب، حافظ على ارتباط وثيق بالقصر، واشتكى للدبلوماسيين في بلده من الجشع المبالغ فيه لأقارب محمد السادس والملك نفسه، وعبر عن اعتقاده أن "هذه الظاهرة تقوض بشكل خطير إجراءات الحكامة الرشيدة التي تجتهد الحكومة المغربية لتعزيزها".

بين الحسن الثاني إلى محمد السادس: تفاقم الفساد

يرسم دبلوماسيون أمريكيون لوحة شديدة القسوة عن الفساد المستشري لدرجة تنزع أي مصداقية عن الخطاب المناهض للفساد الذي ألقاه الملك في العام السابق. لا شك أن بعض الممارسات الفاسدة كانت موجودة على زمن الحسن الثاني، إلا أنه وتحت حكم محمد السادس، أصبحت هذه الممارسات عملاً ممنهجاً.

قطاع العقارات هو الجزء الأكثر وضوحا في الافتراس الملكي. ربما لأن الرأي العام المغربي يعلم جيداً هوامش الربح التي يحققها هذا القطاع والتي تتجاوزعموماً نسبة 30%. أرباح ضخمة مضمونة لأعضاء القصر وللمنعشين العقاريين الذين يدورون في فلكهم. يمنح هذا القطاع أيضاً آفاق

جذابة. أحد المقربين من هذه العمليات يعلق ساخراً: "إن ما نستطيع فعله مع مجموعة الضحى، نفعله أيضا مع صندوق الإيداع والتدبير"[1].

صندوق الإيداع والتدبير هذا الذي يسيطر عليه الملك، لديه بالفعل فرع عقاري يدعى الشركة العامة العقارية (CGI). أطلق هذا الفرع في عام 2007 اكتتاباً على 20% من رأس ماله في البورصة. امتدت فترة الاكتتاب من 23 يوليو إلى 27 منه. المستثمر الصغير الذين يصبح بكل سذاجة مالكاً للأسهم يجهل أن نظام البورصة في الواقع مشوّه تماما. في المغرب، وكما رأينا، لا يعتبر الاستفراد بالمعلومة لتوظيفها في البورصة جريمة يعاقب عليها القانون، ولكن بالأحرى امتيازا لا يفوز به مرة أخرى إلا المقربون من الملك. في حالتنا هذه، سارعت عدد من الشركات الأجنبية المستقرة في البلدان التي تعتبر ملاذات ضريبية إلى شراء كميات كبيرة من الأسهم قبل الناس العاديين. هذا هو استغلال النفوذ في أبشع صوره: من يملكون السلطة يطلعون على الخبايا ويملكون القدرة على شراء الأسهم قبل الباقين، محققين بذلك ربحاً فوريا.

حصل الاكتتاب على أسهم الشركة العامة العقارية في البورصة سنةً بعد الاكتتاب على أسهم الضحى. أدرَّ الاكتتاب على أسهم CGI ما يقرب من 3.5 مليار درهم (350 مليون أورو) وهو المبلغ الذي يجعل من عملية الاكتتاب هذه ثاني أكبر عملية في المغرب بعد اتصالات المغرب. تضاعف سعر السهم خمس مرات في أقل من شهرين. أشرف رجلا القصر الماجيدي وبوهمو في المقدمة على تفاصيل العملية وقدما تقريراً عنها للملك. بما أن الفساد ظاهرة قابلة للاتساع، فقد سمحت هذه العملية أيضا، بنقل هذه المعلومات الحساسة إلى بعض المقربين من الذين كان النظام يرغب في "مكافأتهم أو توريطهم"[2] على حد تعبير أحد المطلعين على الملف.

أبدت إحدى المؤسسات المالية التي كانت تظن نفسها في منأى من العقاب في هذا الملف نهماً مبالغاً فيه. مجموعة آبلاين (Upline)، التي أنشئت في

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Rabat, septembre 2011
[2] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011

عام 1992، ضمت منذ بداية عقد الألفين مساهماً جديداً بنسبة 40% من رأسمالها، يدعى حمد عبد الله راشد آل شمسي.

هذا المواطن الإماراتي، الذي لا يعرفه أحد، وبحسب مصادر حسنة الإطلاع ليس إلا واجهة وحامل أسهم بالنيابة عن عضو في العائلة المالكة . خلال عملية الاكتتاب في الشركة العامة العقارية، استعمل مسيِّرو آبلاين الأموال المودعة من قبل بعض الزبناء لتنفيذ عمليات شراء الأسهم لصالح شركات مقيمة في ملاذات ضريبية يملكها رجل إنجليزي[1]. تعهد هذا الأخير بإعادة بيع الأسهم مع هامش ربح مقرر سلفاً. أدرت هذه العملية على آبلاين ربحاً لا يقل عن 240 مليون درهم (24 مليون أورو)، ولكنها جذبت انتباه مجلس القيم المنقولة (CDVM)، شرطي السوق. جهاز معروف بتسامحه الشديد مع هذا النوع من التجاوزات.

بالرغم من ذلك، حُكم على آبلاين بأداء غرامة مالية قدرها10 مليون درهم (1 مليون أورو)، مما أدى على ما يبدو، إلى إغضاب قريب الملك فقرر أن ينسحب خشية من أن يتم توجيه اللوم إليه. وعليه و للخروج من المأزق فقد تم طبخ سيناريو يقضي بقيام بنك عمومي (البنك الشعبي المركزي) بشراء شركة آبلاين.

بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، تم تقييم مجموعة آبلاين بنحو 750 مليون درهم، ونص الاتفاق على أنه بموجب المرحلة الأولى من التقارب بين المؤسستين سيتم شراء نسبة الـ 40% التي يملكها المساهم الإماراتي المزيف الذي يحمل على الأرجح حصة الأسهم التابعة لقريب الملك.[2]

قدم تقرير منظمة التعاون والتنمية، الصادر في يونيو 2011، في الرباط، بحضور وزير الشؤون الاقتصادية المغربي حصيلة حادة من الإخفاقات في مجال الإدارة الاقتصادية .أكد التقرير خصوصا على الفساد وغياب الشفافية، فضلا عن أوجه القصور الكثيرة في النظام القضائي. أكد التقرير

[1] Samir Achehbar, « BCP-Upline. Un deal "royal" », *TelQuel*, n° 339, du 20 au 26 septembre 2008
[2] Ibid

أيضاً على تطور مثير للقلق بشكل خاص: يتطور التدبير السياسي في الاتجاه الإيجابي ببطء، أما التدبير الاقتصادي فيتراجع بسرعة تحت تأثير ضربات القصر العنيفة.

ثروة ملكية غامضة

لا تخلو العلاقة بين الملك وأخيه وأخواته من مشاكل. مولاي رشيد يسافر كثيرا للخارج واثنان من أخواته يقيمان غالبا في باريس. لقد تحول ولي العهد من أخ لطيف ومحبوب إلى شخص له مزاج صعب وقليل المرونة ولو مع أسرته. حسب رواية ابن عمه مولاي هشام الذي أصبحت علاقته مع الملك متوترة، فقد تعرض محمد السادس للإهانات عدة مرات من طرف أبيه فنتج عن ذلك حالة نفسية تبالغ اليوم في الحرص على ممارسة كل صلاحياتها. كما أن إرادة التحكم الشامل في الاقتصاد سببها نفس المنطق.

إنها رغبة جامحة في الانتقام تلك التي كانت وراء أزمة كبيرة. في ظل هذا النظام حيث كل ما يمتُّ بصلة إلى الأسرة الملكية يظل تحت الكتمان، يوجد سر محفوظ: 12 سنة بعد وفاة الحسن الثاني، يبدو أن جزءا من ميراثه لا زال مُصادرا من طرف محمد السادس، لم يتسلم والإخوة سوى نصيبهم من الإقامات والأراضي والعقارات بينما احتفظ الملك ببقية الممتلكات ذات القيمة الضخمة. إنه تصرف محير ولكنه يعكس مجددا نوعية العلاقة العجيبة بين الرجل والمال من جهة وبينه وبين أبيه المتوفى من جهة أخرى.

بعد 12 سنة من الحكم يظل محمد السادس شخصية تستعصي على الفهم. يبدو كأنه يشبع نهمه عبر فرض رغبته على أعضاء أسرته. في يوم من الأيام المشرقة وبينما كان يسير على شاطئ البحر في شمال المغرب، التقى محمد السادس بالصدفة ابن عمه مولاي هشام الذي لم يكلمه منذ 10 سنين، فأشار إليه بحركة غير لائقة. يُحكى أيضا أن والي بنك المغرب حاول جاهدا مساعدة أخت الملك الأميرة لالة مريم للحصول على تغطية صحية من فرنسا نظرا للصعوبات – المالية - التي كانت تعيشها. لا شك أنها صعوبات نسبية.

في هذه الأثناء يواصل الملك إشباع نزواته. يقوم بجمع السيارات الفاخرة وأيضا اللوحات الفنية، والرجل الذي ينسق عملية الاقتناء من الأروقة العالمية هو حتما منير الماجيدي. أما المسؤول عن المشتريات فهو حسن المنصوري المقرب من حسن بوهمو والذي كان أحد مؤسسي شركة أبلاين المالية Upline وكذلك المجلة الأسبوعية المعارضة لوجورنال Le Journal hebdomadaire.

حسن المنصوري يوجد اليوم على رأس الشركة الملكية بريماريوس Primarios المكلفة بتأثيث وتزيين القصور الملكية على حساب خزينة الدولة المغربية، وهو يسعى في هدوء لإرضاء أذواق الملك.

يُبدي محمد السادس شغفا خاصا بأعمال الفنان التشكيلي مارك شاكال Marc Chagall رغم أنه يعبر عن عالم مناقض تماما لمحيط محمد السادس: لوحاته ذات طابع ساذج تصور غالبا الحياة اليومية للطائفة اليهودية في روسيا التي ولد فيها أواخر القرن 19.

ثروة الملك الخاصة محاطة بالكثير من الغموض إلى درجة أن التخمينات حول حجمها صارت دون حد. خلال تسعينيات القرن الماضي قدر المعارض مومن الديوري حجمها ب 10 مليار فرنك فرنسي مودعة في عشرين بنكاً بفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. في يناير 2000 أي بُعيد اعتلاء محمد السادس عرش المملكة، قام الشيخ ياسين مرشد جماعة العدل والإحسان بنصح الملك الجديد بالتكفيرعن جرائم أبيه بإرجاع ثروة هذا الأخير إلى خزينة الدولة لتخفيف الدين الخارجي للبلد، فأمر الملك بمنع نشر رسالة الزعيم الإسلامي العجوز.

هل تريد مزيدا من العجائن يا صاحب الجلالة ؟

كتب العديد من الأطراف الفاعلة في حقل السياسة عن موضوع العزلة التي يعيشها من يمارس السلطة، ولقد كان الحسن الثاني يعترف ببساطة أن "الملك ليس له أصدقاء"، بيد أنه لا يُعدم متزلفين من حوله. من اللافت للنظر اليوم كون العاهل المغربي يتحرك ضمن دائرتين اثنتين من

الأشخاص لا تتواصل إحداهما مع الأخرى أبدا.

الأولى تتكون بالإضافة لرفقاء سهراته ولهوه، من زملائه السابقين في المدرسة الملكية وقد أصبحوا كما رأينا من قبل هم أقرب معاونيه. نادراً ما يلتقي الملك أعضاء الحكومة ولكنه يلتقي تقريبا كل يوم هذا الشلة ممن يدينون له بكل شيء. هم ينفذون أوامره ويرضخون لإرضاء نزواته ويتحملون غضبه ويتجرعون شتائمه. إنهم يتقبلون الإذلال والإهانة أمام الملأ بعدما تخلوا عن كرامتهم مقابل عائدات مادية مريحة. الملك يُرعبهم فيتحولون بدورهم إلى مُرهبين للذين يشتغلون تحت إمرتهم. إن القرب من الملك في حظيرة القصر لا يكفي للانتماء إلى الدائرة الأولى المحظوظة، والتي تضم بعض أبناء عمومته وأفرادا آخرين ذوي مسارات مدهشة.

هناك مثلا حالة عبد المولى رتيب، بائع متجول سابق في أسواق باريس ومدن فرنسية أخرى. كان أبوه عامل مناجم وقد نشأ في مدينة بيتون الفرنسية Béthune واليوم له شركة للنسيج بالمغرب تصدر 70% من إنتاجها إلى أوروبا و 30% إلى الولايات المتحدة، وتشغل ثمانية آلاف من العمال والموظفين. لقد تطورت بين وريث عرش المغرب والمقاول الذي عاش الحرمان في صغره علاقة تفاهم وثيق غير متوقع. قلة من الناس يعرفون أنه صديق حميم للملك، وهذه القلة من الأفراد تجهل أسباب هذه الصداقة. محمد السادس يدعوه إلى سهرات قصره كما يدعوه إلى أماكن عطلته. خلال فصل الصيف، يطيب للملك أن يستقر في الشمال قرب تطوان حيث ترسو سفينته الشراعية. لقد تشرف باستقبال الملك إياه على متنها حيث رافقه مع أسرته لزيارة أجنحتها بما في ذلك غرفة النوم، وهذا امتياز نادر، حتى أن رتيب قال مزهوا لأصدقائه: "أنا الوحيد الذي زرت غرفة نوم الملك" وهنا ارتكب خطأ حيث أن الملك علم بذلك فغضب عيله، أو هكذا يُحكى.

ثمة شخص آخر يدعى سعد العلج، يدعى بانتظام الى مقر إقامة الملك، ويعرف بشكل غير مباشر ما يجري في كواليس القصر. كان عمه هو المهرج المفضل لدى الحسن الثاني، بعد أن شغل نفس "الوظيفة" عند الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية. سعيد العلج عُرف عليه أنه رجل

أعمال يحصد كل ما وجده في طريقه، يتربع على رأس الهولدينغ "سنام Sanam" ويسير مجموعة من الشركات الناشطة في ميدان الصناعة الغذائية والعديد من الفروع التي اشتراها من مجموعة "أونا".

كانت آخرها شركة "لامونيكاسك ماروك la Monégasque Maroc" للتصبير، التي كانت تابعة بنسبة 100% لـ"أونا"، والتي مكنته من احتلال المرتبة الأولى عالميا في تصبير سمك الأنشوفة Anchois. لم يكن هذا الامتياز الوحيد الذي حظي به سعيد العلج، فقد استفاد أيضا من تفويت قطع أرضية بأسعار زهيدة، وبدأت مجموعته الاستثمار في ميدان العقار، ولكن هذه المرة وحسب ما قيل بمعية شريك، ليس سوى فؤاد عالي الهمة المستشار السياسي للملك، تحت اسم مستعار.

من الواضح أن القرب من الملك يوفر المنافع للذين ينتفعون منها، إنهم يحظون بنوع من الامتياز فعلا لكن في بحر من الكآبة والنكد. هكذا يصف رجل أعمال مغربي بؤس هؤلاء القوم. وسط هذا الاستنزاف الملكي الممنهج لاقتصاد البلاد، حيث تم حشر رجال الأعمال في دائرة ضيقة جدا، أقصى طموحهم تهريب الأموال إلى الخارج واقتناء الشقق في باريس والسعي للحصول على جوازات سفر فرنسية أو كندية أو أمريكية"، ثم يضيف متأسفا:"إن المغرب هو البلد الوحيد الذي يحلم فيه الفقراء بالرحيل.. والأغنياء أيضا[1]".

رجل الأعمال سعيد العلج هذا شغوف بالسينما، ولذلك أنشأ استوديوهات للتصوير في مدينة ورززات فحصل في عام 2005 على وسام من الملك الذي يبدو منبهرا بعالم الفرجة والشو-بيز. لقد حل مرة ضيفا للعشاء عند المغني الشهير جوني هاليداي johnny Hallyday في منزله بباريس، فذهب مرتديا سروال الجينز وحذاء رعاة البقر. عن هذا اللقاء الفريد بين نجم الروك الفرنسي وملك المغرب، يرسم أحد الحضور لوحة طريفة: "في منتصف العشاء خاطب جوني الملكَ قائلا: "هذه أمسية عشاء جميلة، ولكن مع الأسف أنا مضطر أن أخاطبكم بلقب صاحب الجلالة! [2]" فأجاب الملك

[1] Entretien avec l’un des auteurs, Paris, décembre 2011.
[2] Entretien avec l’un des auteurs, Paris, 2009.

وهو الحريص أشد الحرص على الألقاب: "حتى عائلتي تناديني يا صاحب الجلالة، لكن أنت يا جوني أسمح لك أن تخاطبني بصيغة المفرد المبسطة" (بمعنى tu بدل vous).
بضع دقائق بعد ذلك، سأل المغني الملكَ مستعملا صيغة المفرد: " هل تريد جلالتك مزيدا من العجائن ؟"
Tu veux encore des pâtes, Majesté ?

نعم هذا من حقي !

قد يكون من امتيازات الملوك أنهم يتصرفون حسب مزاجهم وأهوائهم. هكذا كان يتصرف الحسن الثاني وكذلك يفعل ابنه. محمد السادس يجد المتعة في أمسية مع المغني جوني هاليداي أو نجم من نجوم الفن أكثر من لقاء على انفراد مع جاك شيراك.

اعتقد الرئيس الفرنسي شيراك الذي كان قريبا جدا من الحسن الثاني، أنه سيلعب دور الأب البديل للملك الجديد، وهذا خطأ نفسي أولاً. لقد كانت نصائح جاك شيراك تزعج محمد السادس وربما تغضبه، كما أن سوء التفاهم يتفاقم بسبب الفارق في السن. ورغم ذلك فقد كان شيراك يغض الطرف عن أخطاء الملك ويصبر على تجاوزاته، ويعامله باحترام فائق بينما الشركات الفرنسية في المغرب تعاني من سوء المعاملة. لم يفاتحه ولو مرة واحدة في هذه الشكاوى ولكن الملك كان يعامل رئيس الجمهورية الفرنسية تماما كما يعامل تلك الشركات، أي بقلة الاحترام.

القصة التالية تعكس ذلك بصفة مدهشة وتبرز الخطأ النفسي الثاني الذي ارتكبه شيراك. خلال أحد لقاءاتهما أسدى شيراك بعض النصح حول الحكامة الاقتصادية السليمة، وقال فجأة: "أعرف يا جلالة الملك خبيراً اقتصاديا فذا بإمكانه إعطائكم مشورة نفيسة، وهو ميشيل كامديسو Michel Camdessus، المدير السابق لصندوق النقد الدولي. هل تريدون أن يأتي للقائكم ؟" حرك الملك رأسه دون الإفصاح عن قبوله بل ربما في إشارة

لقرب إنهاء الاجتماع. اتصل شيراك على الفور بكامديسو فقدم إلى طنجة حيث كان يقيم الملك ومكث في الفندق ينتظر استدعاء من القصر لكن دون جدوى. طبعا لم يكن الملك يجهل زيارته بعد أن تم إبلاغه بها ولكنه فضل تجاهل الأمر.

مسكين كامدسو ومسكين شيراك. كل محاولة للنصيحة ولو كانت وراءها نية حسنة يكون مصيرها الاحتقار.

أزمة في مراكش

كان النجاح في ضبط الفرنسيين بالنسبة للملك والمقربين منه بداية عهد جديد، يمكن أن نلخصه بعبارة :"بعيدا عن الأنظار... سنعيش سعداء". أقل مساس بهذا المبدأ كان يقابل بعقاب شديد. هذا ما حدث مع "بريماريوس"، هذه الشركة التي يمتلكها الملك والتي تتكلف بتأثيث وتزيين القصور ويسيرها حسن المنصوري رجل اللوحات الفنية الملكية. "بريماريوس" رفعت دعوى قضائية ضد المجلة الشهرية "إكونومي أي أونتربريز" أو "إقتصاد ومقاولات" لأن هذه الأخيرة لمحت إلى أن "بريماريوس" قد ضخَّمت الفواتير الخاصة بنفقات تجديد أثاث "المامونية"، أحد أجمل الفنادق الفخمة في مراكش. رغم أن أكبر المساهمين في المامونية هو "المكتب الوطني للسكك الحديدية" ، فإن هذا المكان الجميل يعتبر منذ مدة الجناح غير الرسمي للدبلوماسية المغربية. لائحة الشخصيات الفرنسية التي جاءت إليه طويلة وطويلة جدا وتضم أسماء من عالم السياسة والصحافة من كل الاتجاهات والتيارات حيث يحلون ضيوفا على القصر الملكي فيكون مقامهم كله نعيماً وترفاً. على كل حال فلو صدقت ألسنة السوء فهذا هو المكان المثالي لشراء الذمم بطريقة غاية في اللطف. مهما يكن فإن محمد السادس سار على نهج أبيه في الاهتمام عن قرب بحسن سير الأمور هناك وخاصة ما يتعلق بالديكور والأثاث الداخلي.

بعد أن قضى 13 سنة كمدير للمامونية، غادر"روبير برجي" منصبه سنة 2006 أو على الأصح طُلب منه أن يحزم حقائبه بسرعة بعدما تجرأ وناقش بعض تفاصيل الديكورالتي رغب فيها محمد السادس. وهكذا فمجرد

التشكيك في نزاهة "بريماريوس" أثار غضب الملك. وبما أن الجميع يعلم أن القضاء المغربي يُضرب به المثل في كل جوانبه وخاصة استقلاله فالدعوى المرفوعة انتهت بالحكم على الصحيفة بتعويض "بريماريوس" بمبلغ قدره 5.9 مليون درهم. هذا المبلغ الخيالي طبعا يفوق بكثير القدرة المالية للمجلة مما قد يضطرها للإغلاق.

نضيف بضع كلمات عن مراكش. إن فنادق المدينة أو على الأقل الفنادق تلك التي يتحكم فيها الملك محمد السادس تصبح في بعض الأحيان مصدر قلق بالنسبة له. إضافة لقصة فندق المامونية المحزنة، هناك فندق رويال منصورRoyal Mansour الذي يوجد أيضا في ملكيته، وقد اجتاحته منذ فترة قريبة رياح القلق. ذلك أن "ملك الفقراء" هو من وضع بنفسه تخطيط وتصور هذه المؤسسة الفندقية والتي يصل ثمن أفضل أجنحتها إلى 13.000 أورو لليلة الواحدة. مكان فخم جدا لا تحلم % 99 من ساكنة العالم بوضع أقدامها فيه. إلا أن الملك أثناء تشييده وتجهيزه أولى اهتمامه لأدق التفاصيل ولأصغر قطعة ديكور أوأثاث وترك شؤون المملكة في المقام الثاني.

الفندق يستقبل العائلات المالكة الخليجية خاصة السعودية والإماراتية. فضاء مستلهم من الأحلام هُيئ خصيصا لزبائنه المتميزين جدا. استمر الأمر كذلك إلى غاية اليوم الذي انفجرت فيه الفضيحة، لا بل وتكررت. اكتشف أمراء بذهول أن مبالغ مالية مهمة وحليا ومجوهرات ذات قيمة عالية سرقت منهم. نعم هناك لص يصول ويجول في "روايال منصور" ويتجرأ على تكرار جريمته في فندق الملك. اشتكى الأمراء للملك فجُن جنونه وأمر بفتح تحقيق فوري. لعدة أسابيع تم استجواب 500 عامل وعاملة في المكان ثم بدأ التدقيق في مطابقة شهاداتهم مع جداول عملهم، كما اندمج بعض عناصر الشرطة مع العاملين ثم كُتمت الفضيحة. تطلب الأمر أكثر من شهرين لتحديد السارق المفترض أو هكذا يزعمون في القصر على الأقل، لأن إدارة روايال منصور تلتزم الصمت حول الموضوع. بالمناسبة، لا الملحقة الصحفية للفندق المكلفة بفرنسا "كلير جاكوبان" أجابت عن أسئلتنا ولا نظيرتها المغربية "سارة الصايل". في غياب التفاصيل عن هوية اللص تظل دوافع السرقة لغزا غامضا ...

متاجر الملك تنتهك القانون

قطاع التجارة العصرية أوالمتاجر الكبرى، خاضع كما رأينا لتحكم أونا. حسب الدراسة التي قام بها في صيف 2011 مكتب "المسناوي مزارس Cabinet Masnaoui Mazars" بطلب من مجلس المنافسة، يسجل هذا القطاع رقم معاملات يصل إلى 2 مليار دولار، ونموا سنويا قدره 9%. إنه إذن مجال مربح اقتصاديا وفي نفس الوقت خفيف التقنين، الشيء الذي لم يفت القصر. في الواقع علامتا مرجان Marjane وأسيما Acima اللتان تنتميان للهولدينغ الملكي تتحكمان في 64% من سوق المتاجر الكبرى، متقدمين بشدة عن منافسهما "لابيل فيLabel Vie" التي لا يتجاوز نصيبها من السوق 28% .

يعتمد توسع شبكة مرجان على الشطط الملكي أكثر منه على الحيوية الاقتصادية. عندما فسخت أونا الارتباط مع أوشان الفرنسية في غشت 2007، أعلنت نيتها فتح متجرأسيما إضافي كل شهر، وسوق ممتاز مرجان إضافي كل فصل. هذا النمو السريع يعتمد في إنجازه حسب مصدر قريب من الملف على سلسلة أوامر بسيطة[1]. في كل مرة تقوم الشركة بشراء البقعة الأرضية بثمن بخس من الدولة بل هناك من يقول إن أونا تسرق البقع من الدولة. من جهة أخرى مرجان وأسيما لا تجد غضاضة في خرق تعاليم الإسلام لأن هذه المتاجر تبيع الخمر، الشيء الذي يتعارض مع قوانين البلاد، يقال أن بيع الخمور يشكل ثلث رقم المعاملات...

تتعامل السلطات المغربية بكرم بالغ مع المجموعة الاقتصادية الملكية وبقسوة مع منافسيها. مثلا متاجر كارفور Carrefour تم إبعادها إلى مدينة سلا الأكثر شعبية من الرباط .

في مارس 2010 قام محمد السادس بزيارة رسمية إلى الغابون للقاء صديقه الكبير الرئيس علي بانغو. العلاقات بين قائدي البلدين وطيدة وتعتبر علاقات صداقة، وتعود إلى عهد الحسن الثاني وعمر بانغو. هذا الأخير مفترس كبير آخر وهو اليوم بين يدي ربه، كان قد نجح في تحقيق إنجاز كبير جدا: بعد

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011

أكثر من أربعة عقود قضاها في الحكم استطاع أن يجعل من بلد غني بالنفط وقليل السكان بلدا متخلفا بشكل لا يصدق. لكن لا مال البترول ولا قصوره الفخمة في كل أرجاء العالم منعت القائد الإفريقي من أن يكون مبهورا بالوضعية الملكية والترف والأبهة التي كان يعيش فيها الحسن الثاني. كان يأتي باستمرار للمغرب للإقامة من أجل اللقاء بالملك الذي من جانبه يبدو أنه كان يعامله كابن عم آت من البادية.

وريث العرش المغربي ووريث الجمهورية البترولية تحررا من سلطة أبوية ضاغطة جدا وتفاهما بإتقان ما يهمهم بالدرجة الأولى: التجارة والأعمال.

مناجم الذهب تتسبب في عطش السكان

في مايو 2010، وشهرين بعد الزيارة التي قام بها الملك للغابون، وقّعت الدولة الغابونية اتفاقية مع الشركة المغربية مناجم Managem لكي تبدأ هذه الأخيرة في استغلال منجم الذهب في منطقة باكودو. "مناجم" شركة تابعة لمجموعة أونا وهو ما يفسر المعاملة المتميزة التي تحظى بها في الغابون. منجم باكودو يختزن ما يناهز 1.700.000 طن من الذهب، والاستخراج الذي انطلق في يوليوز 2011 ينتج سنويا 500.000 طن من المعدن الخام. ووفقا لبيان رسمي، يندرج هذا المشروع تماما في صميم مخطط - الغابون الصناعي - الذي يعتمد عليه الرئيس بونغو لتطوير مشروعه المجتمعي "الغابون المنطلِق Le Gabon émergent".

منذ أكثر من أربعين عاماً وهذه "الانطلاقة" الاقتصادية للغابون المسكين الذي يتعرض للنهب من طرف حكامه، تراوح مكانها. في المقابل يواصل المغرب إطلاق المشاريع هناك. مناجم سوف تبدأ استغلال منجم آخر للذهب في منطقة إيكيلي بينما المكتب الشريف للفوسفاط OCP يخطط لاستغلال الموارد الغابونية في المستقبل القريب.

لكي نفهم الازدهار الحالي لشركة مناجم ينبغي العودة لنشاطها الرئيسي الذي مارَسَته على مدى عقود وهو استغلال المعادن المغربية لفائدة السلطة الملكية علما أن قطاع المعادن لم يشكل يوما رافعة من روافع التنمية في البلد. أكبر

منجم تستغله مناجم في المغرب هو منجم عقا الواقع على بعد 280 كلم جنوب أكادير. حصلت مناجم على رخصة الاستغلال سنة 1996 وابتدأت العمل هناك عام 2001 مستفيدة من مساعدة فرنسا، وهذه فضيحة. لماذا ؟

رسميا أخرج المنجم المنطقة من العزلة بفضل شبكة من الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات.

الواقع مختلف قليلا. بل هو قاتم شيئا ما. لأجل استخراج غبار الذهب يجب استعمال مئات الأطنان من المياه وظفت لها مناجم الكثيرمن الآبار التي يفوق عمقها 1000 متر وهذا يستنزف الفرشة المائية الباطنية. عواقب هذا الوضع مأساوية لأن التصحر يكتسح المكان. يتظاهر السكان هناك من حين لآخر أمام مكتب مناجم مطالبين بالماء الشروب وإنقاذ قطعانهم وواحاتهم ولكن لا يعبأ بهم أحد. من الغريب أن هذه المنطقة المحرومة لا تحظى بزيارة الملك.

معظم المناجم كانت تنتمي في الماضي لشركة SMI العمومية التي جرت خوصصتها في عام 1996. وبطبيعة الحال اشترتها مناجم ولكن لم يبدأ الاستغلال بوتيرة مفرطة إلا سنة 2000 مع قدوم محمد السادس وفريقه للسلطة. فهل هذه صدفة؟ على سبيل المثال، أدى الاستغلال المحموم لمنجم إيميضار قرب مدينة تنغير إلى مظاهرات في سبتمبر 2011 عبَّر خلالها العمال عن غضبهم بإغلاق صمام الأنبوب المائي الذي يزود المعمل. ذلك أن هذه المياه تُنتزع انتزاعا من سكان المنطقة بينما ارتفع رقم معاملات مناجم ليبلغ في العام الماضي 654 مليون درهم.

اتصلوا حالاً ب"بويغ"

الأرض في المغرب رمز للقوة .في هذا البلد العريق في الزراعة، تكتسي الأرض قيمة عالية وهي الوسيلة المثلى للتعبيرعن التعسف والسلطة المطلقة للملك، وعن كرمه أيضاً. فالملك هو الذي يهيمن ويصادر، ولكنه أيضا يوزع المكافأة ليضمن الولاء. الأرض بالنسبة للملك وسيلة للتحكم ولإظهار أنه يبقى فوق القانون، إلى جانب استخدامه أيضا لمؤسسات القطاع العام.

في عام 2008، نشب نزاع بين شركة CDG Développement أحد فروع CDG صندوق الإيداع والتدبير وعائلة ثرية في الشمال تدعى الرزيني، يقول آل الرزيني أن الدولة انتزعت ملكيتهم على أرض بمساحة 124 هكتاراً كانوا يملكون حق استغلالها منذ عام 1992. ندد آل الرزيني بشططٍ في استعمال السلطة منعَ تسجيل أرضهم وسمح بالتالي بالمصادرة.

تقع الهكتارات موضوع النزاع في منطقة المضيق حيث يقضي الملك عطلاته الصيفية منذ اعتلائه العرش، وسيتم استخدامها لبناء مجمع سياحي، يدعى خليج تمودا Tamuda Bay، وفندق يدعى ريتز كارلتون Ritz Carlton. مجمع فاخر، من المنتظر أن يفتح أبوابه في أواخر 2013، وسوف يكون مجهزاً بملعب للكولف من تصميم البطل السابق جاك نيكلوس. كل ذلك نزوة مفاجئة للملك. سيتم تمويل هذا المجمع جزئياً من المال العام، لكن هل سيتم تعويض أصحاب الأرض المصادرة ؟ هناك نزوة ملكية أخرى: للتغطية على الروائح الكريهة، تم تجهيز إقامة محمد السادس بجانب المضيق برشاشات تنفث باستمرار رائحة زهر البرتقال في جميع أنحاء الإقامة.

هذا الشغف الخاص للحسن الثاني ولابنه من بعده، بقطاع العقارات والبناء أدى إلى أن يتجرأ بعض المنتقدين. يؤكد المعارض مومن الديوري أن الحسن الثاني كان يملك حصة 15 % من مجموعة Bouygues بويج، وأن هذا "السر" ظل محفوظاً بعناية. أثناء تحقيقنا حاولنا العثور على دليل ملموس لهذا الاستثمار. عبثا. ملك المغرب لم يكن يوماً أحد المساهمين في مجموعة البناء الفرنسية، ولكن من الواضح أنه بصفته زبوناً فوق العادة كان بإمكانه التعويل على خدمة "ما بعد البيع" من طرف مدراء مجموعة البناء هذه.

في أواخر التسعينيات، حين قرر الحسن الثاني أن يتحدث في التلفزيون الفرنسي، كان واقفا في إحدى غرف القصر في الرباط، يحيط به بعض المستشارين بهيئات تتصنع الاحترام، التفت فجأة إلى مستشاره الإعلامي، أندريه أزولاي، وسأله باستعجال:

- في أي وقت سيبث التلفزيون حواري ؟

- ربما يا صاحب الجلالة بعد نشرة الأخبار على القناة الثانية.
- كم مدة اللقاء؟
- حوالي 15 إلى 20 دقيقة.
- والخيار الثاني؟
- على القناة الأولى، في برنامج 7/7.

الملك يبدو منزعجاً ...

- آه إنها السيدة آن سان كلير قادمة.
- نعم يا صاحب الجلالة.
- وكم تبلغ مدة البرنامج؟
- ساعة!
- موافق، اتصلوا حالاً ببويغ[1].

بعد ذلك بخمسة عشر يوما، تمت برمجة اللقاء بالرغم من تردد الصحفية آن سنكلير، وحلَّ مارتن بويج، باتريك لولاي وإتيان موجوت على متن طائرة خاصة هبطت في مطار الرباط لحضور تسجيل البرنامج.

[1] La scène s'est déroulée en 1993 en présence de l'un des auteurs (É. L.).

الفصل 11

النظام يفقد صوابه

ينتمي مصطفى الترّاب إلى هيئة النخبة المكونة من المهندسين الذين تكونوا في المدارس الفرنسية والأنجلو سكسونية. في الـ 56 من عمره، مر التراب عبر مدرسة القناطر والطرق الفرنسية Ponts et chaussées ثم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT الأمريكي الشهير. بعد إقامة طويلة في الولايات المتحدة، عاد إلى المغرب وأدار ببراعة منح الرخصة الثانية لاتصالات الهاتف النقال في المملكة. ثم اختار المنفى الطوعي في واشنطن بالولايات المتحدة، حيث عمل في البنك الدولي، قبل أن يعين مديراً عاماً للمكتب الشريف للفوسفاط في عام 2006 المعروف اختصاراً بـ OCP. تضم هذه الشركة العمومية حوالي 18 ألف موظف، وهي الرائدة عالميا في صادرات الفوسفاط، وتمثل حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بمجرد توليه منصبه، كانت المهام التي تنتظر التراب صعبة ومعقدة. تحت حكم الحسن الثاني شكلت OCP الصندوق الأسود الذي يمول نفقات النظام بسخاء. ومما زاد الطين بلة أن صندوق معاشات التقاعد الداخلي، يدفع المعاشات التقاعدية مباشرة لحوالي ثلاثين ألف موظف سابق، مما أفرغه خزائنه بشكل شبه كامل. الوضع مثير للقلق حيث يتجاوز عجز الصندوق 32 مليار درهم[1] (3.2 مليار أورو)، والمعاشات التقاعدية تدفع الآن مباشرة من أصول الشركة. الوضع متوتر على الصعيدين الاجتماعي والمالي. تشتهر OCP بكونها شركة يلفها الغموض. أحد الأبناك الفرنسية الذي يمنح قروضاً للمكتب منذ سنوات لم يتمكن يوماً من الوصول إلى

[1] Tahar Abou El Farah, « L'OCP externalise sa caisse de retraite », *Aujour- d'hui le Maroc*, 23 juillet 2007

حساباته. يقول مدير البنك: " هذا وضع غير مألوف[1]".

طلب مصطفى التراب من عدد من مكاتب الاستشارات إجراء عمليات تدقيق. على رأس مكاتب الاستشارات هذه، المكتب الأمريكي الصارم كرول Kroll والمتخصص في الذكاء الاقتصادي. كانت النتائج سريعة: أشهراً قليلة بعد توليه منصبه، قام المدير العام في سبتمبر 2006، بطرد عدد من الأطر المسيرة في المكتب اتهموا بالارتباط بجرائم متعلقة بالتزوير أو التوقيع على صفقات بأثر رجعي[2]. الوضع مقلق بشكل خاص في الفروع الأجنبية للشركة والتي تظهر خسائر قياسية. كشفت التحقيقات وجود مخالفات خطيرة فيها، من مثل بيع الفوسفاط بأسعار جد متدنية إلى شركة أمريكية يرأسها إطار تسويقي سابق في OCP.

"إذا عُلم الأمر سينهار النظام !"

كشفت التحقيقات أيضا أن هؤلاء الأعضاء الفاسدين ليسوا وحدهم المسؤولين عن سوء الإدارة والتسيب المالي. الشبهات تحيط بأحد المقربين بل والمقربين جداً من الملك. فضيحة كبيرة تلوح في الأفق: "إذا علم هذا الأمر، فقد ينهار النظام [3]"! هذا ما أسرَّ به مرعوباً أحد مساعدي مصطفى التراب المقربين. في الواقع، ما يعبر عنه هذا المسؤول باحتشام ليس إلا احتمال أن يتزعزع صرح الملكية إذا تم الكشف عن هذه المعلومات.

تأخر الملك محمد السادس في استقبال مدير ال OCP رسمياً لتدارس أعمال "تنظيف" المؤسسة التي يسيِّرها هذا الأخير، ومن ثم إرسال إشارة للجميع أن الملك يحمي مصطفى الترَّاب. ولكن لحسن الحظ، استطاع مصطفى التراب تقويم أوضاع المكتب، ولم يعد صندوق المعاشات داخلياً وإنما أتبعه إلى جهة خارجية في عام 2008، وتم إنقاذه عبر ضخ أموال من طرف CDG. يبدو أن المهمة الرئيسية لصندوق الإيداع والتدبير ليست بالأساس جمع مدخرات المغاربة، بل تتعدى ذلك لإصلاح الأضرار الناجمة

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, janvier 2011
[2] Nicolas Beau et Catherine Graciet, *op. cit.*
[3] Entretien avec l'un des auteurs, Casablanca, septembre 2011

عن تجاوزات النظام الملكي.

شكيب بنموسى، لن يحصل على فرصة مماثلة. هو أيضاً خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الأمريكي ومدرسة البوليتكنيك الفرنسية، ولكنه لن يصبح مدير شركة، ولكن وزيراً. حصل على حقيبة وزارة الداخلية الاستراتيجية، والتي يديرها عملياً فؤاد عالي الهمة من وراء حجاب بعد أن شغل فيها هذا الأخير منصب وزير منتدب من 1999 إلى غاية 2007.

بدأ شكيب بنموسى في تنظيف وزارته رافضاً أن يصبح دمية في يد فؤاد عالي الهمة كما كان سلفه، دخل بنموسى الذي حظي بتقدير نظرائه الأوروبيين في صراع مع الهمة في 2009 عشية الانتخابات الجماعية. كما في كل مناسبة انتخابية، فإن التحدي الأكبر بالنسبة للقصر هو منع الإسلاميين المعتدلين من حزب العدالة والتنمية من الفوز. هذه المرة ظن محمد السادس، أنه وجد الحل لمشكلته مع الملتحين: اخترع حزباً سياسياً هو حزب الأصالة والمعاصرة، وعهد إلى صديقه المخلص الهمة بإدارته.

الساحة السياسية المغربية يحكمها أولا عامل التملق والولاء ومن ثم فإن العديد من السياسيين المهرولين وراء الامتيازات شدوا رحالهم تجاه الحزب الجديد، ضمن ظاهرة تسمى بالمغرب الترحال السياسي. ولكن، ضد كل التوقعات رفض شكيب بنموسى أن توافق وزارة الداخلية على قوائم البام التي اشتملت على هؤلاء الرحل فتمت إقالته من منصبه يوم 4 يناير 2010 دون أن تسند إليه أية مهمة أخرى. "إنه رجل نزيه ولم يسرق. ولكن المصاريف الشهرية لا ترحم وخاصة أنه عاش تقريبا تحت الإقامة الجبرية. إنه لم يفصح عن تذمره ولكن من الصعب المكوث بلا عمل"، يشرح أحد أصدقائه علما أن الوزير السابق يتهرب من الصحفيين.

الهدف من العقوبة في المغرب هو إعطاء العبرة للآخرين. استمرت العقوبة هنا ثلاثة عشر شهرا إلى غاية 21 فبراير 2011 حيث سيتم تعيين شكيب بن موسى على رأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي مهمة لا زال يمارسها إلى الآن دون ضجيج. هذا مثال لما يحدث في نظام يحكمه الخنوع والطمع.

الملك لا يتكلم ولا يتواصل

تُظهِر هذه الحلقات من الحياة اليومية في القصر أنه في عهد محمد السادس أصبح لمستشاري الملك الحق في منح الحياة أو الموت المهني لبقية المخزن. بالنسبة للصحافي علي أنوزلا، الذي يدير بكفاءة الموقع الإخباري لكم Lakome، فإن هذا الوضع ناتج جزئيا عن أسلوب الحكم لدى محمد السادس: " الملك لا يتكلم ولا يتواصل، وحتى كبار المسؤولين في الإدارة لا يلتقون به. كل الملفات السياسية تمر عبر فؤاد على الهمة وكل الملفات الاقتصادية والمالية تمر عبر منير الماجيدي[1]." ولذلك فالصمت والغياب الملكي يتركان المجال مفتوحا للرجلين.

وعلى الرغم من هذا الاشتغال برأسين، يعيش الهمة والماجيدي في حالة حرب مستمرة بئيسة ولا طائل منها. كانت ساحتها بين عامي 2007 و2011 هي المقالات الصحفية حيث كان كل واحد يسعى للإساءة لغريمه. وهكذا، في مايو 2007 نشرت صحيفة الأحداث المغربية عنواناً لافتا: **فضيحة عقارية جديدة، السكرتير الخاص للملك يستفيد من بقعة أرض بثمن رمزي في تارودانت**. المقال يكشف أن وزارة الأوقاف فوتت عام 2005 لمنير الماجيدي 4.5 هكتارات توجد في منطقة سياحية في تارودانت بسعر رمزي 50 درهم (5 أورو) للمتر المربع أي 80 مرة أقل من سعر السوق الذي تعتقد الجريدة أنه 4000 درهم (400 أورو) للمتر المربع.

في مارس 2011 جاء الدور على فؤاد علي الهمة ليسرق الأضواء بفضل جريدة المساء. عاما قبل ذلك حصل مكتب الاستشارات الذي يمتلكه الهمة والمسمى مينا ميديا Mena Media Consulting على صفقة هامة من طرف المكتب الوطني للكهرباء بقيمة 7.5 مليون درهم (750.000 أورو) تمتد عشرة أشهر أي 750.000 درهم شهريا (000 75 يورو). المشكلة أن الصفقة لم تخضع لأية مناقصة. مدير صحيفة المساء سوف يدفع ثمناً غاليا على "وقاحته" حيث سقط في نفس الوقت الذي كان فيه متظاهرو حركة 20 فبراير يندّدون باسم صديق الملك. لقد حُكم على رشيد نيني يوم 9 يونيو

[1] Entretien avec l’un des auteurs, Rabat, juillet 2011

2011 بالسجن لمدة سنة واحدة وأكدت محكمة الاستئناف الحكم يوم 24 أكتوبر من نفس السنة. رسميا كانت التهمة هي ترويج أخبار زائفة بسبب مقال يتناول بالنقد مدير أجهزة المخابرات الداخلية المغربية. بطبيعة الحال الجميع يعرف السبب الحقيقي.

السلطة قائمة على التحكم في ثلاث قطاعات

على الرغم من أنهما يكرهان بعضهما البعض "وديا"، إلا أن صديقي الملك مجبران على أن يشتغلا بذكاء لكي يزرع كل منهما الموالين له في المفاصل الحساسة للإدارة ومجال الأعمال.

لولا هذا الجيش من الموالين (أعدادهم بالمئات) لما استطاعت الشركات الملكية فرض نفسها على المغاربة وعلى الطبقة البرجوازية من رجال الأعمال. لضمان حسن سير نظامه الافتراسي، يستطيع محمد السادس الاعتماد على هؤلاء الموالين الطامحين إلى الحصول على امتيازات شخصية، ولسان حالهم يقول: أبيع بلدي مقابل سيارة. إذا قدر لثورة أن ترى النور وتكنس النظام كما حصل في تونس، فإن حملات التطهير التي ستلي الثورة سوف تأتي على كبار موظفي الدولة الغارق معظمهم في خدمة القصر ولو بأحجام غير متساوية. يقول أحد الأعضاء البارزين في المخزن: "بالإضافة إلى عدد من كبار موظفي الدولة ذوي الصلاحيات المتفاوتة فإن النظام يستند لترسيخ سلطته على التحكم الجيد في ثلاث قطاعات حيوية وإن كانت تبدو ثانوية لأول وهلة [1]".

يعدد هذا المصدر، الحريص أيضاً على عدم الكشف عن هويته، هذه القطاعات الثلاث: "مديرية الضرائب، والتي تتيح لك معرفة من يدفع وكم يدفع ومن ثم تستطيع المراقبة وفرض الغرامات، ثم مديرية العفو، للتحكم في القضايا التي يجب تجنبها وتلك التي يجب تحريكها، و أخيرا مديرية الأملاك المخزنية لمعرفة ما يمكن نهبه من عقارات".

في مجال السعي وراء الربح استطاع منير الماجيدي مدعوما بحسن بوهمو،

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, décembre 2011.

أن يضع بيادقه في المناصب الهامة. يهيمن الرجلان على شبكة واسعة من الموظفين والوسطاء ورجال الأعمال. القطب الأهم في هذه الشبكة المكرسة طبعا لمصالح صاحب الجلالة هو المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير CDG أنس العلمي الذي عينه محمد السادس في هذا المنصب في شهر يونيو 2009 بناء على اقتراح من منير الماجيدي. الرجل مقرب جدا من حسن بوهمو، شخصيته شاحبة و لكنه يجيد تنفيذ الأوامر و يعتبر تعيينه نموذجا لتحكم القصر في CDG. على نفس المنوال نذكر حالة علي الفاسي الفهري، مدير مكتبيْ الماء والكهرباء، والذي لا يجد غضاضة في تفضيل شركة ناريفا Nareva المملوكة لمحمد السادس المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة.

وبما أن هؤلاء "الخدم" يعيشون تحت رحمة أدنى تحول في مزاج الملك، فإن منير الماجيدي حرص على أن يجتمع مريدوه الأوفياء في جمعية "مغرب الثقافات" التي تنظم المهرجان الموسيقى موازين التي يرأسها منذ عام 2006. على خلاف التكنوقراط الكبار ورؤساء المؤسسات العمومية في المملكة والذين راكموا مسارات محترمة على الصعيد الدولي، فإن الفرقة المتحلقة حول الماجيدي ليس لها من الحجم الفكري والقدرة على الريادة إلا النزر اليسير على منوال زعيمها. منهم مثلا هشام الشبيهي الذي يقدم خدمات الاستشارة وينظم دورات لتدريب رؤساء الشركات، ومنهم أيضا منصف بلخياط وزير الشباب والرياضة السابق والمعروف استنادا إلى الصحافة بفضيحة سيارة أودي A8 الفاخرة التي استأجرها على حساب دافعي الضرائب بمبلغ سنوي يناهز مليون درهم (100 ألف أورو)، ثم حسن المنصوري الرجل الكتوم ومدير الشركة الملكية بريماريوس Primarios التي تلعب دور مكتب المشتريات للقصر، وأخيراً عباس العزوزي، الذي يدير القناة التلفزية ميدي 1 بعد أن اشتهر بغطرسته حين كان مديرا للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

دائرة فؤاد على الهمة تشبه شخصيته: معقدة ومتعددة المسارات. صديق الملك يجيد القنص على مشارف المخابرات والدبلوماسية والاقتصاد والسياسة. هو الذي عمل من أجل الدفع بياسين منصوري زميله في المدرسة الملكية ثم في وزارة الداخلية، ليصبح مديرا لوكالة الأنباء المغربية الرسمية

ثم مديرا للمخابرات الخارجية DGED المديرية العامة للوثائق المستندات .

هناك رجل آخر، خليل الهاشمي الإدريسي، عُين في عام 2011 على رأس الوكالة الرسمية بفضل الهمة. ترقية مهمة بالنسبة لهذا الصحافي، الذي لم يكن يتميز عندما كان رئيسا لصحيفة أوجوردوي لوماروك إلا بسيارة جاكوار والافتتاحيات المليئة بالسب للمعارضين والجزائريين؟

على صعيد آخر ولكنه فريد من نوعه يمكن ذكر رجل الظل والمهمات السياسية القذرة للهمة، إنه رجل الريف إلياس العمري. كان يتظاهر بنزعته اليسارية، ولكن القناع سقط فجأة عندما لعب دور المستقطِب للحزب الذي أنشأه مؤخرا صديق الملك، البام الشهير أو حزب الأصالة والمعاصرة. الهيكل التنظيمي للحزب يكشف أيضا عن كون الهمة حرص على وضع بيدق من بيادقه وهو محمد الشيخ بيد الله، أحد الأعضاء المؤسسين السابقين لجبهة البوليساريو، الذي عاد بعد ذلك وقدم الولاء للملكية. حتى نونبر 2011 كان الشيخ بيد الله رئيسا للغرفة الثانية بالبرلمان والأمين العام للبام.

ويبقى الصيد الثمين للهمة رجل الأعمال عزيز أخنوش، صاحب الثروة الوفيرة الذي يمارس نشاطين متباعدين: يشغل منصب وزير الفلاحة ويسيِّر المجموعة الطاقية أكوا Akwa.

الإستيلاء على ملعب كرة القدم

بضمائر منعدمة يتحكم رجال الملك الذين يهتمون بكافة المجالات دون عقاب أو محاسبة، يتحكمون في كل البلاد. لم يغفلوا الرياضة، وتحديدا الرياضة المفضلة لدى المغاربة: كرة القدم، فقد كشفت فضيحة نادي الفتح الرياضي FUS عن أساليب محمد السادس ومعاونيه عندما يكونون متعطشين للأراضي الرخيصة والمال.

في عام 2008 ساد التفاؤل أولا جموعَ مشجعي كرة القدم لما تم اختيار سكرتير الملك الخاص لرئاسة الفتح .هذا الاختيار ليس بغريب، لأن هناك دائما شخص مقرب من القصر يشغل في نفس الوقت وظائف ذات طابع رياضي واجتماعي وسياسي. ومن ثم، من خلال قربه من الملك، فإن

الماجيدي قادر على جلب الثروة والنجاح للنادي. ولذلك شكل فريقا قويا، يتألف من رؤساء بارزين في الأعمال وهم في الواقع رجالاته: معتصم بلغازي، رئيس شركة سوميد SOMED والرئيس المقبل لـONA، منصف بلخياط، الرئيس المدير العام لشركة TCOM (finance.com) والوزير المقبل للشباب والرياضة، وعلي الفاسي الفهري، شقيق وزير الخارجية السابق ومدير ONE. الجميع: صحفيون، مجلس مدينة الرباط، والجمعيات الرياضية، باركوا، إلا أن القليل منهم استطاع أن يخمن النوايا المظلمة للماجيدي.

فبدعوى ترقية كرة القدم والعمل على جعل الفتح بطلا وطنيا، يسعى السكرتير الخاص للملك في الواقع للاستحواذ على الأصول الأرضية الهامة للنادي: 20 هكتار في قلب العاصمة.

الرجل لا يضيع الوقت، اقترح الماجيدي على منتخبي الرباط "مذكرة تفاهم" يشمل برنامجها: التنازل للفتح عن ملعب بلفيدير Belvédère بدرهم رمزي، وفي المقابل، وعد غامض حول منح بقعة أرض متواجدة خارج المدينة. بالإضافة إلى أن الماجيدي قام بتلميح ماكر إلى إنشاء أكاديمية رياضية، وذلك لأن المسؤولين المنتخبين في الرباط، وخاصة من اليسار، عارضوا في بادئ الأمر هذا الاتفاق (...) قبل الرضوخ فيما بعد بفعل الضغط.[1]

حين أتى وقت كتابة عقد البيع للملعب، تم تشطيب كلمة "بيع"، لتعويضها بعبارة "تفويت"، وهو ما يعني "تحويل دون مقابل مادي". هذه "السرقة" الفجة للأراضي العامة، والتي تمثل ثروة هامة هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستراتيجية مدروسة من طرف الماجيدي.

في نونبر 2007، تم تسجيل شركة لتنمية وتطوير الرياضة SDPS في السجل التجاري قبل أن يتم وضعها في الثلاجة، انبثقت بالصدفة من صندوق الإيداع والتدبير CDG، حيث بلغت قيمة رأسمالها 9 ملايين درهم، وهو

[1] Mohamed jamaï, Ali Amar, Mouaad Rhandi « La Gifle, Affaire FUS, le secrétaire du roi à l'épreuve de la démocratie », *Le Journal hebdomadaire*, n° 341, du 15 au 28 mars.

مبلغ مرتفع. قام الماجيدي بعد ذلك بخلق شركتين أخريين، تابعتين لجمعية الفتح: الأولى الفتح التنموية، وهي شركة للإنعاش العقاري، التي قام مجلس مدينة الرباط بتفويت ملعب بلفيدير إليها. بل لقد أوشك المنتخبون على إبرام اتفاق آخر مع الشركة الثانية التي أنشأها الماجيدي والمسماة الفتح تسيير. كانوا سوف يوفرون لها ملعبا آخر مقابل عائد مالي مبلغه غير محدد في الوثائق[1]. لحسن الحظ، منعتهم بقية كرامتهم من التذلل من جديد فشجبوا المشروع. في أبريل 2011، سعى مجلس مدينة الرباط إلى الطعن في العقد الذي يربط الفتح بمنير الماجدي، ولكن يبدو اليوم أن العزم على تحقيق ذلك وكأنه قد ذهب أدراج الرياح.

مهرجان محمد السادس

عِشق الماجيدي للثقافة ليس أكثر من حبه لكرة القدم، ولكن اهتمامه بهذا المجال راجع لنفس الأسباب. حتى المهرجانات الموسيقية وهي حفلات شعبية حقيقية في المغرب، لم تفلت من ماكينته. وهذا ما حدث مع مهرجان الموسيقى في الرباط، موازين، الذي انطلق عام 2001 والذي ينظم سنوياً في شهرمايو "تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس."

انبعثت الفكرة أصلاً من شعور ملكي طيب: إهداء مهرجان جدير بهذا الاسم إلى عاصمة المملكة. مدينة فاس مثلا لها مهرجان ذائع الصيت مخصص للموسيقى الروحية، ومدينة الصويرة لها مهرجان كناوة. وهكذا صدر القرار للتموقع في مجال موسيقى العالم مع الطموح للتقريب بين الثقافات بين بلدان الجنوب. في البداية، عُهد بالمشروع إلى رجل مثقف قريب من القصر، ويدير المدرسة الملكية، عبد الجليل الحجُمري. كانت البداية موفقة وتمكن من إعطاء نكهة خاصة لموازين. "كان مستوى اللقاءات الثقافية والمناقشات جيدا بالإضافة لبرمجة فنانين متفاوتين في الشهرة. لقد مضت تلك الحقبة الجميلة" بهذا الحنين يتحدث أحد الأوفياء للمهرجان منذ بدايته. وفي عام 2006، ولسوء الحظ، واجه المهرجان أزمة

[1] Ibid

مالية حادة وكاد يفلس فأمر محمد السادس منير المجيدي بإنقاذه. نزل الرجل بثقله وبفريقه إلى رئاسة جمعية "مغرب الثقافات" التي تنظم المهرجان وعمل على إعادة صياغة البرمجة منذ 2007 فأصبحت أكثر شعبية وارتفع منسوب البهرجة كثيرا وأصبح المهرجان يستقطب نجوما كبيرة مثل شاكيرا وستيفيووندر وإلتون جون وغيرهم. الجمهور أيضا كان دائما على الموعد وسارعت الأميرات كذلك للفرجة. وهكذا في عام 2009، حضرت الأميرة للا سلمى زوجة محمد السادس مع ابنهما الحسن إلى حفلة ويتني هوستون. لسوء الحظ، عرف المهرجان تلك السنة مأساة ذهب ضحيتها 11 شخصا بفعل الازدحام حيث كان مكان الحفل يتوفر على مخرج واحد رغم أنه يتسع لآلاف المتفرجين. بعض أسر الضحايا لا زالوا لم يتوصلوا بأي تعويض. لكن ليست هذه النقطة السوداء الوحيدة في رصيد موازين.

في عالم الأعمال التجارية هناك تعبير يسمى "ضريبة موازين"، الذي يشير إلى التزام ضمني لمؤسسات المملكة، وكذلك الشركات الكبرى في القطاع الخاص والعام بأن تساهم في دعم مهرجان الملك بالمال. وبما أن ميزانيته تناهز 62 مليون درهم عام 2011 فإن المبالغ المستخلصة من هذا الباب تبقى غير كافية.

مروان[1] يعمل في "مغرب الثقافات" التي يرأسها الماجيدي. له وظيفة ذات طابع أفقي مما يجعله على اتصال مع عدد كبير من المتعاونين. بالنسبة له "حتى لو قيل اليوم إن المهرجان لم يعد يحصل على أموال عامة فهذا كذب. في عام 2010 منح مجلس مدينة الرباط سرا 1.1 مليون درهم. ثم في عام 2011 أكد لي عضو في مجلس المدينة أن الرباط ستدفع حوالي 4 ملايين درهم[2]" مروان ليس له دليل على ما يقول. ثم يضيف "من ناحية الشركات العمومية، الداعمون الكبار هم صندوق الإيداع و التدبير CDG والمكتب الشريف للفوسفاط OCP بمبلغ مليون دولار تقريبا لكل واحدة[3]. الخطوط الملكية المغربية تساهم بالنقل المجاني لمئات الأفراد، أما مكتب السكك

[1] Le prénom a été changé
[2] Entretien avec l'un des auteurs, Casablanca et Paris, juillet et novembre 2011.
[3] Voir aussi Aïcha Akalay, Hassan Hamdani et Mehdi Michbal, « Mawazine, un miracle royal », *TelQuel*, nº 425.

الحديدية ONCF والمكتب الوطني للكهرباء ONE فكل منهما يدفع ما بين 50.000 و 80.000 دولار أمريكي".

لا يسلم القطاع الخاص من هذه الإتاوة. يقال إن الثري عثمان بن جلون (مجموعة بنك BMCE) يسلم دعما بقيمة 1.5 مليون درهم[1] و نفس الرقم بالنسبة لعزيز أخنوش رئيس مجموعة أكوا Akwa الذي يشغل منصب وزير الفلاحة بينما شركة اتصالات المغرب تسلم 1.3 مليون درهم. المجموعتان الملكيتان SNI و ONA اللتان اندمجتا مؤخرا تساهمان أيضا ثم التجاري وفابنك ولكن بمبالغ أقل[2].

تعزز تحقيقات الصحافة المغربية هذه المعطيات إلى حد كبير. وهكذا، في عددها الصادر في 11 مايو 2011، تشرح L'Économiste في معرض حديثها عن الجهات المانحة للمهرجان، أن مجموع المنح تصل إلى 21 مليون درهم (2.1 مليون أورو)، أو 34 % من الميزانية. كما تخبر أن لائحة المانحين أكبر مما ذكر من قبل مروان حيث تضم 21 من الداعمين والشركاء من بينهم شركتان رأسمالهما من الإمارات العربية هما JLEC ومعبر Maarbar، ثم اتصالات المغرب والمكتب الشريف للفوسفاط OCP ولافارج Lafarge وفروع الشركات الفرنسية أكور Accor وفيوليا Véolia[3]. لكن المبالغ تبقى سرية. ثم تضيف L'Économiste "لم يقبل أي مانح ممن اتصلنا بهم الكشف عن مساهمته في دعم موازين".[4]

وفقا لمروان تؤدي بعض الشركات حصتها مرتين: "طوال فترة المهرجان، يُطلب منها شراء حصص من المقاعد في مربع كبار الشخصيات بثمن باهظ جدا، 400.000 درهم (40.000 أورو)، وهو ثمن شقة متوسطة، وبطاقات ثمنها 2.000 درهم (200 أورو) للولوج إلى ذلك المربع".

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] Bachir Thiam, « Mawazine, Maroc Cultures peaufine son modèle économique », *L'Économiste*, nº 3527, 11 mai 2011
[4] Ibid

عندما كاد مهرجان موازين أن يموت

هذه المناورة كان باستطاعتها أن تستمر طويلا لولا أن نشطاء حركة 20 فبراير الذي تحمسوا لما حدث في تونس ومصر واليمن دخلوا على الخط. لقد ظهرت منذ الأيام الأولى للحراك المغربي في فبراير 2011 شعارات مناهضة للماجيدي ولمهرجانه موازين والذي يعتبر هو أيضا نموذجا لتبذير المال العمومي.

"لدى فريق العمل الذي يشرف على المهرجان كثرت التكهنات عن احتمال إلغائه "، يتذكر مروان: "لقد كنا في حيرة من أمرنا والماجيدي توارى إلى الخلف واختفي في سفر إلى فلوريدا". أواسط شهر أبريل جاء الخلاص حيث أمر الملك محمد السادس بتنظيم المهرجان كالعادة وعلى رغم أنف الاحتجاج الاجتماعي. هكذا قرر الملك.

لكن على بعد ثلاثة أسابيع فقط من الانطلاق كادت الكارثة أن تقع، والسبب أن وسيلة إعلام فرنسية Africa Intelligence نشرت خبرا أثار بعض الهلع لدى أوساط القصر الملكي. رجل أمريكي يدعى بيتر باركر هوميك من شركة "طاقة" المملوكة لإمارة أبو ظبي خرج عن صمته بعدما غادرها غاضبا وطالبها أمام القضاء الأمريكي بتعويض قدره 150 مليون دولار.

في دعواه القضائية التى رفعها شهر غشت 2010 أمام القضاء الأمريكي، يتهم طاقة بإيفاده إلى المغرب سنة 2008 من أجل "بيع حصة من رأسمال محطة الجرف الأصفر التي تمتلكها طاقة إلى عدة أشخاص.[1]" علما أن المحطة تزود المغرب بما يقارب نصف حاجياته من الكهرباء وتعد من بين شركات التدبير المفوض الأكثر ربحية في العالم. لذلك فإن المباحثات إن ثبت وأنها حصلت فعلا، فإنها لا شك تناولت أرقاما لا يستهان بها. في نفس الدعوى يؤكد بيتر باركر-هوميك أنه رفض الذهاب للمغرب ورفض أيضا تمويل خمسة دورات لمهرجان موسيقي.[2]

[1] Africa Intelligence, n° 635, 15 septembre 2010, et Intelligence Online, n° 624, 9 septembre 2010
[2] Intelligence Online, n° 624, 9 septembre 2010

في رسالة موجهة في شهر يناير 2011 إلى مكتب التحذيرات التابع للجنة الأمريكية لمراقبة عمليات البورصة SEC، قدم محامي باركر-هوميك مزيدا من المعلومات عن هذه الادعاءات. يشرح باركر-هوميك أن رئيس شركة طاقة قد طلب منه أن "يدفع 5 ملايين دولار سنوياً لحسن بوهمو، رئيس شركة SNI لتمويل مهرجان موسيقي [...] بالمقابل تستطيع طاقة الحصول على الضوء الأخضر لتوسيع محطة توليد الكهرباء بالجرف الأصفر[1] "هل هذا كشف حقيقي أم تصفية حسابات؟ حسب النشرة الدورية المغاربية Maghreb Confidentiel التي نشرت مقتطفات من هذه الرسالة فإن المهرجان المعني بالأمر هو موازين. من جهته، نفى حسن بوهمو كل ذلك جملة وتفصيلا مدعيا أنها مؤامرة. ربما يكون محقا؟ أحد المقربين من حسن بوهمو يعتقد أن "الأمريكي أخطأ لأنه يقصد شخصا آخر اسمه حسن يشتغل في شركة أخرى تابعة للملك".

خلال شهر مايو 2011 أصدر بوهمو بيانا يقول: "لستُ ولم أكن أبدا لا فاعلا رئيسيا ولا فاعلا على الإطلاق ولاعضوا في الهيكل المسير لمهرجان موازين، ونتيجة لذلك لم أكن أبدا وسيطا لجمع المساهمات المالية أو مستأمنا عليها". وفي يونيو 2011 رفع دعوى قضائية في باريس متهما نشرة Maghreb Confidentiel بالإساءة لسمعته.

لقد فات الأوان، واختفى رمز شركة JLEC التابعة لمجموعة طاقة من لوحات إشهار المهرجان سنة 2011 وهي من أهم الداعمين الماليين كما اختفى أيضا من كل الوثائق اسم منصف بلخياط الذي كان مسؤولا عن التواصل في جمعية مغرب الثقافات. هذا الخبير العجيب بفن التواصل الذي سبق له وأن سب علنياً نشطاء حركة 20 فبراير حيث اتهمهم على الشبكات الاجتماعية بالخيانة للملكية والولاء للبوليزاريو.

يحكي مروان أنه "في اليوم الأول من دورة موازين 2011، حضر منير الماجيدي مع أسرته ومساعديه حفل افتتاح المهرجان، ولكن كانت الكراسي المخصصة لكبار الشخصيات شبه خالية". وللاطمئنان على نجاح مهرجانه

[1] Maghreb confidentiel, nº 971, 12 mai 2011, et www.lakome.com,13 mai 2011

اتصل محمد السادس بكاتبه الخاص الذي كان يتصبب عرقا ...

واظب الماجيدي على حضور الحفلات الموسيقية كلها تقريبا ليبرز أنه لا زال يتمتع بثقة الملك. "في خطوة لمعاكسة نبض الشارع وترسيخ الاعتقاد أن المهرجان لا زال يلاقي نجاحا كبيرا، عمدت جمعية مغرب الثقافات إلى تضخيم أعداد المتفرجين الذين حضروا الحفلات. كانت الأرقام تختلف تبعاً لسمعة الفنان ونجوميته، ولكن الهدف هو الإعلان عن أكثر من مليونَي متفرج والزعم أنه إنجاز يفوق إنجاز سنة 2010" يضيف مروان. ولكن هذه المرة كان الغائب الكبير هو الحماس.

فاطمة الزهراء أوتاغاني هي صاحبة وكالة PR Media التي تشرف على العلاقات الصحفية للمهرجان، غابت عن الحفلات الموسيقية والمؤتمرات الصحفية. تناسلت شائعات لدى فريق مغرب الثقافات. يقول مروان " هناك حديث عن شركات وهمية تستخلص عمولات من كل مزودي المهرجان" فعلا تلبدت سماء المهرجان بالغيوم. ولكن إذا كان المغاربة يصابون بالغثيان فإن رجال القصر يصرون على عنادهم: لا يبصرون ولا يسمعون ويتجاهلون التحذيرات التي ترسل إليهم.

سواء تعلق الأمر بكرة القدم أو بحفلات الموسيقى فالنهب الاقتصادي لا حدود له والإفلات من العقاب هو القاعدة. هذه المنظومة لا زالت ماضية في غيِّها ولا يوجد من يتصدى بحزم لإيقاف حماقاتها. ولا حتى فرنسا وهي أكبر من يقدم الدعم السياسي والمالي للمملكة وللعرش العلوي.

الفصل 12
كيف تموِّل أوروبا و فرنسا مشاريع الملك

"نحن لسنا الصليب الأحمر. ولا نضمد جراح بلد من البلدان النامية. خلال العامين الماضيين، لم نكن على اطلاع على أي فساد وسوء استخدام منهجي للأموال المقدمة للمغرب." هذا الكلام هو لاينيكو لاندابورو الجالس بشكل مريح في مكتبه الفاخر في حي عصري في الرباط، والذي يشغل منصب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب.

هذا الرجل الأنيق، الإسباني الجنسية، الأوروبي المقتنع والديبلوماسي المحنك، بعد أن كان عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي EIB وهيئة الرقابة للصندوق الأوروبي للاستثمار EIF، تم تعيينه مديرا عاما لشؤون التوسع في المفوضية الأوروبية.

يشغل منصبه في المغرب منذ عام 2009، حيث يقوم بإدارة ملف الوضع المتقدم الممنوح للمملكة والذي يجعل منها شريكا مميزا ويعتبر منح العديد من المساعدات المالية من بين أهم المزايا المتعددة لهذا الوضع.

السخاء الأوروبي اتجاه المملكة العلوية ليس وليد اليوم: في عهد الحسن الثاني، كانت بروكسل دائما تتعامل معه بكرم كبير. بين عامي 1977 و1996 تلقى المغرب ما يفوق بقليل مليار أورو، منها 518 مليون على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي EIB. هي إذن أموال وجهت في الأساس إلى إخراج العالم القروي في المغرب من التخلف الذي كان قد تركه فيه الحسن الثاني. لكن في الواقع كان جزء من هذه الأموال يستخدم لتمويل السدود التي بناها الملك الحسن الثاني، والتي وفرت له مياه الري لبعض الأراضي التي كان قد صادرها أحيانا وضمها لضيعاته.

تتميز المرحلة الثانية من التقارب بين أوروبا والمغرب بتنفيذ برنامج Méda، والذي أصبح منذ عام 1996 الأداة الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية والهادف لمساعدة البلدان النامية على إصلاح هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. حيث قفزت المساعدات من 3.4 مليار أورو في المرحلة بين 1995-1999 إلى 5.4 مليار أورو للفترة بين 2000-2006. أي بزيادة حوالي 60%.

في إطار الوضع المتقدم الممنوح للمغرب فإن البرنامج المسمى البرنامج الإرشادي الوطني يشكل أداة تقدم للمغرب عدة أصناف من المساعدات المالية. وهكذا، فمن المفروض أن يحصل المغرب بين 2011 و 2013 على مبلغ 580.5 مليون أورو من المساعدات.

صرح لنا اثنان من كبار المسؤولين في البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ مع اشتراط عدم الكشف عن هويتهما: "إن فرنسا تقوم بدور اللوبي لصالح المغرب بشكل سري نوعا ما لكن بشكل فعال". باريس تعرف أيضا كيف تكون سخية جدا مع الصديق المغربي. المساعدات تذهب بشكل رئيسي من طرف AFD الوكالة الفرنسية للتنمية، وهي مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارات مختلفة، بما في ذلك الاقتصاد والشؤون الخارجية.

في عام 2009 تم تخصيص 401.4 مليون أورو للمغرب (395 مليون على شكل قروض و3.3 مليون على شكل منح و3.1 مليون استثمارات في الأسهم). في عام 2010 انخفض حجم المساعدات الفرنسية قليلا ولكنها وصلت مع ذلك إلى 363.4 مليون أورو.

هل هذه هي الأولوية الكبرى في زمن الأزمات المالية والاقتصادية ؟ هذا أمر مشكوك فيه، خصوصا أن المبرر الذي يقدمه الفرنسيون من رغبتهم في حماية الوضع السياسي في المغرب من الإسلام السياسي عن طريق إغراقه بالمساعدات المالية لدفع عجلة التنمية أصبح الآن حجة واهية حيث أن الإسلاميين وصلوا إلى الحكومة في نوفمبر 2011، بعد فوزهم بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية.

لقد رفض مدراء الوكالة الفرنسية للتنمية AFD إضافة لزملائهم في بنك الاستثمار الأوروبي الاستجابة لطلباتنا بإجراء مقابلات معهم مما تعذر معه معرفة معايير توزيع الميزانيات الأوروبية. في حالة AFD، فإنه من المستحيل معرفة ما إذا كان وجود عمر القباج في مجلس الإدارة، وهو اقتصادي محترم ولكن أيضا مستشار الملك محمد السادس، له وزن في قرارات هذه المؤسسة الموقرة .

من جهة أخرى فإن الطبعة الأخيرة من التقرير السنوي لوكالة AFD يشير إلى أن المغرب هي الدولة التي حظيت بأكبر قدر من التمويل في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بـ 363.4 مليون أورو أي أكثر من العراق، الذي هو اليوم في طور إعادة الإعمار حيث يمكن للشركات الفرنسية أن تحظى بحصص معتبرة .

علاوة على ذلك فإن توزيع ميزانيات الوكالة الفرنسية للاستثمار AFD الأخيرة تبعث على الحيرة لأنها تعطي الأولوية في الواقع للقطاعات الاقتصادية التي تستأثر باهتمام الملك محمد السادس، وأحيانا بصفة شخصية. الملف الأكثر شهرة (والأكثر إثارة للجدل) هو تمويل خط القطار فائق السرعة TGV الذي سيربط الدار البيضاء وطنجة حيث يقوم محمد السادس ببناء أكبر ميناء في أفريقيا، طنجة المتوسط.

القطار الفائق السرعة شهوة ملكية

انطلقت أشغال هذا الورش السككي الفرعوني بحضور الرئيس نيكولا ساركوزي و العاهل المغربي يوم 29 شتنبر 2011. سارعا رئيسا الدولتين للتنويه بالعلاقات المغربية الفرنسية المتينة واجتهدا في تفادي الحديث عن ميزانية هذا القطار الملكي الفائق السرعة التي قفزت بقدرة قادر من 2 إلى 3 مليار أورو! و ليس هذا هو التجاوز الوحيد.

هذا النصر الذي حققه القطار TGV جدير بجمهوريات الموز. يُتداول أن محمد السادس رغب أن يواسيَ فرنسا سنة 2007 بعدما اشترى المغرب الطائرات الحربية الأمريكية فـ 16 بدل الفرنسية رافال Rafale فقرر أن

يمنح صفقة TGV لشركات فرنسية. الحقيقة أبسط من ذلك. حسب مصادر متطابقة فإن السبب الأول هو فقط "شهوة محمد السادس حيث رغب في الحصول على القطار فائق السرعة[1]. نقطة إلى السطر." هكذا يروي أحد الخبراء الماليين العارفين بالملف.

ما يعزز هذه الفرضية هو غياب المشروع عن مخططات المكتب الوطني للسكك الحديدية قبل أن يُفرض من فوق. الأكثر إثارة للدهشة هو أن التقرير السنوي لهذه المؤسسة برسم سنة 2010 يشير إلى أنها ستواصل تشييد الخط السريع – و ليس فائق السرعة – بين الدار البيضاء وطنجة والذي سيكلف مبلغ 1.8 مليار درهم ويسمح بتقليص مدة الرحلة بين المدينتين بمدة ساعة كاملة. يبقى السؤال إذن: ما الجدوى من القطار الفائق السرعة علما أن الطريق السيار على نفس المحور لا زال حديث العهد وشبه فارغ لأن المغاربة يفضلون الطريق الوطنية لأنها بالمجان.

ولذلك فقد أحدث الإعلان عن المشروع استياء عاما شمل الإسلاميين واليساريين. بالنسبة لنجيب بوليف، البرلماني الإسلامي عن حزب العدالة والتنمية والذي أصبح فيما بعد وزيرا منتدبا مكلفا بالشؤون العامة والحكامة "المغاربة لا يحتاجون إلى ربح مزيد من الوقت مع هذا القطار. سيربحون أصلا ساعتين من وقت الرحلة بين الدار البيضاء وطنجة وسيقضونها على كراسي المقاهي. كان الأجدر أن نستثمر لمضاعفة رحلات القطارات الحالية وتثنية الخطوط السككية الموجودة حاليا بدل بناء هذا الخط الذي ليس أبدا من الأولويات وليس اختيارا مستقلا يراعي حاجيات الشعب.[2] "من جهته فأحمد الدرقاوي الناشط بجمعية أطاك Attac المناهضة للعولمة "هناك مدن مثل أكادير وورزازات وشرق البلاد تنقصها وسائل النقل وبنيات الربط التي تربطها مع باقي جهات المغرب.[3]

هذا الرأي شاطرته المؤسسات المالية التي عادة ما تمنح القروض للمغرب ابتداء من البنك الاستثماري الأوروبي الذي التجأت إليه المملكة عدة مرات لتمويل هذا الترف الملكي ولكنه رفض.

---

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, décembre 2011
[2] Propos recueillis par Axel Tardieu, Tanger, 2011
[3] Ibid

في الواقع، كان جزء من الصفقة التي منحت للفرنسيين بالاتفاق المباشر دون إجراء مناقصة. النتيجة أن الألمان وبدرجة أقل الأسبان لم يستسيغوا هذا التصرف لأنهم أيضا يستطيعون بناء القطارات فائقة السرعة. يعترف أندريس مارتينز فرنانديز مسؤول الاستثمار في السفارة الإسبانية في الرباط، أن الأسبان على الرغم من ذلك وافقوا على منح التمويل للمغرب من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، ولكن الألمان تشبثوا برفضهم بعد أن استشاطوا غيظا [1].

خلافا لعادته امتنع بنك الاستثمار الأوروبي هذه المرة عن تمويل القطار الملكي فائق السرعة. اينيكو لاندابورو سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب يعترف أن البنك "رفض منح قرض بقيمة 400 مليون أورو كما طلبه المغرب لأن هذا المشروع لم يكن له أولوية لتنمية البلاد. ثم إن المحللين الماليين تساءلوا عن مردودية المشروع وعن الجدوى من تشغيل قطار يستفيد من الدعم المالي" من جهته فإن البنك أوضح أنه صادق قبل بضعة أشهر على قرض بقيمة 200 مليون أورو لميناء طنجة ميد 2 وأنه في الثلاثين سنة الماضية خصص للمشاريع المغربية ما لا يقل عن 4.5 مليار أورو [2] !

أمام هذا الوضع المحرج التجأت المملكة إلى فرنسا، فماذا حدث؟ البقية يرويها دون الكشف عن هويته خبير استشاري في الوكالة الفرنسية للتنمية AFD (علما أن المؤسسة رفضت طلباتنا للحوار): "نيكولا ساركوزي أمر دوف زيراه المدير العام لوكالة AFD بمنح المال للمغاربة الذين يصرون على امتلاك القطار فائق السرعة وأيضا لأن المملكة ستصبح معرضا دوليا لهذا القطار. لا أحد يكترث بمنفعة المشروع. على أية حال لقد انحرفت AFD عن مهمتها وأصبحت الذراع المالية لقصر الإليزي في أفريقيا [3]" والنتيجة هي منح قرض بقيمة 220 مليون أورو للمساهمة في تمويل القطار المغربي.

---

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Rabat, septembre 2011
[2] «TGV marocain; veto allemand», *Jeune Afrique*, 23 décembre 2010
[3] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, décembre 2011

في الواقع، أوضحت الوكالة على موقعها على شبكة الإنترنت[1] أن فرنسا تمول 50% من الكلفة الأولية للقطار فائق السرعة البالغة 1.8 مليار أورو. بالإضافة للوكالة هناك ممولون فرنسيون مثل الصندوق الاحتياطي للبلدان الصاعدة Réserve pays émergents[2] (مبلغ القرض 625 مليون أورو) ثم صندوق FASEP 3 (منحة 75 مليون أورو). في المجموع ستكلف أهواء محمد السادس تقريبا مليار أورو لدافعي الضرائب الفرنسين! أضف إلى ذلك أنها قروض لن تجلب أرباحا للمالية الفرنسية التي تعاني أصلا من وضعية سيئة. وفقا لوكالة المغرب العربي للأنباء، فإن نسبة الفائدة تتراوح بين 1.2 % و 3.6% ومدة التسديد تتراوح بين 5 و 20 سنة.

لم يكن المغرب قادرا على تخصيص أكثر 500 مليون أورو لتمويل شهوة ملكه فناشد الكرم العربي، فهبت لنجدته صناديق الخليج بمبلغ 380 مليون أورو. ياليت محمد السادس يكرس نفس الجهد لتمويل بناء المدارس والمستشفيات ...

تبدو فرنسا في دور المغفل، لقد فشلت في بيع طائرات رافال للمغرب ومن فوق ذلك أهدت قطارا فائق السرعة لملكه وكل ذلك في فترة الأزمات والشدائد! كم هي بعيدة أيام الاستعمار في المملكة المغربية.

على نفقة الأميرة الأوروبية

موضوع ميناء طنجة المتوسط المعروف باسم Tanger Med، يشكل نموذجا فريدا لاستقطاب المساعدات والتمويلات ويستحق التوقف قليلا. فكما كان الحال بالنسبة للقطار فائق السرعة فقد أصبح محمد السادس يتتبع شخصيا هذا المشروع ويأتي بانتظام لزيارة الورش والاطلاع على سير الأشغال. هناك مؤشرات لا تخطئها العين حيث أنه وضع على رأس الوكالة التي تقوم بتنسيق المشروع رجلا يحظى بثقته. سعيد الهادي مهندس خريج

[1] www.afd.fr
[2] La Réserve pays émergents est un système de prêt intergouvernemental avec garantie souveraine qui a pour objectif principal de financer des projets d'infrastructures
[3] FASEP : Fonds d'aide au secteur privé

مدرسة القناطر والطرق الفرنسية وله تجربة في إدارة النشاط الاقتصادي الملكي ضمن مجموعة SNI وسبق له أن عمل مديرا لشركة الصلب والحديد صوناصيد.

كما سبق ورأينا في موضوع القطار فائق السرعة، فإن المغرب ليس قادراً على دفع فاتورة طنجة المتوسط حيث يتألف البرنامج من مشروعين: طنجة ميد 1 بقدرة استيعابية تبلغ 3 ملايين من الحاويات، وطنجة ميد 2 بقدرة استيعابية 5.2 مليون حاوية. على عكس ما حدث مع القطار فائق السرعة فقد وافق بنك الاستثمار الأوربي على المساهمة في تمويل المشروع عن طريق أحدى أدواته المالية الرئيسية (FEMIP المرفق الأوروبي-المتوسطي للاستثمار والشراكة). ووفقا للتقرير السنوي لهذه المؤسسة منح بنك الاستثمار الأوروبي في عام 2010 قرضا بمبلغ 40 مليون أورو لطنجة ميد 1 وآخر بمبلغ 200 مليون أورو لطنجة ميد 2.

هذه المبالغ الكبيرة تثيرعدة تساؤلات: إذا كان طنجة ميد1 بمرفأيه الأول والثاني يعتبر نجاحا عمليا منذ عام 2007، فهل سينطبق ذلك على طنجة ميد 2 بمرفأيه الثالث والرابع والذي فرضه محمد السادس؟ كان المرتقب أن يفتتح سنة 2014 ولكن الورش تأخر. لماذا ؟ السبب هو الأزمة المالية والاقتصادية حسب ناديه الهاشمي العلوي مديرة التواصل في طنجة ميد ورئيسة التحرير السابقة لأسبوعية لوجورنال Journal hebdomadaire: "طنجة ميد 2 سيتأخر15 شهرا، المرفأ 4 سوف ينجز ولكن المرفأ 3 ربما سينجز أولا حسب طلبات الشركات المكلفة بالاستغلال". هذا التأخير سبب إزعاجا لمحمد السادس: ذلك أن صاحب الجلالة كان قد اتخد تدابيره للاستفادة هو أيضا من العملية. كيف؟

لقد فوجئ المتدخلون في طنجة ميد لما علموا أن الهولدينغ الملكي SNI أنجزت اتفاقا ثلاثيا مع شركة PSA من سنغافورة ومجموعة مرسى المغربية وقد حصلوا فعلا على صفقة لاستغلال المرفأ 4. لقد صدرت انتقادات لكيفية تمرير هذه الصفقة رغم المناقصة وخلاصتها أن SNI ليست لها أدنى تجربة في ميدان استغلال الموانئ خلافا لحليفيها. في الأخير جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وعصفت الأزمة العالمية عام 2008

بتلك الأحلام واضطرت SNI للانسحاب من المرفأ 4 وانسحبت شركة سنغافورة لتنفرد شركة مرسى بعملية الاستغلال ابتداء من يونيو 2009.

لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله. فرغم هذا الإخفاق فإن عدة شركات من التي يمتلك محمد السادس فيها أسهما قد استفادت من ورش طنجة المتوسط. منها صوناصيد (3.9 مليار درهم من المبيعات عام 2010) و التي تمتلك فيها SNI 32% من الرأسمال كما يمتلك العملاق العالمي في ميدان الفولاذ آرسيلور- ميتال Arcelor Mittal 32% أيضا.

يقول عبد المجيد الطرونجي المسؤول عن الموارد البشرية: " لقد بعنا في ورش طنجة ميد 1، 51000 طن إلى شركة بويغ البناء Construction Bouygues التي شيدت الميناء". علما أن السعر يناهز 6000 درهم (600 أورو) كل طن من الصلب، فالمجموع يمثل 306 مليون درهم (30.6 مليون أورو) لشركة صوناصيد.

وبطبيعة الحال يزعم الطرونجي أن حضور SNI في رأسمال الشركة لا تأثير له. "منتجاتنا تحترم المعايير الدولية للجودة. نحن مؤسسة كبيرة بفضل Arcelor وSNI مما يسمح لنا بالاستثمار في معايير الجودة. بالإضافة إلى ذلك نتوفرعلى تواجد تجاري جيد في مجموع المغرب". وهذا هو الواقع.

من جهة أخرى فشركة الإسمنت لافارج المغربLafarge Maroc تمتلكها SNI بنسبة 50% والفرنسي لافارج بنسبة 50 %. التقرير السنوي 2008 لهذه الشركة ذات الحضور القديم في المغرب لا يخلو من بلاغة: "طنجة ميد ورش رئيسي حيث زودته الشركة بين عام 2003 وعام 2009 بأكثر من 600.000 طن من الإسمنت. نادية الهاشمي العلوي تعتبر الأمر بديهياً بما أن لافارج حاضرة في شمال البلاد وهذا يوفرعلى طنجة ميد مصاريف نقل الإسمنت.

الملك يستحوذ على صفقات قطاع الطاقة الريحية

كل ملك له مشاريعه الكبرى: السدود والري للحسن الثاني، والطاقة المتجددة لابنه. هذه المبادرات التي غالبا ما يمولها الخارج، يجني من ورائها الملك بصفة شخصية أرباحا جمة. وهكذا فتطوير الطاقة المتجددة ورش كبير لشركة ملكية أخرى هي ناريفا Nareva.

لقد تم إنشاؤها في عام 2006 لتكون إحدى قاطرات النمو للهولدينغ الملكي أونا، وهي متخصصة في مجال الطاقات الجديدة، وهو مجال اقتصادي وجد فيه محمد السادس ضالته بعد المتاجر الكبرى والسياحة والعقار.

هذه الشركة، التي لا تجيب على الهاتف، تحبذ الكتمان والقائمون عليها يعتذرون عن طلبات الصحفيين. "شكرا لكم لاهتمامكم بناريفا.عندما نقرر التواصل حول شركتنا ومشاريعنا، سوف نتصل بكم"، هكذا يرد بالبريد الالكتروني أحمد الناقوش الرئيس المدير العام. ما سبب هذا التكتم؟ هل هناك إحراج ما؟ الأكيد أنه بتوجيهات من محمد السادس أصبح طموح المغرب كبيرا في ميدان الطاقات المتجددة وحصلت ناريفا على صفقات كبيرة في قطاع طاقة الرياح. على أي حال فالخيار الاستراتيجي لهذه الطاقات يبقى وجيها تماما.

خلافا للجار الجزائري، لا يحتوي باطن الأرض بالمغرب على نفط ولا غاز، والمملكة تعاني من تبعية طاقية كبيرة و لذلك فمن المنطقي أن تبحث عن مصادر بديلة كالرياح والشمس والتي بإمكانها على المدى الطويل أن توفرما يعادل 2.5 مليون طن من النفط أي 1.25 مليار دولار سنويا وكذلك 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون التي لن يتم نفثها في الجو.[1]

يشرف على هذه المشاريع رجال يختارهم الملك. هكذا رأى النور مخطط الطاقة الشمسية ومخطط الطاقة الريحية. المخطط الشمسي ترعاه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية Masen تحت إشراف مصطفى الباكوري، أحد

[1] Blog Green Business, accessible à l’adresse suivante: blog.lefigaro.fr/green-business

المقربين من فؤاد على الهمة والذي شغل قبل ذلك منصب المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير CDG . انطلق المشروع بحفل كبير ترأسه الملك يوم 2 نوفمبر 2009 في ورززات في جنوب المملكة بحضور وزير الدولة الأمريكية هيلاري كلينتون.

المخطط يهدف لإنشاء قدرة توليدية للكهرباء قدرها 2000 ميغاواط [1] وكلفته الإجمالية تبلغ 9 ملايير دولار، وقد حصل فورا على استحسان الممولين المعتادين للمملكة. وهكذا، في يوليوز 2011 أعلنت وكالة AFD الفرنسية للتنمية أنها ستمنح 100.3 مليون أورو (100 مليون أورو قرضا و300.000 أورو إعانة) إلى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية Masen.[2]

لم تغفِل شركة ناريفا وجود فرص اقتصادية في مجال إنتاج الطاقة الشمسية كما يتضح من هذا الحوار الذي أجراه مدير قطب الطاقة في الشركة لصحيفة Le Soir-Échos في أبريل 2010: "ناريفا لديها مشاريع الطاقة الشمسية في إطار المخطط المغربي 2000 ميغاواط. دراساتنا جاهزة[3]". في شهر فبراير 2011 وبعد أن ساهمت في مناقصة لإنشاء محطة كبيرة لتوليد الطاقة الشمسية في ورززات، اكتشفت بحزن كبير أن عرضها الذي طرحته بتعاون مع شركة سيمنز Siemens الألمانية لم يفز بالصفقة.
كيف يُعقل أن لا تفوز شركة الملك بالصفقة ؟
الصحافة المحلية قدمت محاولة لتفسير ما يشبه التحدي، فقالت إن طموح ناريفا كان أكبر من قدراتها! "ناريفا التي بدأت بالفعل في عام 2010 مشروعين بلغ مجموعهما 1600 ميغاواط لم يكن لها الحجم المالي الكافي لمحطة ثالثة، وينبغي أن تنهي المحطتين أولا وتبدأ في تشغيلهما قبل التفكير في مشروع آخر".

ولحسن الحظ، بإمكان هذا الفرع التابع ل SNI-ONA أن يعتمد على قطاع إنتاج الطاقة الريحية ليتدارك الأمر،لأنه في هذا المجال أيضا لدى محمد

---

[1] Masen, www.masen.org.ma.
[2] Communiqué de presse de l'AFD du 8 juillet 2011
[3] « Ferme éolienne d'Akhfenir : les travaux pour juin 2010 », *Le Soir échos*, 19 avril 2010

السادس طموحات كبيرة. في يونيو 2010 أطلق الملك برنامجا متكاملا للطاقة الريحية بميزانية قدرها 3.5 مليار دولار. البرنامج يتضمن خمسة حقول جديدة لإنتاج الكهرباء ليرتفع الإجمالي الريحي المغربي من 280 إلى 2000 ميغاواط [1]. ستنفذ هذه المشاريع في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكل واحد منها سيتطلب إنشاء شركة يكون المكتب الوطني للكهرباء حاضرا في رأسمالها. إنها فرصة العمر بالنسبة لناريفا التي تربطها علاقات ممتازة مع هذه المؤسسة الاستراتيجية التي يرأسها علي الفاسي الفهري أحد الأوفياء الخاضعين لمنير الماجيدي. زد على ذلك أن الرئيس المدير العام الحالي لناريفا هو أحمد ناقوش الذي كان لفترة طويلة على رأس المكتب الوطني للكهرباء ومن ثم فالرجل له إلمام بالسياسة الطاقية للمكتب.

هل استحق هذا المنصب نظرا لمهاراته المهنية أم لعلاقاته المتميزة مع المكتب أم للسببين معا؟ على كل حال ففي أبريل 2010 وقعت ناريفا مع مجموعة ألستوم Alstom الفرنسية (التي تنجز في المغرب القطار فائق السرعة) اتفاقا لإنجاز حقل للكهرباء الريحي في منطقة أخفنير على بعد 400 كيلومتر جنوب أكادير يضم 61 طاحونة ريحية لإنتاج 100 ميغاواط، وذلك للاستجابة أساسا للحاجيات الطاقية للزبناء الصناعيين في إطار برنامج طاقي يشرف عليه... المكتب الوطني للكهرباء.

ناريفا لها مشروع آخر واسع النطاق يلعب فيه المكتب دورا: الحقل الريحي لمنطقة طرفاية في جنوب المغرب الذي سينتج 200 ميغاوات. اختار المكتب لإنجازه وبدون تردد تحالفا مهنيا مكونا من ناريفا والشركة البريطانية International Power (IP) وذلك على إثر طلب عروض. كان هناك عرض منافس قدمته شركة GDF-Suez فكان على المكتب أن يجد مبررا لتنحيتها حماية للشركة الملكية ناريفا، فزعم أن GDF-Suez ليس لها رأسمال كافي لإنجاز المشروع. الغريب أن المكتب لم يجد

[1] Ibid.ذ

غضاضة في كون ناريفا سوف تلجأ بنفسها للقروض البنكية في حدود 75% لتمويل المشروع[1] .. هل فهمتم شيئا ؟

الملك يبيع كهرباءه للمغاربة

ليس مفاجأة أن تستفيد شركة ناريفا Nareva ولو بشكل غير مباشر من المال العام. إنها متعودة على ذلك. لقد أعلنت بعض المؤسسات العمومية عن طريق الصحافة أن جزءا من الكهرباء الريحية المنتجة من طرف Nareva (والتى ستدفع إتاوة شهرية للمكتب الوطني للكهرباء ONE) سيتم بيعها لسبعة زبناء صناعيين. لكن الغريب أن ستة منهم إما مؤسسات عمومية أو لها علاقة بالملك[2]: المكتب الوطني للمطارات ONDA والمكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ONEP وشركة لاسامير للبترول SAMIR وشركة الإسمنت لافارج Lafarge والمكتب الشريف للفوسفاط OCP وشركة الحديد و الصلب SONASID.

فضيحة الفضائح هنا هي حالة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ONEP. لقد تم إدماج هذه المؤسسة منذ بضع سنوات في المكتب الوطني للكهرباء مما يعني أن ONEP سيشتري الكهرباء من ناريفا وهي شركة خاصة بدل أن يشتريه من مؤسسته الأم التي تصنع الكهرباء ولا شيء سوى الكهرباء !

"قطاع الطاقة المتجددة يعيش تغيرات هيكلية عميقة. بينما يحاول القصر التستر على احتكارات SNI-ONA المتعددة في القطاعات الاقتصادية التقليدية، نشاهد اليوم وضعا معاكسا تماما مع ناريفا في ميدان الطاقة الريحية[3]"، كما أفصح عن ذلك في صيف 2010 ملاحظ يرصد بدقة مناورات القصر الاقتصادية. والمفاجأة الكبرى قادمة ...

---

[1] « BP et AWB financent l'éolien de Tarfaya », Les Échos (Maroc), 27 avril 2011.

[2] «Nareva Holding devient fournisseur indépendant d'électricité », *La Vie éco*, 26 avril 2010.

[3] Entretien avec l'un des auteurs, Casablanca, 2011

بضعة أشهر بعد ذلك، في نوفمبر 2010، أعلنت ناريفا عن نجاحها الاقتصادي الأكبر حتى الآن وهو صفقة إنجاز المحطة الطاقية الجديدة بأسفي والتي ستعمل بالفحم. إنها تكتسي أهمية قصوى لأنها سوف تنتج 27% مما يستهلك المغرب من طاقة كهربائية. هذه المرة ليست الشركات العمومية هي التي ستضطر لشراء الكهرباء من Nareva ولكن عموم المغاربة أنفسهم! هل كانت الشركة مؤهلة للفوز بهذه الصفقة علما أنها دون خبرة كبيرة في ميدان تشغيل الفحم لإنتاج الكهرباء؟ هذاالسؤال لا جدوى منه بما أنها شركة خاضعة للملك شخصيا. من الجدير بالذكر أنها ربحت الصفقة في مواجهة منافس من العيار الثقيل وهو تحالف بين الفرنسي EDF والصيني Datang، بينما تحالفت ناريفا مرة أخرى مع الشركة البريطانية International Power IP أي بصفة غير مباشرة مع GDF-Suez التي بعد ذلك اشترت IP. بينما كانت EDF تحاول تجرع هذه الإهانة كانت ناريفا تطير فرحا لأنها ضمنت لنفسها مبيعات هائلة للمكتب الوطني للكهرباء الذي أصبح أكبر زبائنها.

لن نفاجأ إذن لو سمعنا في المستقبل أن هذه الشركة التابعة ل SNI-ONA قد استحوذت على صفقة كبيرة في الطاقة الشمسية لتصبح أكبر فاعل مغربي في ميدان الطاقات المتجددة.

هذا هو حظها وقدَرها. أليس حظا ملكيا ؟

الفصل 13

الشعب هو الذي يُثري الملك

المشهد: حفل خيري منظم من طرف أرباب العمل المغاربة والذي سيعود ريعه لفائدة إعادة تأهيل القاصرين الجانحين. أرباب الصناعة والمصرفيون والسياسيون، الكل مزدحم في قاعة المزاد العلني، من أجل المشاركة في الحدث الذي ُسلطت عليه الأضواء: ساعة يدوية ممنوحة من طرف محمد السادس ستخضع للمزاد العلني بعد دقائق، والدلال يضرب بمطرقته ليعلن بداية المزايدة. في إحدى زوايا القاعة هناك رجل يتصبب جبينه عرقا يهمس في هاتفه المثبت على أذنه متحدثا عن أطوار المزايدة. الجميع هنا يعرف منير الماجيدي. لقد جاء الكاتب الخاص لمحمد السادس لإطلاع الملك عن السعر الذي ستباع به ساعته ويبلغه عن هوية المشتري.

انتهى المزاد، أطفأ هاتفه النقال وانصرف مغادرا القاعة.

هذا التدخل للملك، وهذه الطريقة في إقحام نفسه إلى الحدث بطريقة غير مباشرة، الغرض منه إذلال أرباب العمل المغاربة والزيادة من تهميشهم في كل مرة بعض الشيء وكذلك قياس مدى الترحاب الذي سيخصصونه لتبرعاته. باختصار، من أجل قياس «مؤشر التملق» في تلك اللحظة.

إذا كان محمد السادس يلعب دور المقاول عن طيب خاطر، فهو في واقع الأمر يكره عالم الأعمال المغربي وبصفة أشمل يكره الطبقة البرجوازية في بلاده وهو إحساس ورثه عن أبيه.

إبان السنوات الصاخبة ما بين 1960 و1970 يجب القول إن البرجوازية المغربية كانت من ألد الخصوم للملكية، لذلك كان الحسن الثاني يكنُّ لها غِلا

عميقا، غرسه بعد ذلك في ابنه. ومن المرجح أن الرغبة الملكية في السيطرة على الاقتصاد كانت تغذيها الرغبة في معاقبة طائفة رجال الأعمال.

إذا كان الروائي والشاعر الألماني بريخت Brecht يقول إن الطغاة يسعون إلى تغيير شعوبهم المتمردة التي تغضبهم، فإن محمد السادس ينحو نفس المنحى حيث يريد أن يحل محل أرباب الاقتصاد والمال. لقد كان بوده أن يكون ملكا بملامح حداثية ولكن التقاليد المخزنية القوية جدا تحول دون هذا المبتغى.

مثال: فرغم أن مؤسسة بريد المغرب تعاني من عجز بنيوي، إلا أنها ومنذ إحدى عشر عاما تصدر طابعا بريديا موجها لجمع الأموال لفائدة مؤسسة محمد الخامس ولمشاريعها الاجتماعية والإنسانية، والتركيز على التنمية المستدامة. هذا نوع من العبث بالمال العام لأنه في الحقيقة يخدم تلميع صورة الملك لدى شرائح من المجتمع، والذين يشترون الطوابع البريدية يدركون أنه لا خيار لهم تماما كما يفعل رجال الأعمال خلال المزاد المذكور أعلاه. هذا ما عبر عنه أحد مسؤولي الدولة: « في المغرب، عندما يكون هناك أمر يستدعي دفع الثمن، فالحكومة من يسدد، وعندما يكون هناك الثناء والتمجيد فالملك ومؤسساته من يستفيد منه »

في شهر فبراير 2004، عندما ضرب زلزال مدمر مدينة الحسيمة الواقعة شمال المغرب، راح ضحيته 600 قتيل، نصب محمد السادس خيمته في مكان الحادث لعدة أيام. النتيجة أن البلد والعالم أجمع سوف يحتفظ بهذه الصورة، و لكنها لا تعبر عن الواقع. ففي الساعات الأولى بينما كان وزير الداخلية إدريس جطو منهمكا على مدرج المطار بتنسيق عمليات الإغاثة، أمرته رئيسة مؤسسة محمد الخامس (وهي مستشارة الملك محمد السادس) بتوقيف كل شيء حتى تتمكن مؤسستها من الظهور وكأنها السباقة لمنح المساعدات، مما نتج عنه تأخر في توزيعها على الساكنة المنكوبة بأربع وعشرين ساعة. طبقا لهذا المنطق فإن تسجيل الحضور هو الأهم ولو كان الثمن هو التضحية بالفعالية.

هذا الوضع لا يجب أن يستمر

في عام 2010، سيعطى محمد السادس أخيرا الضوء الأخضر لعملية الاندماج بين شركتين قابضتين holdings يمتلك أغلبية رأسمالهما، هما ONA و SNI. أحد الشهود المقربين من القصر يعتبر أنه هذه المرة تم تجاوز كل الحدود: "الاحتكار الملكي للاقتصاد يخنق البلاد" بعض رجال الأعمال يوافقون على تحليل حركة 20 فبراير: هذا الوضع لا يجب أن يستمر. ولكن محمد السادس لا زال حبيس أهواء مستشاريه الذين يشكلون جدارا سميكا بينه وبين العالم الخارجي فلا يسمع الانتقادات أو قد يسمعها ويتجاهلها.

هذا الاندماج بين ONA وSNI الذي تم إعلانه بعد أن تم إرجاؤه أكثر من مرة، سيكشف قريبا عن حقيقته: إنه يشبه كيد ساحر هدفه حجب القوة الاقتصادية للملك عن الأنظار الفضولية والسماح له بالمكوث خارج نطاق المراقبة.

عنصر المفاجأة الأول: البنك الاستشاري Lazard الذي واكب هذه العملية الاندماجية وهي الأكثر أهمية في تاريخ سوق الأسهم المغربية لم يذكر ولو مرة واحدة في تقريره البالغ 550 صفحة، أن الشركتين اللتين سوف تندمجان في ملكية الملك. هذا تعتيم يثير الدهشة خاصة أن الشركتين تبلغ قيمة رسملتهما السوق التراكمية capitalisation boursière cumulée إذا أضفنا الشركات المتفرعة عنهما زهاء 30 مليار درهم (3 مليار أورو).

من جهة أخرى إذا كانت إشاعات الدمج قد راجت لمدة ثلاث سنوات تقريبا، فإن التنفيذ قد فاجأ الجميع. خلافا لكل التوقعات فالعملاق ONA هو الذي خضع لعملية الابتلاع من طرف الهولدينغ SNI وهي شركة صغيرة نسبيا ولا تتوفر على السيولة النقدية الكافية. في لحظة الاندماج كانت ديونها الصافية تناهز 8.8 مليار درهم، مما يمثل نسبة 98% من قيمة أصولها الذاتية[1] fonds propres كما أن سيولتها كانت سلبية بمبلغ 600 مليون

[1] Fahd Iraqi, « SNI-ONA… et autres sociétés royales », *TelQuel*, n° 425

درهم. أما عدد الموظفين بها حسب أحد المصادر المقربة من القصر فلا يفوق 15 شخصا، بينما أونا تشغل ثلاثين ألفا من الأجراء.

يوم 25 مارس 2010، عند انعقاد مجلس إدارة أونا ONA الذي كان مبرمجا منذ فترة طويلة، فوجئ الأعضاء بحضور منير الماجيدي وحسن بوهمو، ثم أذهلهم الخبر الذي سمعوه: شركة أونا سوف تخضع لعملية استيعاب (ابتلاع) من طرف الشركة الأم SNI، الشركة الوطنية للاستثمار. لم يكن أحدهم على علم بهذا القرار بما فيهم الرئيس المدير العام لشركة أونا رغم أنه تظاهر بأنه من الراسخين في امتلاك المعلومة...

وفي صباح اليوم التالي عندما فتحت بورصة الدار البيضاء أبوابها كانت أسهم ONA و SNI والعشرات من فروعهما غير متداولة لأنه تم تعليقها مؤقتا. بعد الظهر صدر بيان لإضفاء الطابع الرسمي على الاندماج القادم بين الشركتين.

بعد أربعة أيام، في 30 مارس، شاءت الصدفة أن يعلن بنك المغرب عن تخفيض نسبة الاحتياطات البنكية من 8 % إلى 6 % مما يعني السماح لها برفع سقف القروض الممنوحة للزبناء. لعل هذا الإجراء الغير بريء يهدف إلى السماح للأبناك بإغداق القروض بسهولة على المجموعة الجديدة. الجدير بالذكر أن بنك المغرب يعيش حالة غريبة من نقص الاستقلالية لأنه في نفس الوقت البنك المركزي و خاضع للهيمنة الملكية.

من جانب آخر، وربما بفعل الصدفة أيضا، تضمن قانون المالية فصلا يخفض من الضرائب المستحقة بعد عمليات الاندماج...

لقد وافق المجلس الأخلاقي للقيم المنقولة CDVM أي "شرطي" البورصة والضامن لسلامة عملياتها على إجراء OPR (العرض العمومي للانسحاب Offres publiques de retrait) التي تهم أسهمالشركتين SNI وONA هذه هي المرحلة الأولى قبل تفعيل الاندماج بينهما - الانسحاب يشترط أن يقوم المساهم الأكبر بشراء الأسهم من المساهمين الصغار عبر البورصة - هذه العملية كان المفروض أن يكلف تمويلها حوالي 24 مليار درهم (2.4 مليار أورو) لخزينة الفريق الملكي، لكن بعض الشركاء الأجانب التاريخيين

هبوا لنجدته وخففوا من الفاتورة: لافارج Lafarge ودانون Danone وأكسا Axa وبنك سانتاندر Banco Santander شاركوا في رأسمال الشركة المنبثقة عن الاندماج ليس عن طريق استثمارات جديدة ولكن بالمحافظة على حصتهم القديمة للأسهم. لقد نظر المحيط الملكي بعين الارتياح إلى هذا "التضامن" المثالي بينما نظر إليه البعض في باريس ولا يزال نظرة استياء. مسؤول فرنسي قريب من الملف عبر عن ذلك قائلا إن الحضور الفرنسي بالمغرب تحول إلى وَهم "المغرب فقدَ دوره كفردوس للشركات الفرنسية بسبب اختيارات المحيط الملكي[1] "

أكد عدد من المقربين من الملف أن الشركات الفرنسية خضعت للضغط لكي تبقى مساهمة في رأسمال الكيان الجديد. المؤكد أن هذا العملاق الجديد سيكون هو المحاوَر الأهم لكل المستثمرين الأجانب الراغبين في الحضور بالمغرب. ولكن من لا يزال يمتلك الرغبة في ذلك؟

من منافع هذا الخروج من البورصة أيضا أن الكيان الجديد لم يعد ملزما بقيود وقواعد الشفافية، فيمكنه الآن أن يستثمر بحرية أينما شاء أو إنشاء شركات جديدة دون الحاجة إلى الكشف عن الطبيعة أو مدى ممتلكاته. باختصار لقد أصبح بإمكان الأخطبوط الملكي أن يمد مخالبه بعيدا عن الأنظار. يبقى لغز واحد: كيف تم تمويل هذه العملية من طرف القصر؟

2 مليار أورو

إن تتبع الخيارات المعتمدة لتحقيق هذا الاندماج يكشف حقائق مفاجئة. الشركة الملكية القابضة سيجر Siger أنشئت في يناير 2002، يمتلكها حسب ما يُقال، محمد السادس حصرا وهي تمتلك نسبة 50 في المائة من أونا. ثم هناك غشاء تقريبا فارغ: سار إنفيست SAR Invest. هذا الهيكل الاستثماري الذي تم اكتشافه في عملية الاندماج يحمل رمز صاحب السمو الملكي « Son Altesse Royale » الذي تتسم به شركات الأسرة المالكة. المؤسسة الناشئة عنه والمسماة Group Invest كانت من المبادرين

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Paris, novembre 2011.

لإصدار العرض العمومي للشراء offre publique de rachat والتي كانت تهدف شراء ثمانية ملايين من أسهم SNI-ONA. لكن رأسمالها المتواضع البالغ 300.000 درهم فقط (30000 أورو) لا يسمح إلا بشراء 150 سهما من أسهم SNI.

نفس الوصف ينطبق على الصندوق الاستثماري كوبروبار Copropar، ولكن وقع الاختيار عليه (الذي يرجع اقتناؤه إلى عام 2003 من طرف إرجيس Ergis، وهي شركة قابضة أخرى يمتلكها أيضا الملك) لكي يصبح مالكا لرأسمال المجموعة الجديدة الناتجة عن الاندماج ويضمن مراقبتها.

باختصار لقد صُممت هندسة هذا الاندماج على شكل سلسلة من عمليات الاستيعاب حيث الصغير يبتلع الكبير، فأونا ONA العملاقة ابتلعتها SNI المتواضعة، والشركة الجديدة الناتجة عن ذلك ابتلعتها بدورها كوبروبار Copropar وهي شركة صغيرة جدا لا يعرفها أحد و تعود ملكية 40% من رأسمالها إلى أربعة صناديق استثمارية يشتم منها رائحة الصفقات العابرة للحدود وهي Providence holding SA و Unihold holding SA و Yano Participation و Star Finance وهذه الكائنات المالية لا يعرف أحد من يمتلكها[1].

كوبروبار Copropar هي في الحقيقة غشاء فارغ وعجيب: ليس له موظفون في حين باستطاعته الحصول على مبلغ 7.7 مليار درهم (770 مليون أورو) لشراء نسبة 37 في المائة من رأسمال SNI الشركة الوطنية للاستثمار التي ستصبح مساهمته الوحيدة. هذا المبلغ يساوي ثلاث مرات الممتلكات الأصلية لهذا الهولدينغ...الذي يبقى مالكوه مجهولين.

بتاريخ 31 ديسمبر 2010، انتهت عملية الإدماج وأصبح حسن بوهمو رئيسا للشركة الجديدة بينما طرق اشتغالها لا زالت غير شفافة. المعلومات النادرة الصادرة عن القصر تفيد همسا أن الملك يمتلك حوالي 70 في المائة من رأسمالها. لم يكترث CDVM المجلس الأخلاقي للقيم المنقولة وهو سلطة الأسواق المالية Conseil déontologique des valeurs

---

[1] Ibid

mobilières لهذا الغموض بل منح الضوء الأخضر لاندماج بحجم كبير (22 مليار درهم)، تشرف عليه أجهزة يبدو أنها تفتقر إلى الأموال اللازمة ومن فوق ذلك أصحابها غير معروفين.

وثمة نقطة أخرى مثيرة للاهتمام: لأجل تحقيق الاندماج، قامت شركة SNI باقتراض مبلغ 8 مليار درهم (800 مليون أورو) من سوق السندات المالية سيتم تسديده على مدى خمس سنوات. لأجل ذلك حصلت كل الأبناك المغربية على "الموافقة" من البنك المركزي لتقديم قرض إضافي للشركة الجديدة، كما طُلب أيضا من صناديق التقاعد أن تحافظ على مساهمتها في الرأسمال فرضخت للأوامر دون تردد، ولكن الغريب هو أن تستثمر صناديق التقاعد في رأسمال شركات غير مدرجة في البورصة.

مفاجأة أخرى: القرض الذي تم بواسطته تمويل العملية شاركت فيه المؤسسات المالية التي تتوفر على سيولة كشركات التأمين وصندوق الإيداع والتدبير وصناديق التقاعد والأبناك، وهذا يعني باختصار أن الملك سخر لمصلحته مصادر التمويل العمومي والشبه عمومي مما يطرح لغزا كبيرا: لقد أصبح اليوم هذا العملاق الجديد في ملكية محمد السادس وأسرته، ولكن هل قام أصلا بتمويله؟ وإن كان الجواب إيجابا فكم كانت قيمة هذا التمويل؟

كل يوم الشعب هو الذي يُثري الملك

عندما قاما بإنجاز هذا الإدماج، كان الماجيدي وبوهمو يخططان أيضا لعملية انسحاب استراتيجي. لقد أصبحت بعض قطاعات الاقتصاد حساسة جداً من الوجهة السياسية، خاصة عندما تكون الشركات الملكية تستفيد من شبه احتكار ومن دعم مالي كبير من طرف الدولة المغربية. هذا الدعم يتركزعلى المنتجات ذات الضرورة الأولى ولكن في نفس الوقت يستفيد منه الملك أكثر من فقراء البلد. لذلك يفضل الماجيدي وبوهمو الانتقال إلى أنشطة اقتصادية مقننة كالقطاع البنكي والطاقة والاتصالات، وهي قطاعات لا زالت تسمح بهامش لا بأس به من الأرباح رغم المنافسة وأيضا بفضل المفاوضات الجيدة مع الدولة.

هكذا تقوم الحكومة والإدارة بمنح شركات محمد السادس مزيدا من الامتيازات بينما 32 مليون مغربي ليسوا فقط رعايا الملك بل أيضا زبناءه في مجالات الكهرباء والهاتف والأغذية ...الخ. يقول البعض إن هذا الأسلوب الماكر يشكل "الضريبة الجديدة التي فرضها الملك" وأن النظام الاقتصادي لم يخضع للتأميم بل للتمليك.

لقد أصبح المغرب حقا حالة فريدة. صحيح أن معظم القادة ينهبون بلدانهم بمصادرة خيرات شعوبها، أما في المغرب فإن الشعب هو الذي يساهم كل يوم في إثراء الملك بشراء منتجات شركاته.

خاتمة
فرنسا صامتة ومذنبة

يوم الجمعة 25 نونبر 2011، مرت الانتخابات التشريعية في جو هادئ في المغرب. لكن الأمور ليست بسيطة: هل سيتمكن الإسلاميون المعتدلون من الفوز بالانتخابات؟ وهل سيتم تعيين زعيم الحزب"عبد الإله بنكيران" وزيرا أولا من طرف الملك؟ في صيف 2011 كانت الأطر المسيرة لهذا الحزب وبكل عفوية لا تعتقد ذلك. أحدهم صرح لنا شهر شتنبر 2011: "حتى لو فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في الانتخابات، فإنه لن يمكننا تشكيل حكومة لأن الأحزاب الأخرى سترفض التعاون معنا، ونتيجة لهذا فإن الملك سيغير الوزير الأول[1] ".

في ظل نظام سياسي معروف منذ حكم الحسن الثاني بفبركة نتائج الانتخابات داخل دهاليز وزارة الداخلية، لتتماشى مع مصالح القصر الذي يبقى في آخر المطاف هو سيد المشهد كله، لا يجهل أحد من المغاربة أن محمد السادس ومستشاره فؤاد علي الهمة يكنان كرها شديدا للإسلاميين. في ظل هذا المناخ المخزني كانت الاستعدادات جارية لتنصيب شخص في منصب الوزير الأول: صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية والأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار،هذا الحزب أو التشكيل السياسي ليس له من صفة الأحرار إلا الإسم، فمنذ إنشائه من طرف الحسن الثاني بقي تابعا كليا للملكية. ويقال أيضا أن المجلة المغربية لوبسيرڤاتور L'observateur كانت قد أعدت صفحة أولى لإعلان مزوار وزيرا أولا...لم يكن في حسبانها أن يقوم الملك في آخر لحظة بانقلاب مفاجئ

[1] Entretien avec l'un des auteurs, Rabat, septembre 2011

ويغير رأيه. ثمانية وأربعين ساعة بعد إعلان فوز إسلاميي العدالة والتنمية بالانتخابات كلف الملك بنكيران بتشكيل الحكومة.

يعتبر الكثير من المراقبين أن الإسلامي بنكيران شخص مراوغ وغامض. لقد عارض مشاركة حزبه في الحراك الشعبي الذي تقوده حركة 20 فبراير، رغم تصريحاته العديدة خلال اللقاءات معه بأنه يجب إبعاد الهمة والماجيدي من السلطة. يثق القصر كليا بأن اختيار شخص كبنكيران كرئيس الحكومة لا يشكل أي تهديد له. فالرجل كان دائما من أنصار الملكية ورغم أن علاقاته سيئة مع الهمة، إلا أن له علاقاته طيبة مع الجنرال حسني بن سليمان قائد قوات الدرك الملكي التي تعد أفضل حامية للملكية. بنكيران في الواقع رجل مروَّض ضمنيا من طرف المخزن، والسلطات تستغل حزبه لصالحها كما استغلت سابقا حزبا من اليسار هو الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. يظل بنكيران إسلاميَّ صاحب الجلالة أولا وقبل كل شيء، أمضى مساره السياسي منذ أكثر من 12 سنة تحت مظلة القصر.

98 في المئة تصوت "نعم"

إن خرجة محمد السادس هذه وضعت حدا لوقت محدد لكل الشكوك والتوترات الناجمة عن الثورات العربية والتي كان صعبا على الملك استيعابها. في يناير 2011 حينما غادر الرئيس التونسي بن علي السلطة والتجأ برفقة عائلته إلى العربية السعودية، قال الصحفي المغربي علي المرابط بأن محمد السادس وصل إلى قصر بيتز Betz المتواجد بإقليم الواز الفرنسي L'oise والذي كان اقتناه الحسن الثاني. أعاد الموقع الإلكتروني www.rue89.com نشر المعلومة مؤكدا بأن الملك محمد السادس جاء بسرية تامة إلى فرنسا لا يرافقه أي شخص من أفراد عائلته[1]. على جانبي البحر الأبيض المتوسط تثار تخوفات العاهل من أن تصل عدوى ثورتي تونس ومصر إلى مملكته...

[1] Pierre Haski, «Le discret voyage du roi du Maroc dans son château de l'Oise », www.rue89.com, 29 janvier 2011

وفعلا هذا ما حصل ولكن بحدة أخف مع خروج حركة المتظاهرين التي انطلقت يوم 20 فبراير2011. ابتداء من هذا التاريخ، ووبوتيرة منتظمة خرج آلاف المتظاهرين السلميين إلى الشارع يرفعون مطالب متعددة: إطلاق سراح السجناء السياسيين، إرساء ملكية برلمانية على شاكلة إسبانيا أو المملكة المتحدة، محاربة الفساد، والتوزيع العادل للثروات...

إلا أن غياب زعماء كبار وكثرة مطالب المتظاهرين لم يسمح بأن يهيمن منطق الثورة في المغرب. هذا التعدد والاختلاف انعكس على الحساسيات السياسية للمتظاهرين. فلقد كان من ضمنهم إسلاميون محسوبون على جماعة العدل والإحسان الغير قانونية (لكن السلطات تتغاضى عنها) والتي تعتبر أقوى جماعة في البلاد، ومناضلون من تيار اليسار الراديكالي والذين ينادون بدولة علمانية وكذلك مناضلو الأنترنت المستقلون. لكن الآلة القمعية المخزنية كانت في الموعد مع هؤلاء المتظاهرين فقابلتها بعنف كبير، مما سيسفر عن 7 قتلى على مدى أسابيع. لكن أكثر ما أثار القلق والاستياء هو تصرفات محمد السادس نفسه حيث بدا افتقاره للحنكة والتجربة السياسية واضحا في مواجهة الأزمة. لقد صرح بلهجة عنيفة يوم الاثنين 21 فبراير بأنه لن يستجيب لـ "الارتجال و الديماغوجية " ليعود ويتراجع يوم 9 مارس ويعلن عن تعديلات دستورية شاملة سيطرحها للاستفتاء الشعبي.

وكما كان متوقعا فالدستور المعدل المطروح للعموم لم يرقَ إلى تطلعات المتظاهرين. ولو أن رئيس الحكومة سيتم اختياره من الحزب الفائز بالانتخابات ولن يتم تعيينه باختيار فردي من طرف الملك، إلا أن محمد السادس احتفظ بأهم الصلاحيات، منها القيادة العليا للجيش والإشراف على الشؤون الدينية ورئاسة المجلس الوزاري وسلطة التعيين في المناصب العليا العمومية والإدارية واختيار التوجهات الإستراتيجية للدولة واختيار مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان. وبما أن حركة 20 فبراير طالبت بأن لا يبقى شخص الملك مقدسا، فإنه تم تغيير كلمة قداسة ب "توقير" و"واجب الإحترام". هذا نموذج من الإهانة التي يحظى بها الشعب من طرف القصر، وفي الشهور الموالية سيحرص محمد السادس على الإكثار من مظاهر الاستخفاف والازدراء.

يوم فاتح يوليوز2011 كان المغاربة على موعد مع التصويت للاستفتاء على الدستور الجديد في مناخ اجتماعي متوتر. بينما دعت حركة 20 فبراير إلى مقاطعة الاستفتاء ومواصلة الاحتجاجات، أعلنت وزارة الداخلية أن نسبة 98% من الناخبين صوتوا ب"نعم"...رقم بئيس يذكر بأرقام كوريا الشمالية، مما تسبب في تأجيج الغضب والاستياء. كشفت هذه النتيجة عن القلق المخيم على القصر وعن غياب الإرادة لتطوير النظام السياسي نحو الديمقراطية.

في بداية ديسمبر 2011 سارع محمد السادس لتعيين 28 سفيرا جديدا أدوا اليمين في حضوره. كانت الحكومة الجديدة الإسلامية في طور التشكيل من طرف بنكيران فظهرت هذه التعيينات وكأنها نوع من اغتصاب للدستور الجديد. يوم 7 ديسمبر 2011 أعلنت وكالة الأنباء الرسمية عن خبر تعيين فؤاد علي الهمة صديق الملك في منصب مستشار في الديوان الملكي. هذا الاسم (بالإضافة لاسم منير الماجيدي) هو الذي صرخ ضده المتظاهرون باستمرار باعتبار الرجل أحد المسؤولين عن المأزق السياسي والاقتصادي الذي توجد فيه البلاد. بالإضافة إلى ذلك أليس الهمة مسؤولا مباشرا عن الفشل الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة الشهير الذي أنشأه الملك، وكان يسيره حتى مايو 2011 ؟ الخلاصة أن انعدام الكفاءة في المغرب تحظى بالتنويه بل والمكافأة طالما أنها مرتبطة بالولاء الأعمى.

إن هذا التعيين، وهو قرار فردي للملك محمد السادس ما هو في الواقع إلا غيض من فيض. منذ استفتاء فاتح يوليوز 2011 والملك يعزز ديوانه بالمستشارين. كان يضم ستة أفراد فأصبح عددهم يفوق العشرة كأنهم حكومة موازية بدأ تشكيلها بقدوم رجل القانون عبد اللطيف المنوني ثم السفير المغربي بفرنسا مصطفى الساهل، رغم مرضه، إلى الديوان الملكي.
ثم جاء الدور يوم 29 نوفمبر 2011 على عمر عزيمان وزير العدل السابق وسفير المغرب في إسبانيا وصاحب ملف الجهوية حيث أصبح مستشارا في نفس اليوم الذي عين فيه الملك عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة. وأخيرا في يوم 6 ديسمبر التحق بالديوان الشاب ياسر الزناكي وزير السياحة السابق. قد يكون منصب المستشار الملكي أكبر من حجمه ولكن الرجل وقَّع منذ مدة

قصيرة اتفاقيات للاستثمار في قطاع السياحة مع مستثمرين من الكويت وقطر بقيمة 2 مليار أورو.

فرنسا صماء، عمياء، وخرساء

من خلال تشكيل حكومة موازية لمواجهة وإذلال رئيس الوزراء الجديد الذي عينه، أثبت محمد السادس عدم نضجه السياسي. كما أظهر أنه أصبح الآن ضد التطلعات الحالية والحركات الشعبية التي تحرك مجتمعات البلدان العربية والإسلامية. بالرغم من هذه الإشارات المقلقة، فإن حماس فرنسا للمغرب لا يبدو عليه أي تأثر، حيث لا تزال فرنسا تنظر إلى المغرب باعتباره مملكة مستقرة. آخر إشارة مقلقة كانت إقدام أحد الخريجين الشباب العاطلين عن العمل (عبد الوهاب زيدون / 27 عاماً) على إحراق نفسه يوم 18 يناير 2012، وقد توفي بعد عدة أيام. في الواقع يرسل القصر إشارات متضاربة. في حركة فاجأت الجميع منحَ الملك عفواً في شهر فبراير 2012 لشخصيات متنوعة ضمت إسلاميين متطرفين والملاكم زكريا المومني ... والمصرفي السابق خالد الودغيري الذي تحدثنا عنه مطولاً.

لم يتوقف جاك شيراك ومن بعده نيكولا ساركوزي عن كيل المديح لمحمد السادس والتباهي بمتانة علاقات الصداقة الفرنسية المغربية، علماً أن نتائج هذه العلاقة خصوصاً الاقتصادية، لم تعدْ تزنُ كثيراً. في سبتمبر 2011 خلال إطلاق أشغال القطار السريع TGV في طنجة بحضور محمد السادس، صرح نيكولا ساركوزي: "في مناسبات عديدة، كررت فرنسا أنها تثمن الرؤية التي عبر عنها الملك، وأنها سعيدة للنجاح البارز الذي حققه الاستفتاء على الإصلاح الدستوري والمسيرة المتواصلة للمغرب نحو الديمقراطية".

إنه خطاب موصوم بالعمى، يذكرنا بالخطاب الذي ألقاه الرئيس نفسه خلال زيارة رسمية لتونس في أبريل 2008، وبقية القصة معروفة: لم تستشعر فرنسا انطلاق الثورة التونسية ومن ثم وجدت نفسها في وضعية سيئة في هذا البلد. جان دافيد ليفيت Jean-David Lévitte المستشار الدبلوماسي لقصر الاليزيه، كان قد صرح: "من بين بلدان المغرب العربي الثلاثة،

كانت تونس هي البلد الذي أقمنا معه العلاقة الأكثر هدوءاً". هل سيعيد التاريخ نفسه مع المغرب؟ في الوقت الذي تنحصر فيه مشاغل السفير الفرنسي في الرباط، برونو جوبيرBruno Joubert خبير إفريقيا السابق لنيكولا ساركوزي، في بيع المفاعل النووي للمغاربة؟
بعد القطار فائق السرعة، المفاعل النووي...

في الواقع، أصبحت العلاقات الفرنسية المغربية جوفاء. لم تعد العاصمتان باريس والرباط تمثلان أي أهمية لبعضهما البعض. يبتعد النظام المغربي بخطى حثيثة عن باريس، دون أن يوفر لنفسه نقطة ارتكاز بديلة. تنجرف الرباط ببطء نحو دول الخليج، في حين تبتعد النخب الفرنسية شيئاً فشيئاً عن مراكش. إن الشبكات الفرنسية – المغربية المنسوجة تحت حكم الحسن أصبحت تتلاشى شيئاً فشيئاً دون أن يحل محلها شيء.

في الواقع، يعكس الدعم الفرنسي الممنهج للمغرب عن تراجع نفوذ باريس في أفريقيا. يذكرنا هذا بإصرار الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي على دعم شاه ايران على الرغم من أن الإرهاصات الأولى لثورة آية الله الخميني كانت محسوسة.

لكن وبخلاف الأمريكيين الذين يجيدون أخذ العبر من فشلهم، فإن فرنسا المتعجرفة والغارقة في جمودها، تذكرنا بقصة الثلاثة قرود "لا أرى، لا أسمع لا أتكلم". قلة فقط من الدبلوماسيين الفرنسيين في وزارة الشؤون الخارجية أو قصر الإليزيه يعملون بعمق على دراسة الثورات الجارية في العالم العربي. الوضع في المغرب أشد سوءً. في الوقت الذي ينشط فيه دبلوماسيو سفارة الولايات المتحدة في عقد اللقاءات وبناء العلاقات مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الإسلاميين، فإن نظراءهم الفرنسيين يفضلون تقليد المخزن في أسوأ ما لديه: موقف الخادم الذي لا يتذمر ويوافق باستمرار على كل ما يُطلب منه.